المشرق الاعلامي
AL MASHREQ AL-I'LAMI
شهرية مستقلة
عمان - العدد ١٣ - أيلول ١٩٩٨

لجنة عليا للإعلام نرحب بها وسيطا نزيها وموثوقا

الصحفيون يرحبون بتجسير العلاقة مع الحكومة

ياسر أبو هلالة

لم تكن الحكومة الجديدة سعيدة وهي توقع على قانون المطبوعات والنشر الجديد، فابسط الابجديات السياسية، تنصح بان لا تشتبك «مع من يشترون الحبر بالإطنان»، غير ان قدر الحكومة جعل ميلادها يتزامن مع الميلاد «الرسمي» للقانون، واضطرها ان ترث تركة الحكومة السابقة.

ومع ذلك، استبشر الوسط الصحفي برحيل الحكومة السابقة التي ناصبته العداء وبمقدم الحكومة الجديدة، التي تسلحت، حتى الآن، بـ «النوايا الحسنة»، ابتداء، وعملت خلال الايام الماضية على تجسير العلاقة، المقطوعة، مع الصحافة الى ان اعلنت عن الاستجابة للرغبة الملكية بتشكيل لجنة ملكية للنهوض بالاعلام.

وبادر وزير الاعلام ناصر جودة الى استغلال رصيده «الليبرالي» لدى الوسط الصحفي، واعلن انه سيتعامل مع قانون المطبوعات بحسن نية، ومرونة، وعدم تشنج.

وبادل الوسط الصحفي «حسن النوايا» بمثلها، وابدت غالبية الكتاب والصحفيين الرغبة في فتح صفحة جديدة مع الوزير الجديد، مع الاحتفاظ بهامش «حذر» مشروع. خصوصا ان القانون من القسوة بحيث لا يدع مجالا واسعا للتفاؤل.

الكاتب المشاكس في «العرب اليوم» يوسف غيشان كتب في زاويته التي تحولت بفعل القانون الجديد من «حكي قرايا» الى «حكي قاضي»: «نحاول استغلال ليبرالية الوزير الحالي الى اقصى حد لنتخلص من بعض حلكة الايام السابقة»، ولإضاءة فنار في نفق الصحافة المطل على المستقبل، وزاد في مقاله المعنون بـ «من اجل قرارات اكثر جودة»: «نحاول استغلال الوزير ونحن نعرف أن الحرية والديمقراطية ليست منّة او حسنة من أحد، لكن يبقى وزير احسن من وزير، وحكومة افضل من حكومة».

واعتبر الكاتب باسم سكجها في مقالته في «الدستور» ان جودة «اكثر قرباً من الوسط الاعلامي» ونصحه بان طريق النجاح له وللإعلام «يبدأ بالانفتاح».

واعرب الكاتب ياسر زعاترة عن امله «ان ينطوي تطبيق القانون الجديد على قدر من العقلانية» وزاد في مقاله المنشور في «الدستور» «فحتى القوانين الجيدة يمكن تحويلها عبر التطبيق الى ادوات سيئة».

ولكن الوسط الصحفي ما زال يترقب ما ستخرج به «اللجنة الملكية» التي يبدو ان فكرتها وآليات عملها لم تتبلور عند الحكومة بعد، ويقول الوزير جودة في تصريحاته عن اللجنة بانها تشكلت «استجابة لرغبة صاحب السمو الملكي نائب جلالة الملك» وزاد ان مجلس الوزراء «سيدرس الية تشكيلها مع مراعاة التعددية والخبرة والاختصاص» مشيرا الى دورها في «النهوض بالكلمة المسؤولة والاعلام المسؤول».

وسئل جودة فيما اذا كانت اللجنة بديلا للمجلس الأعلى للاعلام الذي اقترحه مجلس الاعيان فاجاب ان اللجنة قد تقترح تشكيل مجلس اعلى وقد تخرج باقتراحات اخرى والامر متروك لها.

ويقول نائب رئيس مجلس الاعيان عبدالكريم الكباريتي، الذي تقدم باقتراح تشكيل مجلس اعلى لمجلس الاعيان، والتزمت به الحكومة السابقة ان التسميات غير مهمة والمهم هو المضمون، فسواء سميت لجنة ملكية او مجلس اعلى «ان تعكس الروحية التي سادت مجلس الاعيان».

ويشار الى ان نائب رئيس الوزراء في الحكومة الجديدة طاهر كنعان كان من ضمن الاعيان الذين عارضوا قانون المطبوعات والنشر وطالبوا بإنشاء مجلس اعلى للصحافة.

والسؤال هل «اللجنة» وسيلة للتخفيف من سيئات قانون المطبوعات والنشر ام ان لها ضرورة موضوعية؟ الاجابة ربما تكون الاثنين معاً.

ففكرة تشكيل مجلس اعلى او لجنة ملكية ليست جديدة بل سبق ان طرحت افكار شبيهة منذ انطلاق المسار الديمقراطي في العام ١٩٨٩ في عهد حكومة مضر بدران على لسان الوزير ابراهيم عزالدين، وكلما كانت تشتد الازمة مع الصحافة كانت تخرج مثل هذه الافكار، ومن الجانب الحكومي في الغالب. لكن الوسط الصحفي كان سريعا ما «يتملص» منها، لشعوره ان مثل هذه الاليات قد تسهم في تقييده اضافة الى القوانين. لكن بعد ان «وقعت الفاس في الراس» صارت الفكرة مطلباً للوسط الصحفي لحمايته من «القانون الجديد».

ويبدو ان فكرة «اللجنة» او «المجلس» كليهما تتلخص في ايجاد وسيط نزيه ومستقل بين اطراف العملية الاعلامية قبل الدخول الى اروقة المحاكم، وهذه الالية مستخدمة عالمياً وليس في قضايا المطبوعات فقط، فالقضاء الاميركي على سبيل المثال، وفي القضايا المالية الاخرى يميل الى المصالحات خارج المحاكم.

وهذا ينسجم مع التشريع الاسلامي الذي يعتبر «الصلح خير» ويلجأ الى «التحكيم» قبل المحاكمة، ويعتمد العرف العشائري الاردني منسجماً الى درجة كبيرة مع المصالحة.

وفي التقاليد السياسية الاردني، ثمة العديد من «اللجان الملكية» و«المجالس العليا» التي ادت دورها بالاعتماد على الدعم المعنوي الذي يوفر لها حضور القيادة الاردنية في الوجدان الاردني فاللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني على سبيل المثال تمكنت من جمع الاطياف السياسية الاردنية في أدق اللحظات التاريخية، وخرجت بوثيقة مرجعية للعمل السياسي الاردني.

وقد يكون طموحاً مشروعاً للصحفيين ان يحظوا بلجنة شبيهة بلجنة الميثاق الوطني، وتؤدي ذات الدور الذي أدته قبل عقد من الزمان

المشرق الاعلامي
AL MASHREQ AL-I'LAMI
شهرية مستقلة
عمان - العدد ١٤ - تشرين الأول ١٩٩٨ - الثمن ٥٠٠ فلس
October 1998, Issue 14

دائرة المطبوعات تتوقف عن لعب دور الرقيب

الدور الجديد... التحديث واعادة الهيبة للصحافة

الصورة الإعلامية لرئيس الوزراء.. نمط جديد على أداء الرؤساء

الصحافة والمجتمع المدني - علاقة تأثير متبادلة

التقاء وجهات النظر حول ضمانات التمويل الخارجي للمراكز والمنظمات غير الحكومية

فصل النيابة عن الوزارة - النواب خسروا المعركة الإعلامية

«غلاسنوست» للصحافة

في كتاب تكليفه للحكومة الجديدة برئاسة الطراونة، اطلق جلالة الملك الحسين ثورة "غلاسنوست" على الطريقة الأردنية، وقد بدا مصمماً على إعادة بناء الثقة بين الحكومة والشعب الذي فقد الأمل في صدقية السلطات التنفيذية المتعاقبة.

وبوضوح الشمس ركز جلالته على الشأن الداخلي واضعاً "الشفافية" على راس اولويات الحكومة الجديدة

وجاءت توجيهات الحسين في محاولة لوقف حالة التخبط وانعدام الوزن بعد أن فقدت الحكومات المتعاقبة صدقيتها في التعامل مع الشعب واوجدت شرخاً متزايداً من الاحتقان غذتها سلسلة من الانكفاءات الاقتصادية وسوء إدارة الأزمات التي كانت اخرها فضيحة تلوث المياه. وفي قراءة سريعة بين سطور كتاب التكليف يستشف المراقب لهجة حازمة ودعوة لاعتماد الية عمل حكومية واضحة المعالم سعياً لجسر الفجوة بين الشعب والحكومة التي اتسعت في غياب الصدقية وتشويه الحقائق

ومع أن جلالة الملك لم يحدد بالتفصيل معالم النهج المقبل. لكن بدا واضحاً ان من واجب الصحافة لعب دور متطور بعيداً عن الكليشيهات الجاهزة وصولاً إلى القدرة على النقد الموضوعي وكشف الأخطاء مع البحث عن علاج للمشكلات المستعصية

ومن هذا المنطلق لا بد للجسم الصحفي من الارتقاء بمستوى المهنة حتى تؤدي واجبها الرقابي بنزاهة إلى جانب السلطة التشريعية. لكن هذه المهمة اضحت شبه مستحيلة في ظل قانون المطبوعات والنشر الجديد الذي يحصن المسؤول ضد النقد البناء. ويتوقع من هذا القانون ان يرجع العمل الصحفي عشرات السنين إلى الوراء بما يتضمنه من محاذير وتضييقات وعقوبات شديدة قد تطال من يتجرأ على بحث ملفات فساد او سوء الادارة.

وبعد ان تدرج مشروع القانون عبر مراحله الدستورية بنشره في الجريدة الرسمية يترقب الصحفيون توجّه الحكومة الجديدة في مجال تطبيقه. إلى ذلك ارتاح الجسم الصحفي لتطمينات الوزير الشاب ناصر جوده الذي اكد انه لن يتشدد في تطبيق مواد القانون بل سيكون مرناً إلى ابعد الحدود مع افتراض "حسن النية" نشكر الوزير على هذه اللفتة الكريمة لكن المسالة لا تتعلق بأشخاص وإنما بقوانين مؤسسية وجب الامتثال لها، فمن يضمن ان لا ياتي وزير عرفي في الحكومة القادمة ليعاقب الصحفيين متسلحاً بمواد القانون.

لذلك نرى ان تطمينات السيد جوده تشكل علاجاً مؤقتاً غير مضمون بالمسكنات في حين ان الأمر يحتاج إلى عملية جراحية لتجميد القانون الجائر وصياغة قانون عصري يتماشى مع التوجهات الملكية السامية ومتطلبات المرحلة.

وبالتالي يبقى الأمل قائماً في ان تعمل اللجنة الملكية للإعلام التي ينوى تشكيلها على تطعيم قانون المطبوعات بعازل يمنعه من إيذاء الصحافة والصحفيين في مجال تقديم عملهم وخدمة اهداف مهنتهم وحماية مصالح جمهورهم.



كتاب العدد

د. نبيل الشريف، فخري قعوار، محمود الريماوي، جمال الطاهات، جميل النمري، احمد أبو خليل، محمد سلامة، د. تيسير مشارقة، علي سعادة، فؤاد البخاري

الصحافة الاردنية ركزت على الأزمة مع تركيا والاحزاب تجاهلت تصريحات طلاس

الحملة الاعلامية بين سوريا والاردن بقيت على مدى اسابيع من جانب واحد

«المشرق الاعلامي» - خاص

لم تنشأ حملات اعلامية متبادلة بالمعنى الدقيق للكلمة، بين سوريا والاردن خلال الاسابيع الاخيرة. فهناك في الاساس فتور في علاقات البلدين، مرده التحفظ السوري الشديد على معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية، وكذلك على مشاركة الاردن بصفة مراقب (ومراقب واحد ..) في المناورات التركية الاسرائيلية التي جرت العام الماضي. وقد جرى استخدام الازمة مع تركيا «مسوغ» للحملة على الاردن.

وقد جاءت الازمة الاخيرة التي تفجرت بين انقرة ودمشق، لتشكل مناخا توترت فيه مجددا العلاقات السورية الاردنية. ورغم ان الاردن اتخذ موقفا يناوىء التصعيد ويدعو للجوء للحوار وحل المشكلات عبر القنوات الديبلوماسية. (وهو بالمناسبة جوهر الموقف السوري نفسه) ورغم التاييد الاردني الصريح للوساطة المصرية، الا ان تصريحات صدرت عن وزير الدفاع السوري مصطفى طلاس طالب فيها الاردن بالابتعاد عن الحلف التركي الاسرائيلي وعدم المشاركة به. واكثر من ذلك، ففي ذكرى حرب اكتوبر جرى استغلال المناسبة، لاتهام الاردن بانه احتجز قوات سعودية ومنعها من مواصلة طريقها نحو سوريا، ولو ما رد عليه الناطق الرسمي وزير الاعلام بان هذه الاقاويل عارية عن الصحة وتشهد على ذلك القوات السعودية، واراء الخبراء العسكريين. حول محطات توقف القوافل العسكرية والمهم هو السؤال، عن الحكمة من اثارة هذه المسائل. في وقت تشتد فيه الازمة التركية السورية وما علاقة حرب اكتوبر بالتطورات الحالية؟

وفي واقع الامر فان التلفزيون الاردني وكذلك الاذاعة (وهما الجهازان الرسميان اللذان يستخدمان عادة في الدول العربية لشن الحملات الاعلامية). هذان الجهازان تفاديا الخوض في حملة كهذه باستثناء اذاعة البيانات الرسمية، التي ترد على الاتهامات السورية. خلافا للتلفزيون السوري الذي يستضيف بصورة دائمة رموزا من المعارضة الاردنية، بما في ذلك خلال الازمة الاخيرة بين انقرة ودمشق، حيث يجري استغلال هذه الازمة، للغمز من قناة الاردن، واحيانا لتوجيه هجوم غير مباشر عليه. كما ان التلفزيون الاردني تفادى على الدوام استضافة رموز من المعارضة السورية. وفي هذه الاثناء. كانت الصحف اليومية الاردنية تنشر بيانات احزاب المعارضة في الاردن التي تحمل على الحلف التركي الاسرائيلي، وتدعو للوقوف الى جانب سوريا، بل ان بيانات حزبية دعت ايران للوقوف مع اسرائيل (خلافا للموقف الايراني المعلن القائم على الوساطة بين البلدين).

وازاء ذلك انبرى بعض الكتاب منهم صالح القلاب في «العرب اليوم» للرد على تصريحات طلاس، مع اعلان الوقوف في الوقت ذاته مع سوريا ضد التهديدات التركية، فيما تساءل جهاد المومني في «الدستور» عن السبب الذي يحول دون احزاب المعارضة من الرد على تصريحات طلاس، بينما تركزت مقالات محمود الريماوي في «الراي» على اهمية الحوار وفتح سائر الملفات العالقة بين انقرة ودمشق، ونشر الرسام عماد حجاج في «الراي» رسما يبين علما تركيا يملأ السماء في ساعات الليل، بينما يقول جار لجاره، انه مشغول عما يجري بتوصيل المياه الى بيته، فيما يعكس المزاج الشعبي المنشغل بالاهتمامات المعيشية

وكما هو في اجهزة الاعلام الرسمية، فان الصحف اليومية وكذلك الاسبوعية، لم تقم بما يمكن اعتباره حملة دعائية ضد سوريا، بل التقت معظم الاراء بما فيها في الصحيفة الاقرب الى الحكومة (مقالات فهد الفانك في «الراي» على اعتبار التهديدات التركية لسوريا غير مقبولة، مع الربط بين هذه التهديدات وزيادة وتيرة التعاون العسكري مع تل ابيب وقد لوحظ تركيز وسائل الاعلام الرسمية على الاتصال الهاتفي الذي اجراه نائب جلالة الملك الامير الحسن، مع الرئيس التركي ديميريل، وذلك بالتساوق مع الوساطة المصرية في مطلع تشرين اول الجاري، ثم الاعلان الاردني الرسمي عن تاييد الوساطة المصرية، وهو موقف يصب في النهاية في صالح تفادي مواجهة عسكرية، من اجل تنمية العلاقات العربية التركية.

ويكاد المراقبون يتفقون على انه لم يكن هناك من مبرر لزج اسم الاردن في الازمة التركية السورية. وان كان هناك دور مطلوب من الاردن كما من دول عربية اخرى من اجل نزع فتيل الازمة، وتجنيب سوريا والمنطقة مخاطر مواجهة جديدة، الجميع في غنى عنها. وقد اتجهت الصحافة الاردنية الى عدم الانسياق في الحملات الدعائية وركزت بدلا من ذلك على تطورات الازمة ذاتها، والتي اثارت حيرة الراي العام بسبب التصعيد المفاجىء والذي لم تسبقه اية مبررات او مقدمات. وقد حافظت وسائل الاعلام الاردنية الرسمية والخاصة، على قدر كبير من الاتزان والتوازن في متابعتها لهذه الازمة والتي لم تنته فصولها حتى الاعداد لطباعة هذا العدد من «المشرق الاعلامي» وتركز الاهتمام الشعبية والرسمية كما الاعلامية على السبل الممكنة لوقف التصعيد في [illegible] المؤلمة لحرب الخليج الثانية [illegible] دبولها بعد.



نشاطات ثقافية في منتدى عبدالحميد شومان الثقافي

الاثنين ١٢/١٠/٩٨

من مصر، رئيس حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الاستاذ **خالد محيي الدين**، محاضرة بعنوان «آفاق الخروج من المأزق العربي الراهن»

الاثنين ١٩/١٠/٩٨

من الاردن، الباحث الاقتصادي والمدير الاقليمي في البنك العربي الاستاذ **مفلح عقل**، محاضرة بعنوان «سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية الاردن كمثال»

الاثنين ٢٦/١٠/٩٨

من الاردن، الباحث الاقتصادي، مدير وحدة تنسيق المساعدات في وزارة التخطيط د. **يوسف منصور** محاضرة بعنوان «سياسات الاصلاح المالي في الدول النامية الاردن كمثال»

تقام هذه الفعاليات الساعة السادسة والنصف مساء في منتدى عبدالحميد شومان الثقافي بجبل عمان

الصورة الاعلامية للرئيس

جميل النمري

ما هي صورة الرئيس الجديد د. فايز الطراونة في اذهان الناس؟

ليس هناك اية صورة خاصة تقريبا .. مع ان الدكتور الطراونة ليس جديدا على الحياة العامة.

ولعل اهم مناسبة جعلته تحت الاضواء كانت قيادته لفريق المفاوضات الاردني، وهو قبل ذلك تقلب على عدة مناصب منها وزير التموين في حكومة زيد الرفاعي ومؤخرا وزيرا للخارجية ثم رئيسا للديوان الملكي.

لكن الرئيس مر على تلك المناصب جميعا دون ان يترك انطباعا خاصا يساعد على تكوين صورة معينة له عند الراي العام

ومع ان هذه النتيجة تبدو سلبية، فهي كانت مواتية تماما في هذه الظروف بالذات لجعل الطريق سالكة امام الدكتور الطراونة الى المنصب الرئاسي.

وقبل ذلك حين كانت الاسماء، قيد التداول في بورصة التوقعات كان لكل اسم مطروح صورة محددة يستند عليها رجال الاعلام في تقدير احتمالات التكليف بتشكيل الحكومة.

وبدا حقا اننا امام مشكلة مستعصية فالتعديل اي استمرار المجالي مهما كان عدد الوزراء المعدلين ونوعيتهم لن تغير من الصورة شيئا فالرئيس اصبح رمزا للامبالاة وترهل الاداء وفق التعليقات الصحفية طوال الفترة الاخيرة ولن تتغير الصورة دون تغيير الرئيس.

الاسم البديل الذي كان مطروحا هو زيد الرفاعي الذي يعتبر في حساب كل المراقبين شخصية قوية قادرة على الامساك بزمام الموقف في الظروف الراهنة، لكن المشكلة الاكبر كانت ان صورته في ذهن الرأي مرتبطة باحداث ٨٩، فقد كان رئيسا للحكومة التي انكشفت في عهدها فضيحة المديونية وحصل انهيار سعر الدينار ورفع الاسعار وبالنتيجة الهبة الشعبية التي اطاحت به وابعدته ردحا من الزمن عن العمل العام.

وبينما كان المراقبون يعطون لكل شخصية ما يزكي او يعيق تكليفها من حيث المواصفات المعروفة عنها ومدى ملائمتها لمتطلبات المرحلة، فان الشيء الوحيد الذي كان يخص الرئيس الذي جرى فعلا تكليفه هو قيادته لفريق المفاوضات، ولم يكن ذلك يفيد كثيرا فيما يتعلق بمواصفات الرئيس نفسه وان كان يمكن استخدامه كمؤشر لتوجه بابقاء رجال المفاوضات في مواقع قيادية في الحكم خلال هذه الحقبة.

لم يثر تكليف الطراونة حماسا خاصا بل لاقى قبولا عاما، فالناس متعبة من المعارك وكان الجميع بحاجة الى هدنة. والهدنة لا يصنعها من كان لدى الناس صورة مسبقة عنه وبالنتيجة موقف مسبق.

وهو ليس محسوبا على موقف او اتجاه او شلة وجاء محايدا بيده تكليف حددت بنوده مهمات الحكومة لمعالجة هموم الوطن والمواطن في هذه المرحلة

ورغم ان الدكتور الطراونة من الجيل الجديد لرؤساء الوزارات فهو يختلف تماما عن قرينه عبد الكريم الكباريتي الذي ملأ الدنيا وشغل الناس وخرج بضجيج كما دخل بضجيج وهيمن حضوره على وسائل الاعلام حتى ان جلالة الملك انتقد في الرد على كتاب الاستقالة تركيز الرئيس على «صورته الاعلامية».

لم يفعل الدكتور الطراونة سوى ان عزز صورته الحيادية الهادئة بالكلام المتواضع المحدود الذي رافق الاسابيع الاولى لولايته، فالوسط البرلماني والاعلامي ومن ثم الراي العام لم يكن لديه سبب للوقوف معه لكن الاهم انه لم يكن لديهم سبب للوقوف ضده على العكس من كل الحالات السابقة (باستثناء الامير زيد بن شاكر ولاسباب مفهومة) والتي كانت تؤدي الى فرز فوري وتلقائي وحاد للناس بين معسكرين

وفي هذا الظرف الاستثنائي الذي ترافقت فيه المشاكل الداخلية مع وجود جلالة الملك للشفاء خارج البلاد جاء تكليف شخصية لا تثير انحيازات مسبقة بسبب صورة مسبقة ملائما لجو التهدئة والتعايش والمعالجة المباشرة للمشاكل الملموسة، ونزع اسباب التنافر السياسي بالدعوة الى الحوار بين الجميع

لا نتوقع ان هذه الصورة الاولية ستستمر بحدودها الحالية دون تعميق لالوانها التي تقود في النهاية بلا شك الى اضافة صورة «نمطية» اخرى للضيف الجديد على نادي الرؤساء يخرجها من دائرة الحياد ويدخلها احدى خانات التصنيف التي لايستغني الاعلام عنها

فصل النيابة عن الوزارة - النواب خسروا المعركة الاعلامية

الحكومة عززت موقفها بادراج فصل النيابة عن الوزارة تحت مبدأ فصل السلطات

الفصل يحظى بالشعبية لدى الرأي العام بسبب ظاهرة الاستيزار الطاغية على صورة النواب

كان للنواب - او قسم منهم على الاقل - موقف واضح من فصل النيابة عن الوزارة، لكنهم احجموا عن خوض المعركة الاعلامية دفاعا عن وجهة نظرهم وتجنبوا الحديث علنا مع وسائل الاعلام على العكس من مناسبات اخرى.

لماذا لم يرغب النواب باثارة الموضوع في وسائل الاعلام؟

السبب طبعا هو احساسهم القوي بان قضيتهم ليس لها شعبية بل ربما على العكس تماما فمبدأ الفصل هو الذي يحظى بتعاطف الراي العام.

طريقة تقديم اصحاب القرار لخيار ابعاد النواب عن الوزارة لم تكن بريئة حين تعمدت الخلط بين مبدأ فصل السلطات وفصل النيابة عن الوزارة.

الحكومة قدمت الامر بمثابة تعزيز لمبدأ فصل السلطات واستدركت ما اثاره النواب من احتجاج بشأن اشراك الاعيان بالطلب من الوزراء الاعيان تقديم استقالاتهم من مجلس الاعيان وسط امتعاض مضاعف من النواب الذين قصدوا بالاحتجاج الطعن بادعاء الحكومة تنفيذ مبدأ الفصل بين السلطات بينما تترك الاعيان في الوزارة.

وحسب ما نشرته «شيحان ٩٨/٩/١٥» فان كتلة الوفاق البرلمانية (عبد الهادي المجالي) احتجت لدى الرئيس بقوة على موضوع الفصل وطلبت عدم استقالة الاعيان حتى لا يتكرس مبدأ الفصل. وقالت الصحيفة ان هناك تكاتفا نيابيا للضغط على الرئيس من اجل عدم تكريس مبدأ الفصل.

مع ذلك مضت الحكومة الى النهاية مع اعلان استقالة الوزراء من عضوية مجلس الاعيان وسط «احتجاج» صامت وغيظ مكبوت من النواب او عدد واسع منهم على الاقل.

تقاعس النواب عن التعبير عن موقفهم او محاججة راي الحكومة او اراء الكتاب كان يعكس افتقادهم لحيلة مناسبة يتقدمون بها الى الراي العام. وهذا انعكاس لحالة ابعد من الفردية والتشرذم والتهيؤ لخوض المعارك بغطاء مناسب لتحقيق انحياز من الراي العام الذي اعتاد النواب فرادى ركوب موجته السهلة حين تكون هناك قضايا تحظى بالشعبية.

لقد لوحظ شبه اجماع في التعليقات الصحفية على تاييد مبدأ الفصل بين النيابة والوزراء، وقد سخر المعلق المعروف طارق مصاروه «الراي ٩/٦» من تهديدات النواب بحجب الثقة بسبب الفصل ودعا الحكومة للمضي بقوة على طريق الفصل .. الى ان يتبلور «حزب الاغلبية النيابية».

وكذلك انحاز محمد عصفور وهو من رموز القطاع الخاص الى مبدأ الفصل بل انه استدل هذا التوجه للتذكير الحكومة بالفصل بين القطاعات «الراي ٩/٧»، مشيرا الى ان على الحكومة الكف عن التدخل في تعيين رؤساء المؤسسات المساهمة بحجة امتلاك الحكومة لاسهم فيها.

وبنفس الاتجاه جاءت التعليقات الصحفية في «العرب اليوم» واشادت رهام الفرا «العرب اليوم ٩/١٤» التي غالبا ما تكتب نقدا لاذعا للحكومة اشادت بهذه الخطوة «الحكيمة».

وبعد مقال اول ايد فيه هذه الخطوة عاد الكاتب الصحفي راكان المجالي للدفاع عن وجهة نظره وحشد الحجج لصالحها في زاويته في (الدستور ٩/١٢).

مع ذلك لم تكن كل الكتابات مؤيدة دون تحفظ لمبدأ الفصل بل عرضت الاشكالية من اكثر من جانب وقد ابدى رجا طلب رئيس تحرير «شيحان» (٩/٥) قناعته بالدمج بين الوزارة والنيابة لكنه حذر من نزعة الاستيزار التي تحولت الى قضية مصيرية عند بعض النواب وربطوا اعطاء الثقة بتخلي الرئيس عن مبدأ الفصل!

واعتبرت الاراء ان قضية الفصل ضرورية مؤقتا ولحين تبلور حياة حزبية على المستوى النيابي خاصة وان الدستور الاردني لا يلزم بالفصل او الجمع.

وقد ناقش محمد شريف الجيوسي «الدستور ٩/٩» هذا الجانب مبينا وجود تناقض في النص الدستوري اذ تشير المادة ٧٦ من الدستور الى عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس النواب او الاعيان واية وظيفة عامة اخرى بما في ذلك دوائر البلديات والوزير هو موظف عام بالطبع. لكن المادة ٥٢ تشرح وضع الوزير الذي يكون عضوا في مجلس النواب بالنسبة لعدم ازدواجية الراتب وحق التصويت. اي انها تفترض سلفا حق الجمع في تناقض مع المادة ٧٦.

وفي كل الاحوال فهناك تجارب دول تقوم على الجمع واخرى تقوم على الفصل مع ان الاخيرة هي اقل عددا بكثير لكن الفصل او الجمع بين النيابة والوزارة هو شيء مختلف عن فصل السلطات. فلكل هيئة وظيفة مختلفة ولا يجوز الجمع بينهما اي بين سلطة التشريع وسلطة التنفيذ ولكن ليس هناك مبدأ دستوري يحول دون ان يتقلد الفرد نفسه وظيفة هنا ووظيفة هناك

لكن الواضح ان استقرار التوجه في هذه المرحلة على فكرة الفصل بين فترة تردد ومراوحة (الفصل في حكومة المجالي الاولى والجمع في التعديل اللاحق) ادى الى الاستقرار بالمبدأ الذي لا خلاف عليه بفصل السلطات.

وكان يمكن للنواب القيام بحملة مضادة لو توفرت قضية يمكن الدفاع عنها لكن مسيرة السنوات الماضية اظهرت فقط ظاهرة بغضها الراي العام وهي الاستيزار. والقضية الرابحة الوحيدة الان ما دامت الحكومة تشهر في وجه النواب مبدأ فصل السلطات هي ان يشهر النواب في وجه الحكومة تعزيز صلاحيات السلطة التشريعية في مواجهة تغول السلطة التنفيذية.

دائرة المطبوعات تتوقف عن لعب دور الرقيب

القطان: الدور الجديد... التحديث واعادة الهيبة للصحافة

جميل النمري وأحمد أبو خليل

كنا شهودا على الحدث السعيد بتوقيع مدير دائرة المطبوعات والنشر الاستاذ اياد القطان على طلب الدائرة سحب جميع القضايا المرفوعة من قبلها على الصحفيين وهي تلك التي ما زالت لدى المدعي العام وعددها الان ٢١ قضية.

وكان اركان وزارة الاعلام وعلى راسهم الوزير ناصر جودة قد ابلغوا نقابة الصحفيين في اجتماع قبل ذلك بايام مع مجلس النقابة بهذا التوجه لكن احد الصحف الاسبوعية نشرت بالضبط نقيض ذلك بناء على «معلومات» من ذلك الاجتماع.

فبعد قليل من بداية لقائنا الصحفي دخل موظف ليقول ان الكتاب مطبوع وجاهز وقد وقعه المدير وقراه علينا فأشدنا بهذا الاجراء وبعد ربع ساعة كان على الخط رئيس تحرير الصحيفة الاسبوعية المشار اليها فأخذ القطان يعاتبه على ما نشرته الصحيفة على لسان وزير الاعلام بانه لا نية لسحب القضايا بينما تصريح الوزير كان نقيض ذلك تماما.

بعد اغلاق السماعة نظر القطان الينا وقال: هذا مثال على سلوك يصر على اعطاء الحكومة مبررات للتشدد بدل المرونة، اذا كانت النقابة لا تفعل شيئا لضمان سلامة الاداء المهني فهي تترك للحكومة ان تتدخل.

ولاحظ القطان ان القطاع الخاص كلما تراخى عن تنظيم اموره كلما تدخلت الحكومة اكثر في شؤونه، وهذا ينطبق على مختلف القطاعات المهنية.

وقال ان الحل الحقيقي هو ان تحذو نقابة الصحفيين والوسط الاعلامي حذو بقية القطاعات المهنية فهناك اسبوعيا في معظم النقابات مجالس تأديب مهنية تنعقد وتأخذ قرارات وتوقع عقوبات على المخالفات المهنية.

مكانة دائرة المطبوعات

ترافق مجيء الحكومة الجديدة مع تغيير ذي مغزى وهو نقل مدير المطبوعات السابق الاستاذ بلال التل الذي اثار حوله زوبعة لم تهدأ طوال فترة «امارته» القصيرة للدائرة، وتعيين الاستاذ اياد القطان المعروف كشخصية ثقافية وادارية منفتحة ومعادية للروتين والبيروقراطية كمدير لدائرة المطبوعات التي اصبحت ذات اهمية مركزية ومقررة في ميدان الحريات الاعلامية والصحفية والثقافية اي وبكلمة واحدة حرية التعبير التي هي اساس الديمقراطية.

سألنا القطان عن هذا الدور (شرطي المطبوعات) الذي اخذته الدائرة وكرسه القانون الجديد فقال: «هذه الدائرة التي نشأت بصورة ما عام ٢٧ استمرت طوال عمر الدولة دائرة صغيرة هامشية لا يسمع بها احد ووظيفتها اجازة المخطوطات وليس اغلاق ومطاردة الصحفيين، لكن مرت ظروف على الدولة خلال السنة الماضية ادت الى بروز الدائرة على شكل شرطي على الفكر وحرية التعبير والآن واجبي شخصيا بدعم المسؤولين ودعم الوسط الصحفي ان تعود الدائرة الى حجمها الطبيعي ومن ثم في المستقبل لتطوير دورها في ميدان المعلومات والنشر والتوثيق ومن خلال احدث التقنيات وهي بذلك تساهم في سد ثغرة مهمة في واقع الدولة.

ويضيف القطان مستهجنا «تصوروا في قسم الدراسات يوجد شخص واحد. الانترنت لم يصل الى اي غرفة في الدائرة حتى الان» هل هذا معقول؟

والقانون! هل سيكون عبئا ام سندا لكم؟

«القانون الجديد اصبح نافذا وهذه حقيقة ملزمة لنا كدولة بكافة مرافقها - يقول القطان - وهناك نصوص لا تحتمل التاويل مثل شروط الترخيص وقيمة راس المال .. الخ وهذه نحن ملزمون بتطبيقها حرفيا لكن بالنسبة للجوانب الاخرى التي تحتمل اكثر من تاويل او وجهة نظر فنحن بكل تاكيد سنكون مرنين وسنعمل بتعاون كامل مع نقابة الصحفيين ولن نقدم على اي اجراء الا بالتنسيق مع النقابة.

دور نقابة الصحفيين

بهذا الصدد يقول الاستاذ القطان ان قانون نقابة الصحفيين يكفي لو تم تفعيله تماما مؤونة تطبيق قانون المطبوعات بالنسبة للعقوبات والمخالفات المهنية اي انه يتيح للوسط الصحفي تنظيم امور بنفسه وضبط المخالفات باشراف من الصحفيين المنتخبين من قواعدهم. لكن عدم تفعيل قانون النقابة هو الذي يسمح بتدخل الدولة. قانون النقابة ينص مثلا على وجود ميثاق شرف صحفي. والميثاق يمكن ان يشكل مرجعية للمحاسبة على الخروقات من مجلس التاديب لكن ذلك لم يتم حتى الان.

وبالطبع المسؤول اذا لم يطبق القانون هو الذي يذهب الى السجن ونحن نامل حقا بتفعيل قانون النقابة وهذا يريح الحكومة ويريحني شخصيا لاتفرغ لتطوير الدائرة والتفكير في «المعلوماتية» التي يجب مواكبتها، وصنع ما يفيد تطور المجتمع والدولة.

القضايا ضد الصحافة

ولساء المدير الجديد للدائرة لن يلفت انتباهنا الى اللبس الحاصل بالنسبة لعدد القضايا وتضارب الارقام عندما سألناه عن عدد القضايا الموجودة الان في المحاكم، فقال ان الدائرة هي جهة واحدة من عدة جهات حكومية يمكن ان ترفع دعاوى تطبيقا للقوانين التي تخصها. فالدائرة ليست نائبا عن الحكومة ووزاراتها وكان هناك خطأ شائع، اذ يحدث احيانا ان ترى وزارة ما خرقا لقانون يخصها، فترسل لدائرة المطبوعات طالبة منها تحريك دعوى بهذا الخصوص، وهذا عائد الى الجهل بالقانون بالنسبة للقضايا الموجودة الان لدى المدعي العام والتي سنسحبها عددها (٢١) قضية في حين هناك حوالي اربع قضايا تنظر امام المحكمة ولا نملك حق سحبها، وهذا لا يعني انه لا توجد قضايا مطبوعات اخرى مرفوعة من قبل جهات اخرى حكومية او اهلية

نظام المصنفات المرئية والمسموعة

في الواقع، ان ما قاله القطان يثير في ان معا احساسا بالارتياح والامان وايضا بعبء المسؤولية لتوقف الدائرة عن لعب دور الشرطي يتطلب تعزيز المسؤولية الذاتية من الوسط الصحفي عبر هيئته الرسمية «نقابة الصحفيين» لكن ماذا عن البعد الاقتصادي؟ فالدائرة مسؤولة ايضا عن نظام يمس النشاط الفني بصورة واسعة، البث الفضائي، المسلسلات والدوبلاج الخ، من خلال نظام المصنفات المرئية والمسموعة والذي اثار ضجة قوية وردود فعل سلبية جدا حتى ان بعض المؤسسات العاملة في هذا الحقل هددت وهي نقلت فعلا اعمالها الى اماكن اخرى

بهذا الصدد، يقول القطان ان هذا القطاع يكاد يشكل منطقة تجارة حرة جديدة، تشغل فيه عشرات الملايين من الدنانير، ونظام المصنفات يستند الى قانون المصنفات، لكن النظام مهم جدا في تسهيل او اعاقة العمل او الاستثمار، والآن يوجد على طاولة الوزير مشروع نظام جديد بديل ينتظر اقراره، وفيما يخص الدائرة فهناك شقين في النظام، الاول يخص شروط فتح المحلات (فيديو وتسجيلات واشرطة .. الخ)، وكان فيه شروط غريبة مثل مستوى شهادات معينة .. الخ. وقد تم الغاؤها وقد قمت بتحرير اكثر من مئة معاملة معلقة عندما استلمت عملي.

والشق الثاني رسوم الرقابة على المصنفات وقد وضعت بمفهوم الجباية وليس لمساعدة ودعم تطوير عمل مجلس الرقابة على المصنفات والذي يشارك فيه اناس من القطاع الخاص والجباية العالية كانت طاردة للاستثمار وتم تخفيضها الى واحد على عشرة من قيمتها السابقة واعفاء الكثير من البنود مثل المصنفات التعليمية والمصنفات غير التجارية الدعوية من جهات مانحة مثل اليونسكو وغيرها.

وباختصار يقول القطان «على الزجاجة الذي كنا فيه سنتجاوزه خلال ايام وهناك نص على التعاون في تطبيق الانظمة مع نقابة الصحفيين».

الدور الجديد للدائرة

وفي معرض حديثه عن المستقبل اكد القطان ثقته بطاقم الدائرة الحالي وان حسن الادارة يمكن من تطوير اي فريق عمل وتحسين ادائه وتدريبه وتوجيهه.

لكنه اكد على الحاجة للدعم المالي والاداري، كما يامل المشاركة من الجسم الصحفي فيما تخطط له الدائرة من نشاطات كالندوات وورش العمل الخاصة بمهنة الصحافة، وبحث الافكار الخاصة بميثاق الشرف والمجلس الاعلى للاعلام وغيرها.

واضاف القطان، اننا نامل ان تصبح الدائرة اهم مركز معلومات في الدولة وان تتحول الى نادي للاعلاميين يلتقي فيه المسؤولون مع الصحفيين والاعلاميين وتطرح فيه جميع القضايا المتعلقة بالاعلام بلا عوائق ولا حدود بهدف الوصول الى اشكال من «التوافقات» على القضايا المطروحة.

وختم حديثه قائلا «اتمنى ان ننسى الماضي» [illegible] نامل جميعا بالمشاركة [illegible] للصحافة ايضا.

مؤتمر التشغيل والبطالة

عزف منفرد على ثقافة العيب!

من الضروري القول ان المؤتمر حصل على تغطية اعلامية مهمة وربما تفوق كثيرا ما كان يجب ان يكون. فمنذ الاعلان عن الفكرة والحديث عن المؤتمر جاري، وحين اعلن عن تأجيل المؤتمر من شهر تموز الى ايلول استمر الحديث عن المؤتمر، وكان المقصود كان زيادة حجم توقعات العاطلين عن العمل الذين غابوا عن المؤتمر، حتى يتم حصاد خيبة حقيقية من النتائج.

لم يتم التطرق الى فكرة المؤتمر من حيث هو الية محددة لانجاز مهام محددة .. فالمؤتمر ليس مؤتمرا علميا ... وبالتالي لم تعرض به نتائج بحوث علمية .. وهو ايضا ليس مؤتمرا سياسيا حيث يتم مناقشة فكرة محددة او مشروع ما تم اعداده منذ مدة طويلة وطرح للحوار، وهو كذلك ليس حفلا استعراضيا يتم من خلاله اعلان نتائج باهرة لانجازات متحققة ..

ويبدأ الخلل النظري والتصوري لدى الحكومة من التصور القائم وغير الواقعي وغير العقلاني للمؤتمر كالية عمل . وماذا يمكن تحقيقه من مثل هكذا الية .. وهذا انعكس على التصريحات الاعلامية التي اطلقها المسؤولون، وانطبق كذلك على تغطية الصحف، فمن جهة كان هناك تساؤلات حول امكانية ان تتمخض عن المؤتمر نتائج عملية قابلة للتنفيذ .. ورغم تأكيد وزير التنمية الادارية وهو المسؤول عن المؤتمر في لقائه مع الصحفيين يوم ٨/٣٠ ان المؤتمر سيخرج بشيء عملي قابل للتنفيذ، إلا أن النتائج العملية المتوقعة للمؤتمر احيطت ببعض السرية وذلك من اجل انجاح تصور ضبابي للمؤتمر .. واعلن خلال التحضير للمؤتمر احيطت عن امكانية ان تعلن الشركات الخاصة عن فرص عمل .. ومثل هذه التصريحات تعكس تصور احتفالي للمؤتمر .. اعتقد بانه سوّق فرحا دون اي اساس موضوعي له.

من جانب اخر، صدرت تصريحات كثيرة وعناوين صحفية على الجانب العلمي للمؤتمر، تحدثت عن اوراق عمل، وابحاث دون ان يكون تنظيم المؤتمر منسجما باي شكل مع صيغ المؤتمرات العلمية، اضافة الى ان الحضور ليسوا علماء وان كان الكثير منهم له ارتباط بشكل ما او باخر بالبطالة وبتصورات اولية وغير منقحة لحلول متوقعة، او مرغوبة، ولكن بالتأكيد لم تقدم في المؤتمر اوراق عمل علمية احتوت على تصورات نظرية ومفاهيمية جديدة او انها قدمت نماذج تحليل او فهم لمعضلة البطالة . كذلك لم تطرح نتائج علمية وبالتالي فان جانب التصور له كمؤتمر علمي لم يتحقق على ارض الواقع

الوزير المشرف على التحضير للموتمر لم يكن بانتظار المؤتمر لاخذ الموافقة منه على سياسة ما يريد انتهاجها، او سياسة ما يريد تجنبها، وقبل الدخول في هذه المسألة تجدر الاشارة الى ان المؤتمر لم يكن اطلاقا ولن يكون الا اطارا سياسيا لتأييد سياسات محددة ومحاربة سياسات اخرى .. ولكن لم يتم التحضير جديا بوضوح لاستثماره بهذه الطريقة .. ولو تحقق له هذا لكان الاعلان عن نتائج عملية وعن انجازات سابقة تعبير احتفالي مقبول عن النتيجة السياسية المؤتمر ويصبح للاحتفال اساس موضوعي كذلك، وكان يمكن او تحقق وضوح القصد من المؤتمر تقديم اوراق (استعراض علمي) وليس كشف علمي لمناقشته ودعم ونقد النتائج المتوقعة للمؤتمر . ولكن جاءت الاوراق تقدم حلولا وتقترح سياسات وهي تصلح كحلقة بحث او حلقة عصف ذهني اكثر منها صالحة لمؤتمر .. وهذا ليس انتقاصا من قيمة الاوراق المقدمة ولكن لكشف عدم انسجامها مع صيغة المؤتمر كما تم عقده.

وكان هناك نقد خجول للمؤتمر ظهر من خلال الصحف، مع شك واضح بامكانية نجاحه .. الا ان الاعمدة الصحفية انحازت لسياسات محددة كان ينتظر ان تتمخض عن المؤتمر وهاجمت سياسات اخرى كان مطلوبا ان لا تأخذ شرعية من المؤتمر.

واللافت للنظر هنا ان الصحافة والتي نادرا ما تتفوق على الحكومة عكست في تعليقاتها وليس في تغطيتها فهما اكثر عقلانية للمؤتمر مما فعلت التصريحات الرسمية

وربما يمكن ادراج مؤتمر التشغيل ومكافحة البطالة ضمن قوائم المؤتمرات التي فتحت مزاد سياسي حول القضية التي تناولها ولم ينجح في حسم حوار سياسي دائر.

المؤتمر الوطني الذي عقد لاقرار الميثاق حسم حوارا سياسيا دار لفترة طويلة . وتلاه مؤتمر سياسي اخر تقرر فيه الذهاب الى مؤتمر مدريد، وتم خلال المؤتمر حسم حوار سياسي دار لعدة عقود .. ولكن هذا المؤتمر لم يحقق هكذا انجاز وان نجح في فتح الحوار من جديد حول قضايا مهمة مثل العمالة الوافدة .. ودور القطاع الخاص في التشغيل، اضافة الى نموذج جديد لخدمة العلم كوسيلة تعويدية . وكانت اجواء المؤتمر مناسبة لاعادة الكتابة حول مفهوم ثقافة العيب والذي يمكن القول انه كان الى وقت قريب (عزف اعلامي منفرد) على ثقافة العيب وظهر (مونو تون) اعلامي اشبه بمعزوفة (الربابة) منه بمحاولة تحليل وعكس تفكير جدي حول علاقة الثقافة باخلاقيات العمل

الكاتب فخري قعوار في روايته بـ «شيحان» التقط مادة بحثية تكشف حرامية مفهوم ثقافة العيب من خلال دراسة احصائية حيث اكدت الدراسة ان ثقافة العيب تؤثر على اقل من ١٪ من العمال الاردنيين. ومع ذلك كان التوقع ان يتم طرح تساؤلات مفهومية مركزية حول العلاقة بين الثقافة واخلاقيات العمل ليس فقط من اجل تأييد او دحض التصور الحكومي لثقافة العيب. ولكن من اجل اغناء جوانبنا الفكرية وهذا لم يتوفر ولم يوجد في صحافتنا وربما غاب عن الجامعات ومراكز البحث العلمي وبدلا من ان تقوم الصحافة بالتقاط خطوط التعامل مع المشكلة لحنت لايقاع (الربابة)

اعادة خدمة العلم بنظام جديد ودور اقتصادي جديد لقيت ايضا مطلقاً اعلامياً ترحيبياً هائلاً. ونشرت احدى الصحف مقابلات مع شباب اعلنوا فرحهم لقرار عودة خدمة العلم وفشلت الصحافة في مناقشة هذا المشروع او الفكرة

اما الارتباك الواضح فقد كان ملتصقا بشعار المؤتمر الذي تحدث عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لحل مشكلة البطالة حيث ان هناك من يعتقد ان الحكومة تريد ان تدخل القطاع الخاص ومؤسساته الى النظام الاداري العام لمؤسسات الحكومة بحيث يتم استغلال الموجود منها لزيادة العاملين والموظفين دونما حاجة ما دام ان الدولة ستساهم في تحمل جزء من اعباء اجورهم ومثل هذا تصورا (كوارثياً) اي منتجا ومعمما للكوارث اكثر منه مستجيبا باداء واضح لحلها. وهو يعكس ايضا فهما متخلفا للعلاقة بين العمل كعنصر من عناصر الانتاج وبين ادارة الانتاج كعنصر اخر ويغيب عن بال العلماء، واصحاب القرار الافاضل ان زيادة العمال عن العدد المطلوب ضمن الصيغة الادارية المثلى او «المثالية»، لا يؤدي فقط الى زيادة اعباء الاجور بل يؤدي ايضا الى تناقص انتاجية العمل.

الكاتب احمد ابو خليل التقط فكرة الضغط او التخجيل الذي تقوم به الحكومة لدفع القطاع الخاص لزيادة عماله والكشف عن لا علمية هذا التصور وهذا الاجراء الحكومي .. ولكن يبدو ان سياسة (تطنيش) ما لا ينسجم مع (ربابة) الحكومة جعلت الحوار في الصحافة حول مطولها الحديث عن دور استثنائي للقطاع الخاص في حل مشكلة البطالة، اذ ان الحديث عن دور اداري جديد بعيدا عن زيادة الاستثمار ليقوم القطاع الخاص من خلاله باستيعاب عدد من العاطلين عن العمل هو ضرب من اللاعقلانية الحية جدا جدا

وهو اقرب ما يكون الى محاولة تخليص الحكومة من واجباتها المنصوص عليها دستوريا من حيث ضمان حق العمل للاردنيين. وربما كان الضغط على القطاع الخاص بهذا الاتجاه محاولة ليقوم المسؤولون بتمرير عدد من الوظائف عبر القطاع الخاص لغايات انتخابية بعد ان اصبح ذلك اكثر صعوبة في القطاع العام.

وهكذا ربما يصبح الان بالامكان الكشف عن لاعقلانية التصور الجديد لخدمة العلم . لماذا كانت الصيغة للتدريب، لماذا خدمة العلم ولماذا هذا النموذج بالذات؟ واذا كان المقصود توريط القطاع الخاص الذي يرفض التورط بذكاء للان .. فلماذا هذه الصيغة؟ هل هي من اجل استعمال اداة الضغط الاكثر قوة واهمية في هذا المجال وهي القوات المسلحة؟ حيث ان لها في نفوس الجميع احترام وتقدير كبيرين.

ام ان خدمة العلم من اجل ضمان اعادة توزيع العمال بشكل يضمن احلالهم محل العمالة الوافدة

وهذه كانت احدى اهم محاور المؤتمر، حيث تم الحديث عن العمالة الوافدة كخطر حقيقي وسبب مركزي من اسباب البطالة في الاردن . ومثل هذا التصور يدعم حسا فاشيا لدى الرأي العام ولدى الدولة .. فنحن في الاردن الان ندرك حقيقة انه لا يمكن ان تعيش دولة بلا تبادل بضائع وبلا تبادل عمال ورأس مال .. مع الوسط الاقليمي اولا ومع العالم ككل ثانيا .. فحتى دولة مثل (نيبال) تستورد عمالة اجنبية .. وحتى دول مثل قطر تصدر عمالة ايضا كما تستورد، ومصر تستورد عمالا ايضا .. ولكن يبقى التساؤل حول النسب وحول مدى المساهمة في قوى الانتاج . وفي كل العالم يعتبر المهاجرين والعمالة الاجنبية سببا مهما من اسباب زيادة عرض العمل مما يزيد في البطالة ويقلل الاجور. والذي يحتاج الى مناقشة هو هل نحن جزء من سوق اقليمي عربي نتبادل معه المنافع .. ام اننا ننظر الى انفسنا كحالة طفيلية على الاقليم؟

المطلوب فيما يتعلق بالعمالة الاجنبية ليس عملية تنظيم وتصاريح وما الى ذلك .. لمثل هذه الاليات التي تعزف لها (ربابة) الاعلام تزيد من القيود التي يتعرض لها الاستثمار . وتعرض المستثمر لمزيد من الاعباء.

المطلوب صيغة «الفعل الامتثالي» او الفعل التصحيحي، وهي صيغة قانونية تلزم كافة دوائر الحكومة بمنع العطاءات عن اي شركة او مؤسسة تزيد فيها نسبة العمالة الاجنبية عن (١٠٪) على سبيل المثال .. وتكون الشركة تحتاج عند تقديم اي عطاء او مناقصة الى شهادة من وزارة العمل تفيد بامتثالها للنسبة المحددة .. خلاف ذلك فان تنظيم العمالة الوافدة امرا سوف يحتاج الى جهد ومال كبيرين .. قد تنجح من خلاله بافشال بعض فرص العمل للاردنيين .. ولكنه بالتأكيد سيكون عبئا على الاقتصاد الوطني وعلى تحميل علاقاتنا الاقتصادية الاقليمية.

عن جريدة الدستور

مؤتمر البطالة

رأيك بلاقي شغل لو قعدت في الصف الاول لمؤتمر 99

اهم شي يوفروا لي وظيفه بكرسي ومكتب

عندي ٣ اولاد بدون شغل وانا الرابع... عيالله يلاقوا شغل لواحد فينا !!!

المياه ... والرأي العام

جمال الطاهات



عن جريدة الدستور

بالرغم من ان انتهاء موسم الصيف يعني عمليا انتهاء احد فصول ازمة المياه، الا ان طي صفحة هذا الفصل قد لا يقود الى تجميد كل التداعيات السياسية التي نشأت بفعل الكشف عن الازمة والاعلان عنها بشكل لا يقبل التعتيم او التاجيل.

وللإعلام الاردني ان يعتز بانه هو الذي كشف حقيقة الازمة، ولكن يبدو ان الاعلام تراجع عن متابعة تفاصيل التداعي السياسي للازمة. ولربما يكون فصل الشتاء هو فصل التسخين السياسي لموسم الازمة القادم.

وربما من المناسب مقارنة عناوين التصريحات المطمئنة التي ظهرت في ذروة الازمة مع التصريحات التي ترافقت مع انخفاض درجات الحرارة وبدء اضمحلال الازمة، اضافة طبعاً لصورة انبوب الاختبار الذي شرب منه رئيس الوزراء السابق عبدالسلام المجالي، وربما هو نفس الانبوب الذي شرب منه رئيس الوزراء الدكتور فايز الطراونة، ونفس الصورة ظهر بها الدكتور منذر حدادين وزير المياه والري السابق وهو يشرب الماء من انبوب الاختبار الذي عاد واستعمله الوزير الحالي الدكتور هاني الملقي. هذه الصورة كان يجب ان (توفر) الى ما بعد الانتهاء من كافة الاجراءات من اجل بث رسائل التطمين دون سند موضوعي وعلمي لها.

وبالرغم من الكم الهائل للنقاش، لم يظهر صوت عقلاني واحد يتحدث عن طبيعة التلوث في المياه وعن الاضرار الناتجة عنه. وكان كل الجهد الرسمي هو محاولة اقناع المواطن ان المياه غير مضرة ومطابقة للمواصفات والجهد المعارض هو من اجل تاكيد العكس.. وكلا الفريقين غرق في منطق (عليّ الطلاق...) والسبب المباشر لذلك هو اخفاء الاجهزة الرسمية لنتائج الاختبارات والفحوصات التي يتم اجراؤها، اضافة الى تخلف الثقافة العلمية سواء لدى اجهزة الحكومة والعاملين بها او لدى اوساط المعارضة، وضاعت المياه بين فكي كماشة الـ (لا علمية) الوعي الشعبي من جهة وتخلف خطاب النخب السياسية الحاكمة والمعارضة... فعلى سبيل المثال لم تظهر اي اشارة علمية لطبيعة العلاقة بين التلوث الكيميائي وامراض السرطان.. بل ان التصريحات الرسمية كانت تصر على عدم الاشارة الى وجود المواد العضوية المهلجنة باعتبارها من المواد المسرطنة، وظهر حرص رسمي على عدم الاشارة الى هذا الموضوع، لا من قريب ولا من بعيد، خشية اصابة الجمهور بالذعر والفزع، هذا طبعاً اضافة الى انواع اخرى من الملوثات الكيميائية التي لا يتحدث احد عنها.

وتكاد (المعرفة العلمية) ان تكون الضحية المركزية لموضوع المياه، فالبيانات الرسمية تؤكد ان الامور بخير. والجهات غير الرسمية تشتكي عبر صحافة وصحفيين لم يجدوا ما يدفعهم للتوقف علميا وتثقيف انفسهم حول مسألة المياه.

فهناك من يطالب (بفتوى) حول المياه... وهناك من يرصد التعارض الرسمي بين وزيري الصحة والمياه ليشكك في حديث كليهما. وهناك من يسارع ويلقي عبر الصحافة الخلاف الذي قام بين الوزيرين.

ولكن بقيت عملية التعامل مع مشكلة المياه في اطار المؤسسة الرسمية التي فقدت الكثير من مصداقيتها تحت ضغط الازمة، وبدأ مزاد المشاريع التي يدعي الجميع انها ستحل المشكلة، وعدنا الى ماء الفرات، المشروع الذي لم تقبله عام ١٩٧٩، تحت اسباب ومبررات لم تتغير، وجاء مشروع خط الديسي الذي ازداد الحديث عنه بشكل ملحوظ خلال الايام القليلة الماضية.

الصحف الاسبوعية كان لها دور خاص خلال الازمة، اذ انفردت بسبب طبيعة علاقتها بالخبر الى نشر التعليقات بلغة سياسية صارخة اضافة الى تركيز البحث عن الجوانب السياسية والاجتماعية. فإحدى الأسبوعيات جاء عنوانها المركزي وباللون الاحمر «المياه... فساد وخيانة» وربما هذا السلوك الاعلامي هو الذي يفسر السلوك التبريري ومحاولة الحديث بمنطق رد الاتهام اكثر منه شرحا لحالة موضوعية المؤسسات الرسمية المعنية الدولة ومؤسساتها الحاجة للحديث عنها. وفي كل الاحوال فان منطق الحكومة عكس عدم ثقة واضحة بالمواطنين، ومنطق الاعلام عكس حس الفضيحة... فبقدر ما كانت الحكومة تلجأ للتطمين والتهدئة كانت الصحافة (باستثناء الصحافة شبه الرسمية) تلجأ للصراخ. ولم يعكس صراخ الصحافة تصوراً لتحريك الشارع باتجاه محدد سواء أكان ضد تصور ما او لصالح تصور اخر، بقدر ما عكس منطق من شاهد حالة فضائحية وبدأ بإعلانها... لذلك ظهر لدى الصحافة المعارضة سلوك غير علمي وغير مهني لا يختلف عن ذلك الذي ابدته المؤسسات الرسمية.

ففي الوقت الذي تحشد فيه احدى الصحف اليومية اراء لخبراء غير اقتصاديين لتقدم نصائح اقتصادية حول إنشاء شركة وطنية للمياه . وما هذه النصائح الا تكرار ممل لمبررات الخصخصة، لجأت صحف اسبوعية لارتجال حلول ومقترحات ومشاريع لحل مشكلة المياه.

وخلاصة اي متابعة اعلامية لقضية المياه يمكن وضعها كما يلي:

١- جراة الصحافة في الحديث عن الموضوع وعجز الاجهزة الرسمية عن اسكاتها.

٢- عجز الاجهزة الرسمية عن تقديم خطاب عقلاني، يستوعب مقتضيات الاعلام المعاصر واصرار الحكومة على مخاطبة الشعب الاردني بطريقة تستخف بعقول الناس دون مراعاة لحقيقة مهمة انه لم يعد المجتمع الاردني كما كان، فيكاد لا تخلو عمارة ممن هو قادر على فهم تعقيدات كل قضايا التلوث الخاصة بالمياه، واصرار الحكومة على اطلاق التطمينات...

٣- سلوك الاجهزة الحكومية يمثل استمرارا لعقلية قديمة يمكن تلخيصها بمنطق العلاقة بين الراعي وقطيعه... فلا يمكن للراعي ان يفكر باشراك الاغنام في البحث عن بئر جديد للمياه ولكنه سيفكر بكافة الوسائل لغواية القطيع من شرب الماء المتوفر بما في ذلك اضافة القطران.. وما تزال الحكومة تعتقد انها تشكل بديلاً من الجزء الاهم والاكبر من المجتمع. وترغب باستمرار العمل بالحد الادنى من المشاركة، مما يثير تساؤلات كبيرة حول مصاريف وتكلفة المشاريع المائية.

٤- غياب العلم وغابت العقلانية عن الحوارات . واصبح تاكيد وجود التلوث او عدمه لايخضع لمنطق علمي او نتائج اختبارات مخبرية وانما لحسابات سياسية خاصة لصاحب التعليق.

٥- انحصر الحوار في وجود او عدم وجود بعض عناصر او مظاهر التلوث ولم يتم الحديث عن مفهوم التلوث نفسه... وتركز الحديث على اليرقات والديدان ولم يتناول الحديث اعادة النظر بكل اليات ومعايير تقييم الماء في الاردن، مما فتح مجالا حقيقيا لحدث شعبي حول الموضوع لم ينته للان. بكل تاكيد فإن من المعيب ان يتم التعامل مع قضية تلوث المياه في الاردن بشكل ارتجالي افتقر في كثير من الحالات للعقلانية والعلمية والاخلاقية.

وحتى نستطيع ان ندخل مرحلة الحداثة نحن نحتاج الى ما هو اكثر من مسؤول او (وزير لابس بدلة) يتحدث بلكنة ويستعمل تعابير علمية ولكن بمنطق اسطوري.. ونحن نحتاج من الصحافة ان تقدم للراي العام ما هو اكثر من «انحراف» في هذا الجانب..

وفي النهاية نقول: لقد نجحت الديدان في اختراق كل دفاعاتنا واليات تنقيتنا، وافشل الجميع في التعامل مع الدودة التي اخترقت دفاعات لم يكن لنا فضل الا في دفع ثمنها.. فنحن لم ننتجها، ونحن لم نركبها، وانما اكتفينا بتشغيلها الذي فشلنا به..

الامر الوحيد الذي التقطت الضمائر الاردنية من قضية المياه بشكل ... مسالة رفض ان يذهب بعض ... زي اكباش فداء لخلل عام...

الاعلام على موعد مسبق مع الاحتجاج «السنوي» للعاملين في الاونروا

قام العاملون في مؤسسات وكالة الغوث الدولية (الاونروا) بحركة احتجاج مطلبية من اجل رفع رواتبهم والمحافظة على مكتسباتهم المهددة بعد اشتداد الازمة المالية للاونروا وتراجع عملية السلام.

وقد كان المراقبون والاعلاميون على موعد مع حركة الاحتجاج هذه قبيل اللقاء السنوي الدوري للجنة الاستشارية للدول المانحة الذي يعقد في عمان. ويجيء احتجاج هذا العام من اجل لفت انتباه ممثلي الدول المانحة لمجموعة من المطالب العادلة المتراكمة منذ سنوات، وغالبا ما يفضي الحوار التفاوضي «الدوري ايضا» بين الطرفين الى وعود واتفاقات حل وسط وحلول جزئية لا تلغي المشكلات المستعصية والمتراكمة لجموع العاملين تحت لواء هذه المؤسسة الدولية

بعد ان نفذ العاملون في «الاونروا» اضرابهم ليوم واحد يوم ١٩٩٨/٩/١٥ في مناطق خدمات الوكالة الخمس (الاردن، سوريا، لبنان، الضفة والقطاع) كعمل اجرائي تحذيري لمفوض الوكالة وادارتها للاستجابة لمطالبهم برفع رواتبهم، وانهاء ما وصفوه بانه «اجراءات لا انسانية بحق زملائهم في الفصل والتعيين»، ومن اجل الحفاظ على مكتسباتهم، قوبل هذا الاجراء بردود فعل متباينة من اصحاب العلاقة، واستحوذت القضية على اهتمام وسائل الاعلام بين مؤيد ومعارض وظهر ان الاغلبية من محبذي لغة الحوار بين الادارة وممثلي العاملين.

احتجاج لاول مرة

ومن جانبها رأت الصحفية عائدة الطويل في (الدستور ٩/١٥) ان منبع هذا الاحتجاج الكبير الذي يحدث لاول مرة في تاريخ الاونروا يعود الى سياسة الغموض والضبابية التي تتعامل بها ادارة الاونروا مع مطالب العاملين وقضاياهم، ونتيجة لشعور عام لدى ادارة لجان العاملين في «الاونروا» بان هذه الوكالة الدولية تنهار تدريجيا وهذا الشعور لا يمكن اخفاؤه.

في ظل اقاويل ومؤشرات تتحدث عن تصفية لوكالة الغوث وتجميد الوظائف، ورفض العقود مع بعض العاملين، والتعامل معهم على اساس المياومة، والعقود قصيرة الاجل.

ومن المفيد ذكره ان الوكالة تعاني من عجز مالي للاشهر المتبقية من العام الحالي بواقع ثمانية ملايين دولارا من اصل ميزانيتها للعام الحالي البالغة (٣١٤) مليون دولار

وتقدر حصة الاردن منها (٦٠) مليون دولار سنويا، وتعاني موازنة الوكالة من عجز مقداره (٥٤) مليون دولار تامل ادارة الوكالة تغطيته اثناء مؤتمر الدول المانحة.

المؤتمر السنوي للدول المانحة

وتزامن موعد «الاضراب المفتوح» الذي كان من المزمع انجازه يوم ٩/٢٨ مع عقد المؤتمر الاستثنائي للدول المانحة للاجئين (الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا، تركيا، واليابان) والدول المضيفة (الاردن، سوريا، لبنان، فلسطين، مصر) يوم ٩/٢٩ والذي يعقد سنويا في الاردن وقد تدخلت الحكومة الاردنية في الغاء الاضراب هذا لصالح عملية التفاهم والحوار الايجابي.

وقد جاء ذلك على لسان د. ابراهيم بدران (مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية) الذي اوضح «ان بعض الدول المانحة زادت تبرعاتها هذا العام .. مما قلص العجز في ميزانية الوكالة الى (٩) ملايين دولار هذا العام» (الاسواق ٩٨/٩/٢٨).

واكد ان الحكومة الاردنية تقدم خدمات مباشرة وغير مباشرة للاجئين بما يزيد عن (٣٥٠) مليون دولار سنويا، اي ان نصيب الفرد من اللاجئين من الخدمات المقدمة ٢٥٠ دولارا في السنة مقابل ٧٦ مليون دولار تقدمها وكالة الغوث (الاونروا) للاجئين اي بنسبة (٥٦) دولارا للفرد

كما ثمن المجلس التنفيذي لاتحاد العاملين في الاونروا في الاردن موقف د. اسعد عبد الرحمن (مسؤول ملف اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية) دعمه ومساندته لمطالبهم من خلال جهوده الحثيثة مع المفوض العام للاونروا وادارتها «ومبادرته لاعتماد لغة الحوار بين الادارة وممثلي العاملين» (الراي ٩٨/٩/١٩).

اضراب حضاري

واعتبرت اللجنة التنفيذية لاتحاد العاملين في الاونروا (مكونة من ٨٨ عضوا ويمثلون ٢٣ الف عامل) ان الاضراب التحذيري الذي جرى يوم ٩/١٥ كان حضاريا ولم يكن موجها ضد احد ومكفول من قبل كل الاعراف والقوانين الدولية في سبيل تحقيق المطالب (العرب اليوم ٩/١٧). ويبلغ عدد العاملين لدى الوكالة في الاردن (٦٥٠٠) موظف.

اما بصدد الغاء الاضراب المفتوح (الشامل) يوم ٩/٢٨ فقد تم بعد التوصل بين المفوض العام للاونروا وممثلي العاملين الى تحقيق ثلاثة مطالب عادلة للعاملين: التقاعد الطوعي المبكر عند بلوغ الموظف ٥٠ عاما (بدلا من ٥٥) او بعد ٢٥ سنة خدمة فعلية (بدلا من ٣٠ سنة)، والمحافظة على سلم الترفيع بعد ٢٠ سنة من الخدمة وحتى ٢٥ سنة، وتحسين علاوة مديري المدارس في الاردن اسوة بزملائهم في بقية مناطق الاونروا

ومن جانبه اعلن المجلس التنفيذي الغاء الاضراب المفتوح بعد الاتفاق بين «اتحاد العاملين والمفوض العام. ووصف مدير الاعلام في الوكالة السيد مطر صقر الاتفاق بانه «خطوة في الاتجاه الصحيح من اجل التوصل الى صيغة تفاهم مقبولة لحل الاشكالات المتعلقة بمطالب العاملين» «العرب اليوم ٩/٢٥».

واضاف السيد صقر ان «ابقاء الباب مفتوحا افضل من اغلاقه. لان اغلاقه يعني التوصل الى طريق مسدود . »

ان للاجئين ربا يحميهم

وتعليقا منه على الازمة داخل وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين (الاونروا) قال د. اسعد عبد الرحمن ان المشكلة ليست في المستخدمين او الاونروا نفسها بقدر ما هي في الطرف الثالث (بعض الدول المانحة وكافة الدول غير المانحة) مؤكدا ان البعض معطاء، وكريم بينما الدول غير المانحة، فلا تملك الا ان تقول لهم ان للاجئين ربا يحميهم

واضاف د. عبد الرحمن ان م.ت.ف. لا تستطيع الا ان تكون مع المستخدمين المحليين في وكالة الغوث، وفي الوقت ذاته لا تستطيع ان تقف ضد الوكالة، التي تعد التجسيد الحي الدولي الاكبر لماساة اللاجئين الفلسطينيين على مدى خمسين عاما، ومصدر عون ومساعدة اساسية لـ ٣.٦ مليون لاجيء فلسطيني (العرب اليوم ٩/٢٤).

كلمة حق تقال

في غمرة الاجواء المشحونة (المطلبية) نجد اشخاصا سجلوا مواقف مؤيدة لوكالة الغوث الدولية، لقد قام خليل البنا (حقوقي واخصائي اجتماعي) بالدفاع عن الوكالة على اعتبار انها «حافظت على القضية الفلسطينية في الاذهان على مستوى الشعب اللاجيء، او النازح في الشتات، او المقيم على التراب الوطني» (الاسواق ٩/٢٣).

ويقول في مقالته الرومانسية «يجب ان يظل علم (الوكالة) مرفوعا كاشارات على جريمة العصر وضريبة يلتزم العالم كله بدفعها الى ان تشرق شمس الحرية والعدالة على فلسطين . وعلى الشعب الفلسطيني ان يعي انه الخاسر في اي مواجهة غير محمودة العواقب مع الوكالة»

التلفزيون الليبي يستبعد عرب أسيا من الخارطة بعد أن أدار القذافي وجهه تجاه افريقيا

الوحدة العربية لم تعد هدفا رسميا لليبيا، واختفى الشعار من وسائل الاعلام التي تديرها السلطات الرسمية، ولم تعد خريطة الوطن العربي الخلفية المعتادة لنشرات الاخبار في التلفزيون الليبي، وحلت محلها خريطة لافريقيا، كما اختفت المسلسلات العربية واستبدلت ببرامج قضايا افريقية مثل الرفيق.

وفي تحول جذري اعترف القذافي بان ايديولوجية القومية العربية التي ترجع الى الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر قد فشلت

وصف الرئيس الليبي معمر القذافي الدعوة للقومية العربية ورفع شعاراتها بانها نوع من الرجعية والعنصرية، وفي مقابلة مع شبكة ANN التلفزيونية، قال القذافي انه تراجع عن لقب امين القومية العربية الذي اطلقه عليه الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر بعد ثلاثين سنة من محاولات الوحدة العربية التي قام بها، مؤكداً انه قد اتخذ قراره بشأن التحول عن القومية العربية إلى القومية الافريقية مشيراً ان ليبيا ستنحاز الى بعدها الجغرافي في افريقيا، متهماً العرب بالتخاذل والذل وعدم الدفاع عن ليبيا

حتى ان العقيد القذافي وجد في خبر نشرته صحيفة معاريف الاسرائيلية، حول زيارة قيل ان مدير المخابرات العامة الاردني قد قام بها لاسرائيل، مادة خصبة للحوار وتبرير توجهه الافريقي، حسب ما يقول عريب الرنتاوي في «الدستور» تحت عنوان «عندما تصبح معاريف.. ساحة للحوار القومي». وهو الذي (العقيد) لم يمض على رسالته المثمنة للجهود القومية الاردنية في معالجة ملف لوكربي سوى اسابيع قليلة كما يقول الرنتاوي والاعلام السوري وجد في خبر «معاريف» ضالته المنشودة، للمزيد من حملته الإعلامية ضد الأردن، «الضالع حتى اذنيه في الحلف الاسرائيلي التركي المناهض للأمة العربية».

ويبدو اكتشاف العقيد القذافي لـ «افريقيته» وفقاً للتصريحات التي ادلى بها، جاء متاخراً نحو ثلاثين عاماً. وحسب قول صالح القلاب في «العرب اليوم» فبالأساس كان يجب ان يهتدي «الاخ قائد الثورة» إلى هذه الحقيقة عندما قاد ورفاقه ثورة الفاتح التي نعيش ذكرى انتصارها هذه الايام قد يكون مع العقيد القذافي كل او بعض الحق في ان يصاب بخيبة امل إزاء العرب والعروبة، لو انه انسان عادي وليس قائد ثورة، شعارها الوحدة العربية وفلسفتها الكتاب الاخضر، حسب ما يشير القلاب، مضيفاً ان ليبيا لن تخرج من ثوبها العربي مهما اصيبت بالاحباط من المواقف الرسمية العربية، وافريقية ليبيا لا تتعارض مع عروبتها، وانتماء ليبيا العربي لم يكن بقرار حاكم سابق ولن ينتهي بقرار حاكم لاحق وقد اشار إلى ذلك ايضاً الدكتور فهد الفانك في «الراي» متسائلاً: هل يستطيع بلد ما ان ينقلب من دولة عربية إلى دولة افريقية وان يتحول شعبه من عرب إلى افريقيين، وكل هذا بقرار يتخذه حاكم في لحظة إحباط؟

فيجيب الفانك. لا، فالعروبة ليست قشرة تغير لونها بطبقة من الدهان، والقومية ليست خياراً يأخذه الانسان اليوم وينبذه غداً، وإذا كان الامر كذلك فما تفسير تصريحات القذافي بتحويل ليبيا من بلد عربي إلى بلد افريقي؟

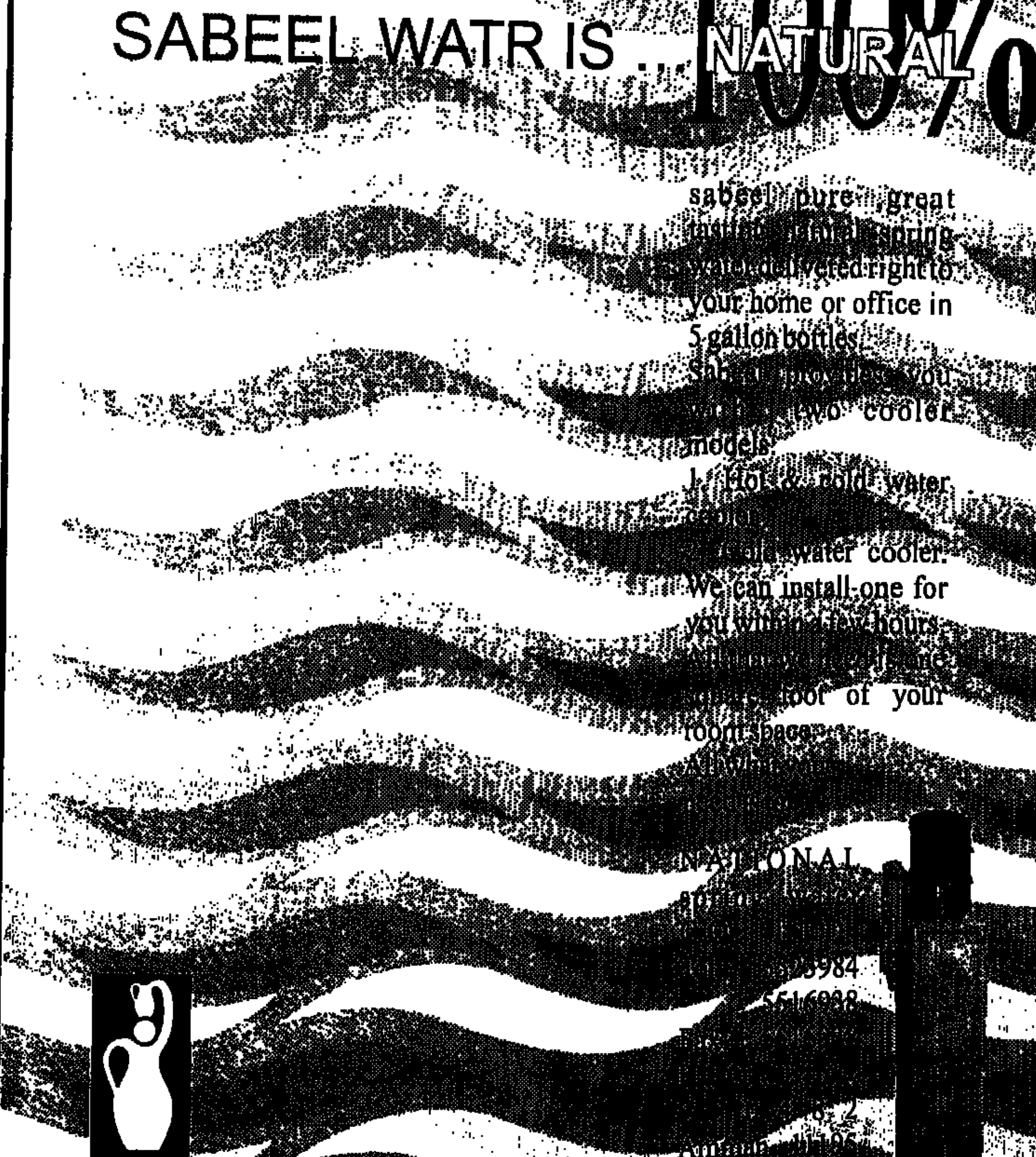
كما يتساءل الفانك: إذا كان العجز العربي يبرر الخروج من الحظيرة العربية، فماذا يقول العراقيون الذين ذاقوا الامرين على يد ابناء جلدتهم العرب، وهل ينقلبون إلى سومريين واشوريين؟ إذا كان القذافي قد قال ما قال لان العرب لم يقدموا شيئاً يذكر إلى ليبيا كما فعل الافارقة، فمن الانصاف ان يتذكر ان ليبيا بدورها لم تقدم للعراق شيئاً يذكر خلال حرب الخليج الاولى التي استمرت ثماني سنوات.. او بعد حرب الخليج الثانية عندما حاصرت امريكا العراق بشكل يعتبر معه حصار ليبيا نوعاً من الخرمشة!

وفي رسالة من عراقي محاصر الى العقيد القذافي، قال زهير كاظم عبود في «العرب اليوم» اسأله بالله وكنت تعرف ان الحصار الذي فرض على الشعب العراقي وصل حد الظلم ومع ذلك الحكام العرب تسابقوا للالتزام به ولاظهار براعتهم في تجويع وجلد الشعب العراقي.. لم يجرؤ عراقي واحد للمناداة بالانسلاخ من الامة العربية فالعراق عربي شاء ام ابى. شعب العراق لم ينس انتماءه الى الأمة، مثلما انتم لن تستطيعوا تبديل هذه الحقيقة ايها الاخ القائد.

محمد ناجي العمايرة قال في «العرب اليوم» انه لم تفاجئه تصريحات العقيد القذافي التي اراد ان يتنصل فيها من الـ(عروبة).. فالعقيد القذافي الكثير من مثل هذه المواقف الانفعالية وردود الافعال العكسية التي يصعب لن نقيس عليها.

وعندما تساءل المذيع في شبكة ANN عن الكيفية التي يستطيع بها الرئيس القذافي اقناع شعبه بالتخلي عن عمقهم العربي والتوقف عن الإحساس بالقومية العربية وقصر النشرات التلفزيونية على استبدال خارطة الوطن العربي بخارطة افريقيا، رد القذافي قائلاً [illegible] بان القومية العربية سراب [illegible] عاماً وان الذي يحدث الآن هو فصل الجزء الاسيوي من الخارطة بالاضافة الى [illegible] لتظهر ليبيا جزءاً لا يتجزأ من [illegible]





هستيريا اعلامية في نقل وبث اعترافات كلينتون

الفضيحة الاكبر للديمقراطية الاميركية التي لم تفرق بين التشهير والشفافية والافدح للصحافة التي اظهرت اسفافا في نشر ادق التفاصيل

محمد سلامة

هستيريا اعلامية، لم تشذ عن ركوبها محطة تلفزيونية واحدة ولا صحيفة او اذاعة في اضيق رقعة في العالم، في بث ونشر اعترافات كلينتون لدى استجوابه من المحققين حول علاقته بالمتدربة السابقة في البيت الابيض «لوينسكي»

واذا كان مصرع الاميرة البريطانية «ديانا» في حادث سيارة في باريس في نهاية آب من العام الماضي، استقطب هو بدوره ٨٥ بالمئة من وسائل الاعلام الدولية، وما زالت بعد مرور اكثر من سنة على مصرعها، تشكل «الظاهرة» في وسائل الاعلام فان «مصرع» مستقبل الرئيس الاميركي، غطى تلك الوسائل بشكل كاسح بلغ حسب تصورات اعلامية غربية ٩٩ بالمئة. فلم يترك منبع تلفزيوني ولا معلم صحفي او اذاعي في اي مكان من الارض «فضائح اعترافات كلينتون» التي استمرت اربع ساعات متواصلة على الشاشات المتلفزة، والتهمت مثلا ٣٢ صفحة كاملة من اصل ٤٠ صدرت بها صحيفتا «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» و٢٠ صفحة من اصل ٣٦ توجت بها صحيفة «التايمز» البريطانية اما تشفيا بزعيم البيت الابيض او ترحما عليه ودفاعا عنه او سخرية منه. في حين كلينتون يعلن توبته ويقدم اعتذاره الى زوجته وابنته والى الشعب الاميركي والى عائلة لوينسكي، وقد بلغ اعتذاره حد البكاء.

من جهته الاعلام الاميركي فقد توازنه بصورة لم يسبق لها مثيل لتضاريه وشططه واختلاف انتماءاته في تقييم اعترافات الرئيس كلينتون، فهناك من طالب باستقالته الفورية او حتى بعزله ومحاكمته «ووضعه في السجن مثله مثل اي مواطن عادي اخر». بينما دعا اخرون الى «الرأفة بالشعب والسمعة والكرامة الاميركية وليس بكلينتون» او الابقاء عليه في منصبه «محنطا» كي لا يقال «ان الشعب الاميركي يلتهم رؤساءه».

فيما التزم القادة السياسيون الصمت تجاه الفضيحة، والاميركيون استقبلوا تقرير «ستار» بالغضب والسخرية وطالعوه على الانترنت، وقد حفل التقرير بتفاصيل مخجلة عن طبيعة العلاقة التي ربطت كلينتون بمونيكا التي تصغره بخمسة وعشرين عاما، والتي كانت اسرّت لاصدقائها بامكانية ان تصبح زوجة لكلينتون بعد مغادرته البيت الابيض. ويمثل تقرير «ستار» اكبر ازمة حتى الان لرئاسة كلينتون، وللمرة الاولى منذ ان استقال الرئيس الاميركي الاسبق ريتشارد نيكسون في عام ١٩٧٤ يواجه الكونغرس احتمال اتخاذ خطوات لمساءلة رئيس في السلطة، وفور نشر التقرير ثارت تساؤلات واسعة وقوية مفادها هل بدأ الرئيس يتهاوى ايذانا بامكانية عزله عن رئاسة البيت الابيض؟ لكن الغالبية العظمى من الاميركيين تعارض عزله.

وتحولت الفضيحة الى وجبة شهية للمنتجين والقنوات التلفزيونية، حيث قالت قناة تلفزيونية اباحية بريطانية (فانتزي) انها عرضت على مونيكا لوينسكي مليون دولار للموافقة على مسلسل جديد يعيد تمثيل التفاصيل الحميمة لعلاقتها بالرئيس الاميركي كلينتون – وذكرت القناة انها تريد من المتدربة السابقة في البيت الابيض ان تؤدي مسلسلا من ستة اجزاء يدور حول تلك العلاقة ويسمى «ملفات كلينتون».

واضافت القناة ان جميع التفاصيل الجنسية التي تضمنها تقرير المحقق «ستار» سيتم عرضها بصورة هزلية يتقمص ممثلون يشبهون الشخصيات الحقيقية بدرجة كبيرة لتمثيل تلك الشخصيات.



العلاقة بين الموظفة المتدربة السابقة في البيت الابيض مونيكا لوينسكي والرئيس الاميركي بيل كلينتون، اعجبت بطبيعة عملك الاباحية الذي ينم ايضا عن ميل للتلصص».

واضاف «انني اهنئك لانك فتحت باب المكتبات والمدارس على الادب الخلاعي. اننا في «هاسلر» في حاجة الى مساعدتك لتوسيع مجال الخلاعة حتى يشمل اكبر عدد ممكن من الراشدين. لقد فتحت امامنا عصرا جديدا في الترويج للمواد الجنسية الفاضحة».

وارفق فلينت رسالته برسم توضيحي بياني ان «ستار» اشار في تقريره ٦٩ مرة الى الاعضاء التناسلية، بينما لم تشر اليها نشرة «هاسلر» على الانترنت سوى ٤٤ مرة، اضافة الى ذلك لفتت المجلة الى ان الدخول الى موقعها على انترنت محصورة بالراشدين الذين دفعوا اشتراكا بينما تقرير «ستار» مجاني ويمكن ان يقرأه القاصرون.

والسينما لم تبتعد كثيرا عن الفضيحة، ففي الفيلم «الكلب يهز ذيله» Wag the Dog، يكون الرئيس الاميركي محور الفيلم وحده دون السيدة الاولى (وتم تصوير الفيلم قبل مشكلة كلينتون مع لوينسكي)، وقد دفع المخرج «باري لفنسون» الى اضافة نهاية جديدة وبعض التفاصيل بواسطة التصوير الرقمي (الكومبيوتري) اثر اندلاع الفضيحة، بعد انتهاء تصوير الفيلم، والفيلم يشير الى اتهام الرئيس الاميركي بمحاولة الاعتداء على «شابة تعمل في البيت الابيض» قبل اجراء الانتخابات باحد عشر يوما، ولتحويل انتباه الناس عن المشكلة لتحسين صورة الرئيس، يستدعي اثنين «كونراد بين» (روبرت دي ميرو)، و«ستانلي ايمز» (ان هتش) لاسداء النصح والمشورة للرئيس وانقاذه من ورطته، فكان الحل المقترح، افتعال ازمة سياسية كبيرة مع دولة اخرى، واضفاء جو وطني عام ينسي الجمهور فضيحة الرئيس ويشغلهم عن المشاكل الداخلية.

وسط الضجيج الاعلامي الاميركي والعالمي المحيط بالفضيحة، يؤيد مراقبون نظرية المؤامرة السياسية في القضية، حيث يرون ان الذين ضغطوا لإذاعة شريط الفيديو لاعترافات كلينتون، حاولوا من خلال هذه الخطوة الحصول على ذخيرة حية جديدة في المعركة القائمة بين الجمهوريين والديمقراطيين بشأن عزل الرئيس ومعركة التجديد النصفي للكونغرس

فمن جانبها ابدت وسائل الاعلام في الشرق الاوسط، تعاطفا مع كلينتون بسبب «الاذلال» الذي الحقه به خصومه السياسيين، لكن البعض من تلك الوسائل ادانت «ازدواجية» سياسة واشنطن

وقد احتل نشر «اعترافات كلينتون» في شريط الفيديو، مانشيتات الصحف المحلية، وان اختلفت في نشر التفاصيل الدقيقة لعلاقته بالمتدربة السابقة في البيت الابيض مونيكا لوينسكي

كذلك الكتاب المحليون اهتموا بالتعليق على الفضيحة في زواياهم اليومية والاسبوعية في الصحف، حيث حفلت بخيبة امل عميقة ازاء الرئيس الاميركي كلينتون وباعجاب بديمقراطية النظام الاميركي، وبقلق بشأن زعامة الولايات المتحدة

وصف د. فهد الفانك في جريدة «الحدث» ان الفضيحة الاكبر للديمقراطية الاميركية السخيفة التي لم تفرق بين الشفافية والتشهير. والافدح للصحافة الاميركية التي اظهرت اسفافا لا مثيل له في نشر التقارير والافادات عن ادق التفاصيل الجنسية، وكان هدف وسائل الاعلام مجرد تسلية القراء والمشاهدين.

وفي سبيل دخول «ستار» التاريخ، يقول الفانك ان المدعي العام والمحقق الخاص «كينيث ستار» وضع نصب عينيه هدفا شخصيا هو اهانة الرئيس واسقاطه لكي يدخل التاريخ، وفي سبيل الوصول الى هذا الهدف تطرف كثيرا وتصرف بهوس ورعونة، فكان نقطة سوداء في صفحة القضاء.

غير ان الذي يحدث للرئيس الاميركي هو احد افرازات الديمقراطية الليبرالية، حسب قول د. ذياب مخادمة في «العرب اليوم» والتنافس والصراع على السلطة كاحدى مظاهر الحياة الديمقراطية الليبرالية، يدفع المعارضة الى اقتناص اخطاء وعثرات الحزب الحاكم الممثل برموزه واستغلالها عن طريق وسائل، من اجل التشهير واضعاف الحاكم امام الراي العام ولكن احيانا يصل الامر بالمعارضة الى الخلط بين مصلحة الدولة ومصلحة الحاكم، ففي سبيل الوصول الى السلطة تندفع الى التشهير والاساءة للدولة نفسها التي تنتمي اليها من طريق التشهير بالحاكم نفسه وهذا ما يحدث الان في امريكا.

وهكذا وصفها راكان المجالي في «الدستور» بالمعركة التي تهز كرسي زعامة العالم بلهيابة

كلينتون، هذه الازمة التي تطير عقل الرئيس وتحشره في خانة سخرية العالم او شفقته.

لكنه ابدى اعجابه بالسيدة الاولى هيلاري كلينتون في صمودها في وجه العاصفة، المعركة الشرسة التي خاضتها ضد اليمين الديني الاميركي الواسع النفوذ الذي يعتبر الجناح الاكثر تطرفا في تأييد اسرائيل الى جانب اللوبي الصهيوني.

ما كان لمثل هذه الحادثة العادية في حياة الاميركيين وحياة عدد من رؤسائهم السابقين ان تحدث لولا عملية التسييس التي احاطت بها وارادت ان تستغلها الاستغلال الاوسع .. والابشع، هذا ما ذهب اليه جورج حداد في «الدستور» وقال من هنا فان مسألة الرئيس كلينتون، ليست مسألة «رومانا» انما (قلوب مليانة) توفر لها عامل النجاح في استدراج الرئيس الى الفخ الذي نصبه له اكثر من طرف، له مصلحة في تجميد الرئيس وشله والتخلص منه وازاحته بعد «شرشحته» غير ماسوف عليه.

هذه الفضيحة والضجيج الاعلامي، قد يحول كلينتون الى رجل اخر، وحسب وصف د. نبيل الشريف رئيس تحرير «الدستور» بالفضيحة المجلجلة والرجل الخطير، يقول انه احس بالذعر، فهذا الرجل كلينتون المعاصر الذي يجلس على صهوة العالم هو تماما كالذئب الجريح، فهو مستعد لان يفعل شيئا لينقذ نفسه من هذه الورطة ويحول انظار العالم عن فضيحته المدوية ويغسله القذر الذي نشر في ارجاء العالم. مشيرا الى ان كلينتون الان رجل خطير للغاية وقد يقدم على اية فعلة تجعل الناس ينسون فضيحته المتلفزة.

واذا تطورت الاحداث واستقال الرئيس الاميركي، ماذا سيكون؟

يقول رجا العيسى في «الراي» ان وجه زعيمة العالم سيتغير وخصوصا بالنسبة للقضايا العرب. فنائب الرئيس الذي سيتولى مكان كلينتون هو ال غور، وهو صهيوني معروف، وموقف العالم العربي عندئذ سيكون كالهارب من الدلف الى تحت المزراب. ويشكك العيسى بقصة السيجار بين كلينتون ومونيكا، ولكن هذا الشك لا يعني انهما لم يفرغا في امور اخرى، فقد دفع احد الناشرين ستة ملايين دولارا ثمنا لمذكرات مونيكا ليمتع القراء بمغامراتها مع الرئيس.

انها السياسة ولعبة مراكز القوى وجماعات الضغط القادرة على خلط الاوراق وتسليط اضواء الاعلام والسياسة على قضية وتقديمها للجمهور والعالم على انها جوهر المشكلات، هذا ما قاله سميح المعايطة في «العرب اليوم».

وحسب قول طارق مصاروة في «الراي» ان فقط نعرف ان مدير FBI بقي ٤٠ عاما مصرا على انه لا يوجد مافيا في الولايات المتحدة، لانه كان طرفا فيها.

وتبقى الفضيحة «مونديالا» اخر بعد مونديال باريس، حسب وصف حسين الرواشدة في «الدستور» حيث العالم يتابع مونديال مونيكا في واشنطن. فالرواية التي الفها «ستار» واسند فيها دور البطولة الى كلينتون ومونيكا، اصبحت اكثر الروايات مبيعا في العالم، انها رواية «بوليسية» من نوع خاص، مقرف، نعم، ولكنه استطاع به ان يهز كيان البيت الابيض، ناهيك عن العالم الدائر في فلكه.

انها اشبه بلعبة القط والفأر، في دهاليز واشنطن، فكان الفأر يردد اعتذاراته المتكررة وطلب الصفح، لكن «قط ستار» قفز عن طريق الانترنت بوابل من الحيثيات المثبتة والاعترافات البالغة وتسجيل المكالمات الهاتفية، وكان الفأر ما زال يحاول الاختباء داخل جحر مكون من ...

بين اعلام الدولة واعلام الحكومة .. ممارسة الديمقراطية على الذات

خرج برنامج الدكتور فهد الفانك التلفزيوني «من جهة اخرى» لاول مرة عن دائرة القضايا الاقتصادية ليتناول الموضوع الاعلامي، ويطرح اسئلته الرئيسة بمشاركة كل من العين ليلى شرف (وزيرة اعلام سابقة) والسيد ناصر جودة وزير الاعلام الحالي.

الاعلام الاردني هل هو اعلام دولة ام اعلام حكومة؟ ما مدى فاعليته ومصداقيته؟ وكيف تفاعل مع اجواء الديمقراطية؟ وما هو موقفه التنافسي بين «الاعلامات» المحيطة؟ هذه الاسئلة وغيرها كانت مثار نقاش حيوي في تلك الحلقة.

في الريبورتاج الذي يسبق عادة كل حلقة من البرنامج، والذي يستعرض اراء المعنيين بالمسألة المطروحة، استطلعت المندوبة التلفزيونية اراء عدد من الصحفيين الذين اتفقوا حول بعض المسائل واختلفوا باخرى

في احد اللقاءات اشار السيد صالح قلاب رئيس تحرير «العرب اليوم» الى رفضه لان تكون الصحافة بوقا للحكومة، واشار الى بعض التطور في دور الصحافة الاردنية بحيث انها غيرت الحكومة في اشارة لقضية تلوث المياه الاخيرة التي كشفتها وابرزتها الصحافة، الا ان السيد سليمان القضاة رئيس تحرير «الراي» ابدى تحفظه على هذا الاستنتاج «المبالغ فيه، فصحافتنا لم تصل لمستوى ان تغير حكومات».

اما رؤساء تحرير الصحف الاسبوعية الذين اجريت المقابلات معهم فقد دافعوا عن صحفهم في وجه الحملة الموجهة اساسا ضد صحفهم او ما يسمى بالتابلويد، فقد اكد السادة نضال منصور «الحدث» ورجا طلب «شيحان» وجمال شواهين «البلاد» ان الصحافة الاسبوعية استثمرت الحرية المتاحة وكانت اكثر جراة.

السيدة شرف قالت ان للاعلام اهمية كبرى في تطوير المجتمعات، وفي صياغة الوجدان العام والتوجهات الثقافية، الى حد تغيير القناعات الراسخة وذلك اذا كان موجها ومدروسا، ويتعامل بشكل ذكي مع الناس لكن خطر الاعلام في ان يتعرض المواطنون الى اعلام الاخرين فيغير قناعاتهم.

اما السيد جودة فقد اشار الى ان الاعلام الرسمي والاهلي يمارس الديمقراطية على نفسه، والمصداقية في الاعلام ان يفعل ذلك. معترفا بوجود اخطاء وخلل ونواقص، وانه لا بد من ضرورة التطوير. وهو راي اتفقت معه السيدة شرف التي قالت ان الصحافة الاردنية تمارس الانضباط على نفسها، بل وتبالغ احيانا في الانضباط، لدرجة انها اصبحت (كاثوليكية اكثر من البابا)

الاعلام الاردني هل هو قادر على المنافسة في الوسط العربي في ظل وجود الفضائيات، وماذا ينقصنا؟ السيدة شرف اعتقدت ان الاعلام الاردني غير قادر على المنافسة حيث لم ينتشر القيا، ولم تصل برامجه الى مستوى برامج المحطات الفضائية، مشيرة الى ان برامج التلفزيون في الترفيه ضيقة، حيث ان الاعلام لا يجب ان يكون واعظا، بل ان يكون جاذبا

السيد جودة قال ان وسائل الاعلام الاردنية لا تستطيع ان تنافس ترفيهيا على المستوى الانفي، مشيرا الى ان باستطاعتها اجتذاب المواطن العربي من خلال بث برامج مميزة، من خلال عكس الجو الديمقراطي في الاردن. لكن الديمقراطية المنفردة لا تفيد كما قالت السيدة شرف، فالمواطن العربي يريد ديمقراطية شاملة.

اذن ما هي رسالة الاعلام الاردني، خاصة انه يلعب دور الضعيف في الدفاع عن رؤانا حول قضايا معينة، ولا يهاجم من يهاجمنا. وزير الاعلام قال بان رسالة الاعلام الاردني يجب ان تعكس الواقع الاردني الحقيقي ووجهات نظر الجميع، واضاف بان للارد عمق عربي ورسالة قومية، وخطابنا الاعلامي ليس اعتذاريا بقدر ما هو اعتدالي، فثقتنا بانفسنا عالية، وعندما يهاجمنا الاخرون فليس بالضرورة ان تتزعزع تلك الثقة.

السيدة شرف قالت اننا ندخل الوعظ في الاخبار ونمارس التبشير، مشيرة اننا نتأخر في نشر الخبر حتى تسمعه من غيرنا، داعية الى نشر الاخبار حتى لو كانت ضدنا، فلا نترك غيرنا ينشر اخبارنا ويصبغها

الوزير جودة اعترف بتلك الممارسات، وانه لا بد من حلها، واعدا بنقلة نوعية في الاعلام الرسمي

المسألة الاخيرة التي اثيرت تتعلق بالقضايا المرفوعة ضد الصحف والصحفيين وفي هذا الشأن قال السيد جودة ان عدد القضايا التبقية التي لم يصدر فيها حكم، تبلغ حوالي ٢٠ قضية، وافاد بان الاحكام التي صدرت في معظم القضايا كانت بالبراءة

وفي بادرة حسن نية اعلن الوزير ان الحكومة ستسقط حقها العام في قضايا المطبوعات المنظورة الان امام القضاء.

(تفاصيل موضوع هذه القضايا في المقابلة المنشورة في هذا العدد مع مدير المطبوعات والنشر)

خلافات الحزب الشيوعي على صفحات الصحف متأخرة ٣٠ عاما

باستثناء ذلك المربع الصغير جدا الذي كان يظهر بضع مرات في العام الواحد على الصفحات الداخلية للصحف، يعلن فيه صاحبه استنكاره للحزب الشيوعي وولاءه للحكومة.. فلم يكن هذا الحزب يحظى باية تغطية اعلامية ولا يشار اليه من قريب او بعيد، وذلك على مدى عقدي السبعينيات والثمانينيات التي كان فيها الحزب يعيش في ظروف سريه ويتمتع اعضاؤه بقانون خاص بهم يحظر نشاطهم.

الشهران الاخيران شهدا كثافة نسبية في الاقبال على اخبار خلافات الحزب الشيوعي، وراحت تلك الاخبار تحتل مواقع «محترمة» على صفحات الصحف العلنية بعد ان انتهى عهد المربع الصغير.. وعندما نقول الصحف العلنية فاننا بذلك نشير الى ان تلك الخلافات كانت تطرق في الصحف السرية التي كان يصدرها الحزب نفسه على مدى عقدين من الزمن.

لكننا نكاد نجزم ان الشيوعيين تفاجأوا بالطريقة «غير المسيطر عليها» التي جرى بها تناول تلك الخلافات على صفحات الصحف، فالصحافة تبحث عن الاخبار والاحداث ولا تلتفت في احيان كثيرة الى الاشخاص الا بمقدار ما يمكن استخدامهم في تغطية تلك الاحداث.

والقصة باتت معروفة للمهتمين بها، فبعيد انعقاد المؤتمر العلني الثاني للحزب، والذي كان من نتائجه تغييرات في قيادة الحزب اهمها انتخاب الدكتور منير حمارنة امينا عاما للحزب خلفا للدكتور زيادين، سارعت الصحف بناء على اخبار واحداث وملاحظات استقتها من الحزب نفسه الى الاشارة الى ان ثمة خلاف داخل الحزب، وهو امر سرعان ما اعلن عندما بادر الدكتور زيادين الى الكتابة في زاويته الاسبوعية في «العرب اليوم» مشيرا الى علاقات مالية «مشبوهة» تربط بعضا من قياديي الحزب بجهات تمويل غربية واميركية.

بعد ذلك اخذت الصحف «بالتقصي» والبحث والاتصال بالدكتور زيادين وبالمتهمين من قبله بتلقي الاموال، واجريت عدة لقاءات صحفية مع الطرفين رفعت من وتيرة الاستفزاز واصبح تحقيق انجازات ونجاحات اعلامية جزءا من الخلاف نفسه. سارت الامور بالاتجاه المعروف، الى الانقسام رغم ان ايا من الطرفين لم يقل هذه الكلمة، ذلك انه من تقاليد الاحزاب الشيوعية ان لا «تعلن» نيتها بالانقسام او الانشقاق، بل عليها ان ترفضه علنا، بغض النظر عن الممارسة الفعلية.

انعقد المؤتمر الاستثنائي للحزب، وقد رافقته تغطية اعلامية محلية، من مختلف الصحف اليومية والاسبوعية، فقد احتل الخبر مواقع مهمة على الصفحات الاولى للصحف، فيما قامت «الدستور» بتغطية اوسع اخذت نصف صفحة داخلية مرفقة بالصور ومقتطفات مطولة من الكلمات التي القيت في المؤتمر الذي استمر يوما واحدا (٨/٢٨).

بعد ذلك توجهت انظار الصحف الى الموقف الرسمي الذي سيحدد من هو الحزب الشرعي، لكن وزارة الداخلية لم تشف غليل الباحثين عن تلك الاجابة، واعلنت ان الخلاف لغاية الان امر داخلي وتمنت على طرفي الخلاف حل مشاكلهم بطريقة «ديمقراطية» الا ان الصحف ابرزت قيام وزير الداخلية بمخاطبة حمارنة كامين عام للحزب، بينما خاطب زيادين بصفته الشخصية.

عدد كبير من كتاب الصحف تناول الموضوع، ومحمود الريماوي وحسين ابو رمان ويوسف غيشان واحمد ابو خليل وذياب مخادمة ومحمد ابراهيم داوود ومحمد طملية وزياد ابو غنيمة وغيرهم.

وككل قضية يتناولها الاعلام، فان الخلاف في الحزب الشيوعي قد بلغ قمته الاعلامية ثم بدأ بالهدوء والعودة الى الوضع الطبيعي، فليس من المعقول ان تستمر جاذبية اي حدث في الصعود.

لا يمكن القول ان ايا من الطرفين قد فاز اعلاميا، ذلك ان التغطية كانت عادلة الى حد كبير، وحتى الاثارة كانت عادلة، فكل طرف اخذ حقه اعلاميا.

بعد ذلك اعلن عن وقف الحملات الاعلامية، وذلك استجابة لمبادرة من قبل الدكتور نبيه ارشيدات احد مؤسسي الحزب وهو مقيم في سوريا منذ اكثر من اربعين عاما، وربما كان من فوائد مبادرته لوقف الحملات الاعلامية بين طرفي الحزب الشيوعي ان قامت «العرب اليوم» باجراء حوار مطول داخلي، وودي وممتع مع من؟ يدل على ان هناك امورا اخرى بوسع الشيوعيين ان يقولوها للاعلام.

مرآة الاعلام الأميركي تشوه الحقائق عن الشرق الأوسط

روبرت فيسك مراسل لصحيفة «اندبندنت» اللندنية. وقد عمل في بيروت وسافر كثيراً في الشرق الاوسط طوال عشرين سنة، مما جعله احد اكثر الصحفيين خبرة ومعرفة وشجاعة، بين الذين غطوا الشرق الاوسط، وتتصف مقالاته دائماً بالرؤية الثاقبة. وفيما يلي ترجمة لاحدى مقالاته التي نشرت على موقع منظمة MEIR على الانترنت:

قبل فترة ليست بعيدة، التقيت بزميل أميركي في فندق الماريوت في القاهرة.

بعد ثلاث سنوات من عمله كمراسل في الشرق الاوسط للصحيفة التي يعمل معها، وهي «واشنطن بوست». كان صديقي يهم بمغادرة مصر إلى الولايات المتحدة، فالمحررون الاميركيون معتادون على نقل مراسليهم إلى مناطق أخرى في اللحظة التي يكونون فيها قد بدأوا يفهمون المنطقة التي يعملون فيها. فسألته:

«كيف كانت الأمور في الصحيفة؟»

اجاب قائلاً: «المشاكل المعتادة. فقد طلبت مني صحيفتي ان اتوقف عن الاشارة إلى "الحكومة الاسرائيلية اليمينية" وقد قال لي محرري انه كان يتلقى عدداً كبيراً من الشكاوى من أعضاء الجالية اليهودية هناك في أميركا. لذلك نشير إليها الآن فقط بالحكومة الاسرائيلية».

وهز كتفيه مستهجناً.

لم اندهش، فقد كانت التغطية الاعلامية الاميركية للشرق الاوسط مؤيدة لاسرائيل إلى درجة كبيرة، رسومها الكرتونية للعرب تظهر عنصرية هذه التغطية والمتابع لوسائل الاعلام الاميركية على مدى العقود الماضية يجد انحيازا واضحا في تغطيته الصراع العربي الاسرائيلي، فيما عدا صحيفة «كريستشيان سانيس مونيتور».

ان خط وزارة الخارجية إزاء الشرق الاوسط، المنحاز لإسرائيل دائماً، خط يأخذ به معظم المراسلين الاميركيين. فبعد اسابيع فقط من إصدار تعليمات للدبلوماسيين الاميركيين بالاشارة إلى الضفة الغربية التي تحتلها اسرائيل بالأراضي المتنازع عليها وليست الأراضي المحتلة، بدأ الصحفيون الاميركيون يستخدمون الكلمة ذاتها.

القضية المتفجرة المتمثلة في توسيع اسرائيل للمستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة، بشكل يتناقض مع قرارات الأمم المتحدة واتفاقية اوسلو، تحولت إلى خلاف حول العقارات.

يتوجب على حكومة بيل كلينتون أن تأخذ بعين الاعتبار رواية الصحف الاميركية والتغطية التلفزيونية للمنطقة وانحيازها لاسرائيل.

والآن في ضوء الكارثة التي تلوح في الأفق، والرأي العام الاميركي المحتاج إلى تغطية غير منحازة للاحداث، فان نفس قصة داود وجوليات التي ترمز لاسرائيل والعرب، يتم تكرارها من قبل الصحافة والتلفزيون.

وهكذا يتحمل الصحفيون الاميركيون مسؤولية كبيرة إزاء السياسات المنهارة لبلادهم في الشرق الأوسط.

ليس هنالك اي جديد في هذه التغطية المقلوبة، فبعد مذابح صبرا وشاتيلا في عام ١٩٨٢، عندما قام حلفاء اسرائيل الكتائبيون بذبح حوالي الفي مدني فلسطيني، فان مجلة «نيوزويك» قررت ان مقتل اميرة موناكو في حادث طرق اهم قصة، وبعد اسبوع قالت قصة غلاف المجلة أن اسرائيل تتعذب إزاء المذابح ولم يكن هنالك اي اشارة إلى «عذابات الضحايا الفلسطينيين».

لم يرد ولو لمرة واحدة ان القتلة في مذابح صبرا وشاتيلا "ارهابيون" والذين كانوا كذلك وفق تعريف اسرائيل للكلمة، ربما لانهم كانوا متحالفين مع الجيش الاسرائيلي.

وانطبقت نفس المعايير المزدوجة في سنوات لاحقة. فعندما فجر الفلسطينيون قنابل انتحارية بين المدنيين في اسرائيل فان الصحافة الاميركية وصفت المتهمين بالتفجيرات "ارهابيين". لكن عندما قام اسرائيلي بذبح ٢٩ مصلياً فلسطينياً بريئاً في الحرم الابراهيمي في الخليل، فان وسائل الاعلام الاميركية وصفت القاتل بكلمة متعصب او متطرف، وهي كلمة جديدة وشائعة نجدها باستمرار في الصحافة الاميركية. متعصب. وحتى الذي اغتال رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين - طالب يهودي - لم يوصف ابداً بأنه ارهابي.

وهكذا يتماشى الصحفيون الاميركيون مع القانون الاسرائيلي، ففي شهر اب فقط حرمت اسرة فلسطيني اسمه خيري موسى، الذي طعن حتى الموت من قبل يهودي ارثوذكسي متطرف من تعويض الدولة لان "القانون الاسرائيلي يقول أن العربي الذي يقتل على يد يهودي لا يمكن اعتباره ضحية "ارهاب". مع أن اليهودي الذي يُقتل على يد عربي يعتبر ضحية ارهاب. ناهيك عن القول أن من النادر ان تكون الصحف الاميركية قد اعطت حيزاً لهذه القضية غير العادية.

ومن الممكن ان نرى محاولات عديدة للتقليل من مسؤولية اسرائيل عن عمليات القتل في الشرق الأوسط. مثلما حدث في عام ١٩٩٦ عندما صرعت الدفعية الاسرائيلية ١٠٦ من اللاجئين اللبنانيين الذين كانوا يحتمون بمقر وحدة تابعة للامم المتحدة في قانا، في جنوب لبنان. وقد زعم الاسرائيليون أنهم كانوا يطلقون النار على مقاتلي حزب الله البعيدين ٦٠٠ قدم عن القاعدة ولم يصب اي اسرائيلي بأذى، وكان حزب الله يطلق النار على تلة جنوبي قانا. لكن تحت صورة لواحد من الاطفال الخمسة والخمسين الذين قتلهم الاسرائيليون، ذكرت مجلة الـ «تايم» ان الضحية قد قتل خلال «تبادل النار»، وهذه كذبة صارخة.

في واحد من التقارير غير المألوفة ابداً، قللت صحيفة «نيويورك تايمز» من شأن قتل اربعة اطفال وامرأتين - قبل أربعة أيام من مجزرة قانا - عندما أطلقت مروحية اسرائيلية صاروخاً على سيارة اسعاف في جنوب لبنان - حيث ان مراسل الصحيفة في القدس، سيرج شميمان، تحدث في الفقرة السادسة من تقريره في اليوم التالي، لقرائه عن المجزرة. وكانت الفقرات السابقة من تقريره تشمل أخبار تعطل محطة للطاقة في مدينة اسرائيلية تصفت بالقنابل واحصائية عن مقتل ٢٤ شخصاً في لبنان من بينهم جندي اسرائيلي واحد.

جون لانكستر، مراسل صحيفة الـ «واشنطن بوست»، حقق فيما بعد في الهجوم على سيارة الاسعاف، وذكر ان السائق فند ادعاء اسرائيل، وهو ادعاء باطل كما تبين فيما بعد، بأن سيارة الاسعاف كانت تعود لحزب الله. لكن الصحيفة لم تتساءل حول كيف امكن لاسرائيل ان تخرق قوانين الحرب بإطلاق النار على سيارة اسعاف عليها علامة تميّزها.

ونشرت صحيفة «نيويورك تايمز» في وقت لاحق زاوية نقلتها عن صحيفة اسرائيلية من حياة جندي اسرائيلي في قانا قبل المذبحة، لكن «نيويورك تايمز» حذفت فقرة تحدثت عن قيام الجنود الاسرائيليين بسرقة السيارات من اصحابها اللبنانيين ونهب البيوت، وبذلك قامت الصحيفة الاميركية بدور الرقيب على الصحافة الاسرائيلية

لقد اعتادت مجلة الـ «تايم» على استخدام عبارة «المتنازع عليها» في وصف المستوطنات اليهودية المقامة على الأراضي العربية وقد استطاعت مع نهاية العام الماضي ان تتحدث كيف ان رئيس الوزراء الاسرائيلي يشعل النار بالموافقة على بيوت جديدة في الأراضي المتنازع عليها. فعندما امر نتنياهو ببدء العمل في مستوطنة جديدة على تلة خارج شرقي القدس في اوائل هذه السنة، فان كل مصدر اخباري اميركي قد اشار إلى التلة «المتنازع عليها» بكلمة «هار حوما» وهو الاسم العبري الذي اطلقته اسرائيل على المنطقة - وبذلك اعطي الموقع هويته اليهودية، مع تجاهل اسمه العربي جبل ابو غنيم

ووصل استخدام الكلمة الخادعة «المتنازع عليها» إلى الـ «بي بي سي» مع اشارات إلى المستوطنات كاحياء ومجتمعات. كما لو ان الذين يشغلونها كانوا مشترين عاديين للممتلكات وليسوا يهوداً متعصبين متدينين مسلحين يرون أن الله وهبهم الأرض في عام ١٩٩٥. كان جيرولد كيسل يغطي «نزاعاً» حول المستوطنات على «السي ان ان». والذي اشار فيه إلى اليهود الذين يتحدثون عن «مزاعم تراثية» تعود إلى مئات السنين، لكن المزاعم التراثية تختلف بشكل كبير فالزعم الفلسطيني يستند إلى سندات أرض ووثائق ملكية، بينما يقوم الزعم الاسرائيلي على لاهوت وقناعة ظاهرية بأن الله قد منح الأرض العربية لاسرائيل

ويستمر التاريخ في التغير في وسائل الاعلام الاميركية. فبعد أن ادرك معظم العالم أن عملية سلام اوسلو ماتت، واصل المراسلون الاميركيون يكتبون عن إعادة عملية السلام إلى مسارها، وقد كتبوا مقالات منمقة عن وزيرة الخارجية، مادلين اولبرايت، التي يفترض انها تتحدث بقسوة، حتى بعد ان قالت في مؤتمر صحفي في القدس ان من الخطأ مقارنة قتل الناس «ببناء البيوت» وهي العبارة التي استخدمتها لوصف المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة

وفي باريس، كانت صحيفة «لوموند» في شهر اب تحذر قراءها من أن نتنياهو ورئيس مجلس النواب الاميركي نيوت غينغريش رجلان خطران.لكن في صحيفة «نيويورك تايمز» فان توماس فريدمان، وهو زميل قديم وصديق لي. كان يخبر قراءه ان هنالك «مواصفات رجل دولة عظيم» داخل نتنياهو الذي يستحق أن ننسب له الفضل في حقيقة ان الارهاب الفلسطيني قد تضاءل في هاتين السنتين الأخيرتين.

بعد تفجير انتحاري رهيب في القدس، كتبت والدة ضحية اسرائيلية ان سياسات نتنياهو، وليس الفلسطينيين، هي التي قتلت ابنتي، وقد نشرت صحيفة «لوس انجيلوس تايمز» نبأ التفجير على الصفحة الأولى بينما نشرت تعليق الأم الثكلى على الصفحة الخامسة.

قد يقرر الاكاديميون، ذات يوم، كيف تم تضليل الشعب الاميركي بشكل كبير نتيجة الانحياز المستمر من قبل وسائل الاعلام الاميركية والدرجة التي قادهم إليها هذا التضليل لدعم السياسات الاميركية التي قد تدمر هيبة اميركا في الشرق الاوسط.

وفي الوقت ذاته فان المراسلين الاميركيين سيكون عليهم ان يبتكروا طريقة لإخبار قرائهم ومشاهديهم كيف اخذ النزاع حول «الاحياء السكنية» يتحول إلى حرب.

القصص الملفقة تجتاح الصحافة الأميركية

ماري ديجفسكي

لقد اصبحت شبه عادة او ادماناً صحفياً مزعجاً، حيث ان باتريشيا سميث، كاتبة عمود فائزة بجائزة، لكتاباتها في «بوسطن غلوب» المحترمة، تضطر للاستقالة بعد الاعتراف باختراع اسماء اشخاص واستشهادات في كتاباتها

ان الفوز بالجوائز والتلفيق يواجهان خطر ان يصبحا مترادفين

ان الآنسة سميث، ٤٢ سنة، وهي سوداء، قد عملت مع الصحيفة منذ عام ١٩٩٠ وكانت تكتب عمودها بعنوان «مترو» مرتين في الأسبوع عن الحياة في باطن المدن منذ عام ١٩٩٤.

في «اشارة اعتذار» وداعية في اخر عمودها يوم الجمعة قالت الآنسة سميث: ما بين الحين والآخر في عمودي تحت عنوان «مترو»، وحتى اخلق التأثير المطلوب وابراز نقطة مهمة كنت انسب الحديث لأناس لا وجود لهم، وكما يعرف اي شخص عمل في صحيفة، فإن ذلك التصرف احد اخطاء الصحافة الكبيرة:

انكم لن تلفقوا، بلا استثناء، وبلا مبررات

لقد اوردت الآنسة سميث قائمة من المبررات فهي لم تنشأ في مدرسة الصحافة التقليدية بدأت كطابعة كاتبة في «شيكاغو ديلي ميرور» في المدينة التي نشأت فيها

وقد كتبت تقول حتى اعوض حقيقة انني لم اقم بالبداية السليمة في الصحافة، حاولت أن اكون جيدة بالعمل الكثير، وقد حركني مزيج من السذاجة والطموح والحب الشديد لقوة اللغة

وبعد وصف لصحيفة «غلوب» بعملية التأكد التحريري الروتيني، استدعيت الآنسة سميث الى المحرر الإداري وطلب منها الاستقالة، ومن بين الاشخاص الذين اعترفت بأنها اخترعتهم، كانت امرأة تحتضر من السرطان، والتي قالت انها ستتخلى عن اي شيء للحصول على دواء جديد نجحت تجربته على الفئران.

وقالت: ادعكوا به جلدي، واطحنوه لي في حبة، احقنوني به، اه لو استطيع ان اضع يدي عليه اود لو ابتلع الفأر.

ان خصوم «العمل الايجابي»، سياسة التوظيف التفضيلي للأقليات العرقية، بمكنهم القول ان لونها وفر قدراً من الحماية، ففي ذلك الوقت كانت المنظمات الاعلامية تسعى جاهدة لتوظيف وتشجيع الكتاب السود لتلبية الحصص وتغيير النظرة بان الاعلام لا يضم سوى الصفوة البيضاء، وكان هذا احد العوامل التي وردت في قضية جانيت كوك، وهي مراسلة سوداء عملت مع «الواشنطن بوست» وطردت من عملها بعد الاعتراف بأنها اخترعت عذابات مجرم اسود شاب في مقالات فازت عليها بأعلى الجوائز الصحفية الاميركية، جائزة بوليتزر.

والآن بعد ان زال «العمل الايجابي» في كل انحاء الولايات المتحدة فإن الأوقات اصعب الا ان الفترة الأخيرة شهدت الدليل الذي يوحي بأن التلفيق في الصحافة الاميركية لا علاقة كبيرة له بأي تراخ في المعايير المرتبطة بالعمل الايجابي، اكثر مما هو مرتبط بالضغط الانساني الفردي، والضغط في الولايات المتحدة من اجل نمط معين من الصحافة: التغطية المشدة الى الناس، والى الاستشهاد بأقوال الناس والتعليق الرامي الى اثارة صرخات الاستهجان من القراء.

هذا هو رأي العديد من المعلقين الذين سعوا الى تفسير اثار ستيفن غلاس، وهو كاتب ابيض في السابعة والعشرين من العمر، يعمل بعقد مع مجلة «نيو ريببلك»، والذي طرد في حزيران الماضي بعد ان تبين انه لفق شخصيات تجلب الانتباه بمن فيهم مراهقون يستغلون الكمبيوتر ومتدربون في البيت الأبيض يتلقون حياتهم الجنسية، كما انه لفق ملاحظات ومواقع على الانترنت لمصلحة دائرة التأكد من الحقائق التابعة للمجلة والتي كان فيها مطعوناً منها

البند الثاني لاعلان حقوق الانسان كمثال

النهج الاميركي: انتقائي وخطير

ناعوم شومسكي*

ان ادعاء بيل كلينتون بأن «حقوق الانسان» اصبحت «روح سياستنا الخارجية» «خداع جلي» يرمي بشكل واضح الى اعادة الانضباط والطاعة بعد حرب فيتنام، وهي سياسة مقبولة كسياسة شرعية ومقدسة، من قبل الطبقة الغربية المثقفة كلها تقريبا.

ان القصة الرئيسية في صحيفة «نيويورك تايمز» التي اوردت دعوة كلينتون الاخيرة لزعماء الصين لحماية حقوق الانسان، قد جاءت تحت عنوان «الرئيس يصف حقوقا معينة بانها عالمية». ان صفة «الحقوق المعينة» دقيقة.

ان معيار حقوق الانسان المقبول بشكل عام هو الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الذي يعتبر في المحاكم الاميركية «قانونا دوليا مألوفا» لكن على عكس كثير من الخطب، فان الولايات المتحدة تتخذ موقفا نسبيا جدا ازاء الاعلان العالمي لحقوق الانسان، فهي لا تؤيد سوى «حقوق معينة» من تلك الحقوق المتعددة، فالولايات المتحدة تعتبر الحقوق الاجتماعية الاقتصادية للاعلان العالمي لحقوق الانسان، على انها لا تملك اي وضع، فهي، بكلمات السفيرة الاميركية السابقة لدى الامم المتحدة، جين كيركبا تريك «رسالة الى بابا نويل»: فليست الطبيعة او التجربة او الاحتمالات تنبىء بهذه القوائم من المؤهلات التي لا تخضع لاية قيود سوى قيود عقول وشهية مؤلفيها.

ولاسباب مماثلة، فان الولايات المتحدة رفضت اعلان الامم المتحدة ازاء الحق في التطور، الذي يشجع «حق الافراد والجماعات والشعوب في المشاركة، والمساهمة، والتمتع بالتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي المستمر، والذي يمكن ان تتحقق فيه جميع حقوق الانسان والحريات الاساسية.

قالت سفيرة واشنطن امام لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان: انها ليست حقوقا، فالمقترحات تبدو منافية للعقل بل تبدو تحريضا خطيرا.

الولايات المتحدة وحدها التي صوتت ضد الاعلان، وبذلك ابطلت المادة الخامسة والعشرين من اعلان الامم المتحدة الذي ينص على هذه الحقوق.

وفي الحقيقة، فان الولايات المتحدة تخالف بشكل كبير النصوص الاجتماعية الاقتصادية لاعلان الامم المتحدة.

ان الولايات المتحدة تعفي نفسها من جميع مواد اعلان الامم المتحدة لحقوق الانسان برفضها التوقيع على المواثيق التي ترمي الى تطبيق هذه المواد. فعلى سبيل المثال فان ميثاق حقوق الطفل قد صودق عليه من قبل جميع الدول عدا الولايات المتحدة والصومال. وما هو اكثر من ذلك ان المواثيق القليلة التي صودق عليها تعتبر غير قابلة للتطبيق في الولايات المتحدة، وذلك امر ليس بسيطا. فقد اشارت منظمات حقوق الانسان الى ان ممارسات العدالة الجنائية الاميركية تنتهك المواثيق الدولية، مثلما هو حال كثير من ممارساتها ازاء العمال.

وعلى عكس قضية الحقوق الاجتماعية الاقتصادية، فان الولايات المتحدة تدعي دعم الحقوق المدنية السياسية الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان، لكن هذه خاضعة لمؤهلات احادية معينة، فاشهر هذه المواد في الولايات المتحدة هي المادة الثالثة عشرة، البند الثاني التي تقول «ان لكل شخص الحق في مغادرة اي بلد، بما فيه بلده، «فقبل انهيار الاتحاد السوفييتي كان هذا المبدأ يثار سنويا في يوم حقوق الانسان (العاشر من كانون الاول) بمسيرات وادانات ساخطة للاتحاد السوفييتي بسبب رفضه السماح لليهود بالمغادرة.

الا انه كان يقيم في هذه المناسبات حذف روتيني للعبارة التالية «والعودة الى بلده».

ان اهمية الكلمات المحذوفة تعود الى يوم الحادي عشر من كانون الاول ١٩٤٨، وهو اليوم التالي للمصادقة على الاعلان العالمي لحقوق الانسان، عندما صوتت الجمعية العامة للامم المتحدة بالاجماع على القرار ١٩٤ الذي يؤكد حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم او تلقي التعويضات اذا اختاروا عدم العودة.

كما حذفت الحقيقة الماثلة في ان الذين كانوا يحثون الطغاة السوفييت على التقيد بالمادة الثالثة عشرة / البند الثاني، كانوا اشد خصوم تلك المادة، وهذه الشعائر السنوية تجسد بدقة الاتجاه الانتقائي ازاء عالمية حقوق الانسان.

يعود الفضل لكلينتون في انه تخلص من النفاق في هذه الحالة بعينها، ففي اجتماع الامم المتحدة في كانون الاول ١٩٩٣، تراجعت حكومة كلينتون عن سياستها الرسمية، وانضمت الى اسرائيل لاول مرة في معارضة قرار الامم المتحدة رقم ١٩٤ وكما هي العادة.

لم يكن هنالك اي تقرير او تعليق، لكن عدم التساوق يقف وراءنا: النصف الاول من المادة الثالثة عشرة، البند الثاني، فقد ملامسته، وواشنطن ترفض الان رسميا، نصفه الثاني، المتعلق بحق كل انسان في العودة الى بلده.

كما ان الولايات المتحدة ترفض ايضا المادة الرابعة عشرة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان التي تقول: «لكل شخص الحق في طلب اللجوء، والتمتع به في اقطار اخرى تخلصا من الاضطهاد».

ومرة اخرى فان منطق الموقف الاميركي تسهل رؤيته، وما علينا الا نورد حالة واحدة فقط: قامت الولايات المتحدة طوال عشرين ساعة بمحاصرة هاييتي، لارغام اللاجئين على العودة الى ايدي الجلادين والقتلة، الذين كانت واشنطن تدعمهم علنيا او ضمنيا

اما في داخل المجتمعات الصناعية الغنية نفسها فان حماية حقوق الانسان عالية بشكل عام، لكن اخطر الانتهاكات ذات علاقة بالسلوك وراء الحدود، واشد هذه الانتهاكات هي المشاركة المباشرة في المجازر المرعبة وتاييدها، مثل حروب واشنطن في الهند الصينية التي خلفت ملايين القتلى، والالاف الذين ما يزالون يموتون سنويا بسبب الغام لم تنفجر ومن اثار الحرب الكيماوية، او الحروب الاميركية في اميركا الوسطى في الثمانينيات التي خلفت مئات الالاف من الضحايا الذين عذبوا وشوهوا، وملايين اللاجئين والايتام والارامل. وفي هذه الحالة تجاهلت الولايات المتحدة بازدراء، حكم المحكمة الدولية التي امرت بالتخلي عن استعمالها للقوة غير المشروعة، ودفع التعويضات للضحايا.

ووفقا لقول لارس شولتز، الاكاديمي البارز المتخصص في الولايات المتحدة وحقوق الانسان في اميركا اللاتينية فان المساعدات الاميركية مالت للتدفق على حكومات اميركا اللاتينية التي تعذب مواطنيها .. للذين ينتهكون حقوق الانسان الاساسية في نصف الكرة الارضية.

ويستمر النموذج نفسه في ظل كلينتون حيث ان اكبر مستفيد من التدريب والمساعدات العسكرية الاميركية هي كولومبيا حيث يتصف العسكريون واعوانهم شبه العسكريين باسوا سجل لحقوق الانسان في القارة.

وفي اندونيسيا جاء سوهارتو الى السلطة في عام ١٩٦٥، بعد ذبح مئات الالاف من الناس، معظمهم فلاحون لا ارض لهم، وقام «بمذبحة ضخمة» حسبما قالت «نيويورك تايمز» التي مدحت «المعتدلين» الذين حققوا هذا البصيص من النور في اسيا، وبذلك انضمت الى التصفيق الذي تردد في كل انحاء الساحة السياسية تاييدا لاسوأ مذبحة منذ الهولوكوست.

ومضى سوهارتو في انتهاكاته ليصبح صاحب اسوأ سجل لحقوق الانسان في العالم، وغزا وضم تيمور الشرقية بعد ان قتل ربع سكانها وكان ذلك دائما بدعم غربي

لقد وصفت حكومة كلينتون سوهارتو بانه «رجلنا» عندما زار واشنطن

وكما هو الحال مع موبوتو، وشاوشيسكو وماركوس ودوفالير وسوموزا وتروجيلو وقائمة طويلة من الديكتاتوريين والقتلة الاخرين، فقد سوهارتو الحظوة في واشنطن عندما لم يعد يقوم بدوره المخصص له، وحين فقد القدرة على السيطرة على الناس.

هذه كلها ليست سوى الجزء الظاهر للجبل الجليدي، ومن المنطق ان يطالب الناس ويناضلون من اجل الحقوق المعلنة رسميا والتي تستخدم من قبل الاقوياء كسلاح ضد الاخرين. ولكن عليهم ان يفعلوا ذلك دون اية اوهام ازاء انظمة القوة والذين يخدمونها.

* مفكر وكاتب اميركي

الاسوشييتد برس تضاعف خدماتها الاخبارية

اعلنت وكالة «اسوشييتد برس» انها اكملت عملية شراء «وورلد وايد تيلفيشن نيوز» من شركة «اي بي سي نيوز» وانها ستدمجها مع خدمتها التلفزيونية في مؤسسة واحدة تحت اسم «اسوشييتد برس تلفيشن نيوز» او «شلي».

ومن المتوقع ان توفر «شلي» تغطية سريعة وموثوقة لاهم الاحداث اليومية لحوالي ٣٥٠ زبوناً اخباريا تلفزيونيا في كل انحاء العالم، مما سيجعلها تتبوأ مكانا قياديا في سوق الاخبار المتلفزة العالمي.

وسيكون لوكالة «شلي» مصادر جمع اخبار في ٨٣ مكتبا اخباريا تعمل في ٦٧ بلداً، ستعمل جنبا الى جنب مع ١٥٤ مكتبا اخر لوكالة «الاسوشييتد برس»، واتفاقيات لتقديم الاخبار مع اكثر من ٣٥٠ مؤسسة اخبارية تلفزيونية.

ان الخدمة ذات الاسم الجديد تجمع وتدمج (APTV)، وهي خدمة اخبار الفيديو العالمية التي مضى على تاسيسها اربع سنوات والتابعة لوكالة (الاسوشييتد برس)، مع "WTN"، وهي مورد رئيسي للاخبار المتلفزة منذ عام ١٩٦٣.

وقد تم الاعلان عن عملية الامتلاك، في شهر حزيران، لكن لم يتم الاعلان عن ثمن الشراء.وسوف توفر «شلي» مجموعة غنية من الخدمات الاخبارية التلفزيونية المتخصصة، بما فيها التقارير وخدمات الارشيف واخبار الترويج اليومية، والتغطية المعتادة من الشرق الاوسط، وارشيف فيديو شامل يحتوي على اكثر من ١٠٠ سنة من التغطية الاخبارية، التي تمثل تقريبا، كل حدث تاريخي كبير في القرن العشرين.

واضافة الى ذلك، فان "APTV" سيكون لها اكبر عملية خدمات تلفزيونية في العالم، حيث ستقوم بتوفير اطقم التصوير، والتحرير وتقديم الخدمة الفضائية للزبائن في الميدان. كما ان «شلي» مورد رئيسي للاخبار الرياضية من خلال شراكتها مع تلفزيون الاخبار الرياضية، «SNTV».

لويس بوكاردي، رئيس وكالة (الاسوشييتد برس) وكبير الضباط التنفيذيين، يقول: «سوف تقدم «شلي» اخر الاخبار بالفيديو من كل انحاء العالم، وتدعمها بذلك النوع من خدمة الزبائن التي عرفت بها الوكالة وهذه خطوة كبيرة الى الامام بالنسبة لـ «الاسوشييتد برس» ومالكيها الاعضاء وزبائنها، وعلاوة على تعزيز مكانتها في عالم الفيديو، فانها توفر فيضاً متزامناً وموثوقاً من خدمة الفيديو لخدمة الانترنت الاعضاء معها.

ان وكالة «الاسوشييتد برس» وهي شركة اخبارية تحتفل بعيد ميلادها السنوي الـ ١٥٠، في هذا العام، اقدم واكبر خدمة اخبارية في العالم، تخدم اكثر من ١٥ الف منظمة اخبارية في كل انحاء العالم.

يقول ديريك تايلور، المدير الاداري لوكالة «شلي» بان محطات التلفزة في كل انحاء العالم سوف تصبح قادرة على الاستفادة من اشمل سلسلة من الخدمات الاخبارية المتاحة في اي مكان، وسوف يستطيع الزبائن ان يحصلوا على جميع ما يحتاجون من مورد واحد، «وسيكون لنا ثلاث مزايا: نركز على حاجات زبائننا، ومجالنا الوحيد هو الاخبار، ووكالة «شلي» هي الوحيدة التي يستطيع الزبائن ان يعتمدوا عليها، في تغطية الاخبار بأمانة والتعامل بصدق مع زبائننا».

وقد انضم تايلور الى «الاسوشييتد برس» في شهر حزيران، وهو مراسل اخباري مخضرم ورئيس مكتب ومدير لتسويق.

انتخابات جديدة في نيسان المقبل

نقابة الصحفيين الأردنيين: من يعلق الجرس؟!

علي سعادة *

كيف مرروا علينا قانون نقابة الصحافيين؟

..اول مره بتوكل مية خازوق على غفله..؟!

قانون نقابة الصحفيين

خلدون غرايبة

من المؤكد ان انتخابات نقابة الصحفيين الاردنيين ستجري في نيسان المقبل وفقاً للمادة (٥٧) من قانون النقابة لعام ١٩٩٨ والتي تنص على انه بعد صدور هذا القانون يستمر مجلس النقابة القائم بممارسة اعماله وذلك حتى شهر نيسان من السنة التي تلي سنة صدور هذا القانون حيث يتم انتخاب مجلس جديد بمقتضى احكامه.

ولكن الأمر المشكوك فيه والذي يخضع للاجتهادات والاراء هو هل تعتبر دورة المجلس الحالية دورة كاملة أم لا تحتسب دورة" الاتجاه النفسي والعاطفي لدى معظم اعضاء المجلس الحالي للنقابة هو عدم احتساب الدورة الحالية دورة كاملة خاصة وان المجلس الذي انتخب في تموز الماضي لم يكمل مدته القانونية التي نص عليها القانون السابق وقد اجريت الانتخابات على اساسه وينص على أن مدة المجلس سنتان. وإذا اجريت الانتخابات في نيسان فان المجلس سيكون قد امضى تسعة اشهر فقط وهي مدة غير كافية لتحقيق انجازات هامة.

وفي حالة اعتبار الدورة الحالية دورة محسوبة فان نقيب الصحفيين سيف الشريف مدير عام جريدة «الدستور» يفقد حقه في الترشيح للدورة الجديدة بسبب انتخابه لدورتين متتاليتين اذ يشترط فيمن يرشح نفسه لمركز النقيب كما نصت المادة (٢٥) على ان لا ينتخب لأكثر من دورتين متتاليتين على انه يجوز إعادة انتخابه بعد مرور دورة واحدة على مدته السابقة.

وفي حالة احتسابها دورة فان السيناريو النظري المتوقع هو ان تدعم «الدستور» رسمياً مرشح الزميلة «الرأي» الذي سيكون على الأرجح رئيس تحريرها عبدالوهاب زغيلات، وفي ذات الوقت فان أكثر من زميل من «الدستور» سيرشح نفسه لهذه الانتخابات لمنصب النقيب.

وفي حالة عدم احتسابها فان الشريف سيكون مرشحاً لمنصب النقيب مستخدماً حقه في الترشيح لدورة ثانية.

على اية حال فان حسم الامر بحاجة إلى راي القانون وهو ما قد تلجأ له النقابة في نهاية المطاف لحسم المسألة ويبدو المجلس الجديد مغرياً للدخول فيه، فقد نصت المادة (٢٧) على أن مدة المجلس هي ثلاث سنوات أي بزيادة سنة واحدة عن مدة المجلس في القانون المؤقت الذي اعتبر لاغياً مع صدور هذا القانون.

لقي قانون نقابة الصحفيين الجديد قبولاً من البعض ورفضاً من البعض الآخر، وانحصرت المعارضة في بنود محددة وتحديداً المادة (٨) فقد اعتبر الفرع (هـ) من هذه المادة من يعمل في اي من الوظائف الاعلامية في وزارة الاعلام او في اي دائرة إعلامية رسمية ممارساً للعمل الصحفي وبالتالي له الحق في عضوية النقابة.

وتفتح هذه المادة ابواب نقابة الصحفيين على مصراعيها امام موظفي الدولة لدخول النقابة بشكل قانوني، فوزارة الاعلام تتبعها اربع دوائر إعلامية هي: التلفزيون والاذاعة ومديرية المطبوعات والنشر ووكالة الانباء الاردنية (بترا)، وإذا كان الشق الأول من (هـ) واضحاً ومفهوماً فان الشق الثاني يحمل في طياته الكثير من علامات التساؤل إذ أن مفهوم (أي دائرة إعلامية رسمية) يعني ان تشمل جميع مؤسسات الدولة التي تضم دوائر إعلامية وهي موجودة نظرياً في معظم مؤسسات الدولة.

وكل ما يحتاجه اي موظف في مثل هذه الدوائر حتى يصبح عضواً في النقابة هو ورقة رسمية مصدقة من مدير دائرته تفيد بأنه يعمل في الدائرة الاعلامية.

وهذا يعني بالضرورة انه لم يعد هناك معنى للفرع (و) من المادة (٥) والذي يشترط في من يسجل في النقابة ان يكون متفرغاً لممارسة العمل الصحفي ممارسة فعلية، فموظف الدولة في الدائرة الاعلامية الرسمية لا يمارس العمل الصحفي ممارسة فعلية وإنما هي ممارسة شكلية واسمية فقط فهو في الغالب، ونستثني هنا (بترا)، لا يمتلك ادوات المهنة ولا يعرف مصطلحاتها وتقنياتها الفنية والتي لا يمكن لأحد ان يمتلكها ما لم يعمل في الصحف. فالأصل ان النقابة استمدت اسمها من الصحف وليس من اي جانب إعلامي اخر.

وهذه المادة تتناقض تماماً مع الفرع (م) من المادة (٤٢) والتي تحظر على الصحفي ممارسة اي عمل اخر غير المهنة الصحفية بما في ذلك الأعمال التجارية ويمثل الشركات في اعمالها التجارية او الصناعية.

وهذا حق اريد به باطلاً إذ كيف بإمكان الصحفي ان يتدبر امور حياته إذا كان مصدر رزقه الوحيد هو راتبه من المؤسسة التي يعمل بها، وكيف يشعر بالأمن الوظيفي والاستقرار في ظل عدم الاستقرار في مؤسسته او في المؤسسات الاخرى!!.

وهنا يقفز السؤال الاستفزازي لماذا يحظر على الصحفي مزاولة الاعمال التجارية وتمثيل الشركات في أعمالها التجارية او الصناعية ما دام ملتزماً بأخلاقيات المهنة!! هل التفرغ هو الذي يصنع الصحفي ويجعل منه مبدعاً وخلاقاً، يقيناً ان الأمر يحمل في طياته الكثير من التجني.

وهذا يقودنا نحو المادة (١١) من القانون، والتي تنص على الغاء وشطب تسجيل العضو بقرار من المجلس إذا ثبت ان شرطاً او اكثر من شروط العضوية المنصوص عليها في هذا القانون لم يكن متوفراً فيه عند قبول انتسابه للنقابة، وكذلك إذا فقد ... الشروط او ايا منها بعد قبول انتسابه للنقابة ويتولى النقيب إبلاغ ذلك العضو.

وهنا نجد انفسنا امام واقع بحاجة إلى تصويب إذ أن نسبة كبيرة من اعضاء الهيئة العامة للنقابة لا تتوفر فيهم شروط العضوية وبعضهم فقد الشروط التي قبل على اساسها عضواً في النقابة. إذ نجد أن البعض لا يمارس عملاً صحفياً وبعضهم توقف عن الممارسة الفعلية للصحافة وهذا يخالف الفرع (و) من المادة (٥) وهو ان يكون متفرغاً لممارسة العمل الصحفي ممارسة فعلية، وهنا تجد النقابة بانها مطالبة بتطبيق المادة (١٤) بحيث تنقح سجلات النقابة وفقاً لنصوص هذه المادة.

وتقودنا هذه الملاحظة إلى المادة (٤٢) وتحديداً الفرع (ب) منها والذي يحظر على الصحفي الجمع بين عضوية النقابة واي نقابة اخرى، فإن عدداً من اعضاء النقابة والمسجلين في سجلاتها هم اعضاء في اتحادات وروابط اخرى خاصة رابطة الكتاب واتحاد الكتاب، ويمارسون حقهم في الاقتراع والترشيح في نقابة الصحفيين واتحاداتهم وروابطهم، وهذا وضع غير سليم شكلياً وإن كان لا غبار عليه قانونياً، فالأصل ان يمارس الشخص حقه في الانتساب إلى الاتحاد او النقابة التي يرغب بها والتي يرى من خلالها انه يستطيع ان يطور مهنته، فإما ان يكون الشخص صحفياً او ان يكون كاتباً، اما وضع سيفين في غمد واحد فذاك شكل من اشكال الفوضى!

ونواصل تجوالنا بين مواد القانون فنجد المادة (٥) وتنص على شروط من يسجل في النقابة ونقرا في الفرع (هـ) ما نصه (كل من يحمل مؤهلات اقل مما ذكر سابقاً وامضى في العمل الصحفي داخل الاردن قبل نفاذ هذا القانون مدة لا تقل عن ثماني سنوات على أن يتم توفيق اوضاع المعنيين باحكام هذه الفقرة خلال مدة اقصاها ستة اشهر من تاريخ نفاذه).

وهي مادة ايجابية سمحت للزملاء الذين لا يحملون مؤهلات علمية الدخول في النقابة بعد احتساب مدة عملهم في هذه المهنة. ولكن الملاحظ عليها انها سمحت لهؤلاء الزملاء دخول النقابة دون فترة تدريب، بينما على من يحمل مؤهلاً ان يخضع لفترة تدريب حتى وإن امضى في هذه المهنة ثماني سنوات او اكثر، وهذا تناقض غير مبرر، فالاصل ان يقبل من امضى ثماني سنوات فما فوق سواء كان يحمل مؤهلاً ام لا. إذ ثمة زملاء يحملون مؤهلات ولهم خدمة تزيد عن ثماني سنوات ولم ينضمو للنقابة لاسباب عديدة، وإذا رغبوا الآن في الانضمام للنقابة فان عليهم الخضوع لفترة تدريب كما يفهم من نص المادة (٥)، وهذا فيه ظلم لهم وعدم مساواة مع زملائهم الذين لا يحملون اية مؤهلات.

فالاصل هنا ان تقبل النقابة جميع الذين امضوا ثماني سنوات فما فوق في المهنة دون فترة تدريب بغض النظر عن المؤهلات.

ان الحكومة معنية بتعديل قانوني المطبوعات والنشر ونقابة الصحفيين بما يسمح بتلافي الثغرات في القانونين خاصة وان قانون المطبوعات يعتدي بشكل مباشر على صلاحيات نقابة الصحفيين فيما يتعلق بصفات رئيس التحرير وهي المادة (٢٢)، وبعض المحظورات والعقوبات ويجب ان تضاف هذه المواد بعد تعديلها إلى قانون نقابة الصحفيين الذي يحتاج إلى بعض التعديلات كما في المادة (٢٧) التي الغت نظام (الكوتا) في مجلس النقابة، وهنا وفي حالة دخول عدد اكبر من موظفي الدولة إلى الهيئة العامة في النقابة فانه يتعين تحديد مقاعد للقطاع العام ومقاعد للقطاع الخاص بنسبة ٤ إلى ٦ وذلك خشية ان يسيطر موظفو الدولة على مجلس النقابة الذين سيشكلون بعد وقت قصير اكثر من خمسين بالمائة من اعضاء الهيئة العامة.

وهذه نقطة لم تكن في حسبان الذين دفعوا إلى جانب الغاء الكوتا.

* كاتب وصحفي اردني

«طرد» السفير الاسرائيلي من معرض الكتاب

يطغى على الجدل حول مدى نجاح المعرض

طغت زيارة السفير الاسرائيلي لمعرض عمان الدولي للكتاب على المعرض وفعالياته، والجدل الدائر حول مدى نجاح المعرض السابع عن المعارض التي سبقته. وهذه المرة الثانية التي يجري فيها «طرد» السفير من المعرض، حيث حصل نفس الموقف في المعرض الثالث.

وما حصل ان السفير قام يوم الاربعاء ١٠/٧ بزيارة مفاجئة للمعرض، وبمجرد وصول الخبر الى الناشرين، قاموا باغلاق اجنحتهم، الامر الذي دفع ادارة المعرض الى الطلب من السفير مغادرة المعرض فورا، الذي ابدى شيئا من التردد ومحاولة البقاء في المعرض. وافاد في تصريح له لعدد من الصحف الاسرائيلية بان من حقه زيارة المعرض باعتباره سفيرا.

وفي اثناء تواجد السفير في المكان اخذت تبث اهازيج وطنية (هاشمي، هاشمي ..) عبر اجهزة التسجيل الصوتي.

وذكر السفير عيران في تصريحات في صحيفة «يديعوت احرونوت» بان الحراس المكلفين بحمايته ابلغوه بأن الجهة المنظمة للمعرض تطلب مغادرته حفاظا على حياته، لان عددا من المشاركين ينتمون الى دول عربية معروفة بعدائها لاسرائيل.

واضاف بانني – اي السفير – عندما شاهدت سمو الامير الحسن في المعرض، لم اجد ثمة سببا يجعلني اخشى على حياتي، ومكثت في المعرض لمدة عشرين دقيقة.

المستشار الثقافي والاعلامي الاسرائيلي الذي كان برفقة السفير قال: «انهم ذهبوا الى المعرض من اجل شراء كتب لاغناء مكتبة السفارة».

اما السيد فتحي البس رئيس اتحاد الناشرين الاردنيين يوضح ان هذا الموقف من قبل الناشرين العرب والاردنيين ضد التطبيع معروف ومعلن.

وقد شاركت ٢٩٠ دار نشر محلية وعربية وعالمية، بعرض حوالي ٤٠ الف عنوان في المعارف والعلوم المختلفة، في معرض عمان الدولي السابع للكتاب الذي افتتح في الاول من تشرين الأول الحالي.

«معرض عمان لم يصل المستوى المرموق» هذا ما يقوله زوار للمعارض السابقة التي اقيمت، فرغم مرور ٧ معارض، لكن المواطن لا يعرف متى يقام المعرض، ناهيك عن انه تم تأجيل المعرض الحالي، الذي كان مقرراً إقامته في تشرين الثاني من العام الماضي.

كما أن الأرقام عن دور النشر المشاركة والعناوين المعروضة، مبالغ فيها، فهناك دور نشر محلية تشارك باسم دور نشر عربية وعالمية، حيث تعمل وكيلة لها، إضافة إلى أن دور النشر لا تشارك بكل مطبوعاتها او اخر اصداراتها، وهذا سبب كاف لعدم اقبال الجمهور. لكن زوار وقراء قالوا ان معرض هذا العام مختلف.

الزوار للمعارض السابقة، يشكون من ارتفاع اسعار الكتب، غير المعقولة والمقبولة، نسبة إلى دخول المواطنين التي تآكلت في السنوات الأخيرة. ويقولون أن الكثير من الكتب التي تعرض، اسعارها في المكتبات العادية اقل من اسعارها في المعرض، حتى أن الناس الذين تعودوا على القراءة اصبحوا يفتشون عن مكتبات عامة يستطيعون استعارة الكتب منها بسبب ارتفاع اسعارها. لكنهم يأملون ان تكون اسعار الكتب لهذا العام منخفضة، وقد اكد السيد فتحي البس رئيس اتحاد الناشرين «ان الاتحاد الزم المشاركين بوضع نسبة خصم مقدارها ٢٥٪ رغم ان الزوار لا يثقون بهذه النسبة كثيراً خاصة ان النشر اصبح يحمل العقلية التجارية (الربح والخسارة)

السيد فتحي البس يقول انه تم تكريس معرض عمان الدولي للكتاب كواحد من المعارض الأساسية الثقافية في الوطن العربي، في موازاة معارض القاهرة، دمشق، بيروت، الشارقة وتونس، وبدا يأخذ مكانه على الخريطة الثقافية لكن البس يعترف بغياب دور النشر في المغرب العربي (باستثناء ليبيا) عن المعرض، وحسب قوله لانهماك اغلبها في التحضير لفعاليات خاصة بها، فيما يؤكد عدم المشاركة لضعف التنسيق بين المشرق والمغرب العربيين.

ناشرون يشاركون في المعرض يقولون ان تغيير المكان هذا العام، سيؤثر على نسبة إقبال الجمهور، خاصة أن الكتاب اصبح بعيداً عن هموم المواطن الذي يعيش مرحلة هجمة الاتصالات «الانترنت» والفضائيات، وكذلك هجمة الاستهلاك والبعد عن الهم الثقافي.

فيما يشير مشاركون وقراء أن تهيئة المكان في ساحة قاعة المدينة بوسط العاصمة، والنشاطات التي ترافق المعرض، يميزان المعرض السابع، وتهيئة المكان بادرة تستحق عليها امانة عمّان الشكر، في إعادة التواصل بين اهالي عمّان ووسط المدينة.

ويستحق امين عمّان الشكر ايضاً، الذي (انتخى) وصرح باستعداد الأمانة للمساهمة في طباعة النشرة الصحفية اليومية لتغطية المعرض ونشاطاته. في الوقت الذي (انتخى) وتعهد الأمين بمضاعفة النشاط الثقافي والحضاري لمدينة عمّان

النشاطات على هامش المعرض، اكسبته بعض النجاحات، باختيار شخصية المعرض من خلال برنامج ثقافي يتضمن لقاء مفتوحاً مع الدكتور ناصر الدين الأسد الذي وقع الاختيار عليه كشخصية العام الفكرية، وندوة الرواية العربية احلام مستغانمي، بالاضافة إلى ندوة للرواية الأردنية.

رابطة الكتاب والاتحاد... الاشكالية مازالت قائمة

في الفترة التي تخللت استقالة غالبية قيادة اتحاد الكتاب وقبل عودتهم عن الاستقالة دعا رئيس رابطة الكتاب فخري قعوار إلى ضرورة حل اتحاد الكتاب، معتبراً أن وجود تجمع للادباء والكتاب الاردنيين غير رابطة الكتاب الأردنيين، «يدخل في باب لزوم ما لا يلزم لزومه» ومشيراً إلى الظروف التي ولد فيها الاتحاد فيقول: انه ولد قبل حوالي عقد من الزمان، في ظروف غير طبيعية، واحوال غير شرعية، وتلبية لرغبة نشأت في ظل حل رابطة الكتاب الأردنيين بموجب قرار الحاكم العسكري العام، عام ١٩٨٧.

وقال قعوار في تصريحات لـ (الدستور) «لقد استندت في دعوتي لاتحاد الكتاب الأردنيين لحل نفسه إلى ضرورة وحدة الاطار». موضحاً أن اتحاد الكتاب الأردنيين يعاني من الترهل، ومن عدم شرعية لوجوده أصلاً ما دامت هناك رابطة للكتاب الأردنيين لها امتدادها العربي ولها جذورها التاريخية وتأثيرها الثقافي، اضافة إلى انها مقبلة على الاحتفال بيوبيلها الفضي العام المقبل.

ويشير قعوار في مقالته «شيء ما» في «الرأي»: قد يكون الوقت ملائماً لقيام الاتحاد بحل نفسه، بموجب دعوة من رئيسه لاعضاء الهيئة العمومية لعقد اجتماع طارئ، لا يتناول جدول أعماله سوى هذه النقطة، وذلك على قاعدة عودة أعضاء الاتحاد الذين كانوا اعضاء في الرابطة إلى رابطتهم، والنظر في عضوية الآخرين نظرة خاصة من أجل انتساب اكبر عدد ممكن منهم إلى رابطة الكتاب الأردنيين. ويقول أن دعوته لحل الاتحاد بصفته حريصاً على وحدة الحركة الثقافية المحلية، التي فيها جزءاً من الثقافة العربية الواحدة «فكيف ندعو إلى ثقافة عربية واحدة، ونحن نعيش في عمّان في أكثر من «خندق» ثقافي؟

هذه الدعوة اثارت ردود فعل لدى الاتحاد نفسه، حيث رد مصطفى خريسات امين عام اتحاد الكتاب على قعوار، في رسالة بعث بها إلى «الدستور»، قال فيها: «لا أعرف بالضبط ما الشرعية التي يتحدث عنها قعوار، لانه في كل مناسبة يتحدث عن شرعية الرابطة وعن لا شرعية وجود الاتحاد» واصفاً هذا الكلام بانه غير مقبول من شخص كان نائباً ورئيساً لرابطة الكتاب الأردنيين التي «لم يحدث في تاريخنا كاتحاد أن انتقدنا وجودها رغم قناعتنا بانها غير شرعية ولا تمثل الجسم الثقافي في الأردن».

ويذكر أن مصطفى خريسات كان من الأعضاء المستقيلين من الهيئة الادارية للاتحاد، ثم عدل عن استقالته، لكنه استقال من منصبه (الامين العام للاتحاد) مكتفيا بموقعه عضوا في الهيئة الادارية، ليخلفه في المنصب الدكتورة رناد الخطيب، فيما بقي د. فيصل الرفوع في منصبه كنائب للرئيس واحمد جبر امينا للصندوق، في حين اسندت ادارة الاتحاد لأكرم ابو الراغب.

ويشير خريسات بقوله انه كان يراهن وزملاؤه عندما قدموا استقالاتهم، أن السيد قعوار لن يمرر هذه «المناسبة» الا ويطلق سهامه على الاتحاد .. وها قد تحقق ذلك وكسب الرهان. وفي رد على رهانات قعوار يقول خريسات «الاستقالات التي حدثت في الاتحاد جاءت حرصاً على الاتحاد ولا تهدف إلى وضع نهاية لهذا المشروع الثقافي الوطني الذي اختط لنفسه خطاً وطنياً هدفه الاردن اولاً»

وينكر خريسات على قعوار الحديث عن الاتحاد على صفحات الصحف قائلاً: «لم يحدث في يوم من الايام، واتحدى السيد قعوار، ان تحدثنا نحن اعضاء الاتحاد عبر صفحات الصحف عن الرابطة وبانها غير شرعية، مشيراً انها تعاني من قلة النشاطات الثقافية والحضور الثقافي، كما يضيف انهم في الاتحاد لم يتحدثوا عن الصراعات الحزبية داخل الرابطة، وبالنتيجة «فان الرابطة ليست احسن حالاً من الاتحاد» على حد قول خريسات

ويقول «لم تدع اية هيئة ادارية بالاتحاد انها تمثل الشرعية وتنادي بذلك على حساب الرابطة، ولم نحاول أن ناخذ دور الآخرين لاننا نحترم عطاء الآخرين، ونحترم التعددية والديمقراطية في إرادة الهيئة العامة. وإذا أراد السيد قعوار ان نفتح ملفات التاريخ فانني على استعداد أن أضع بين يديه قرار المحكمة وعلى ماذا استندت عندما اغلقت الرابطة ونعرف كيف تمت إعادة فتحها وما مبررات وأسباب ذلك»!

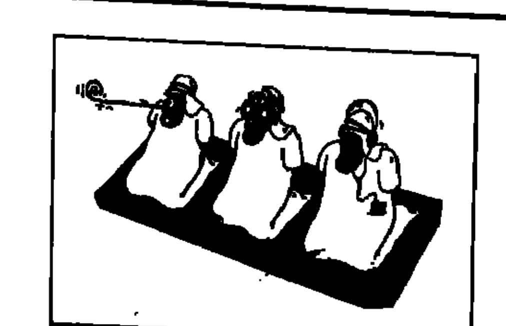
كما يشير خريسات انه حضر إليه ٢٨ عضواً من اعضاء الرابطة واجتمعوا معه واعربوا عن الرغبة الملحة بالانضمام إلى الاتحاد والاستقالة من الرابطة لانهم يريدون تجمعاً ثقافياً، واعلمهم ان الاتحاد قد اتخذ قراراً بعدم قبول اي زميل جديد لحين الانتهاء من اجراءات تصويب العضوية، وبعدها ستكون لهم الاولوية في القبول. ودعا في نهاية رسالته إلى حل الرابطة والاتحاد وتاسيس اتحاد عام للكتاب الأردنيين. كما يشير الى موانع الاندماج مع الرابطة في بوتقة واحدة، مؤكدا ان الاتحاد اجتمع ومنذ عدة سنوات مع رؤساء الرابطة السابقين «عبدالرحيم عمر» و«ضياء الدين الرفاعي» وكاد يتوصل معه الى اتفاق، غير ان بعض اعضاء الرابطة هم الذين رفضوا الاندماج

ويظهر ان الاتهامات المتبادلة ليست بين الرابطة والاتحاد فحسب، بل أيضاً بين المستقيلين ورئيس الاتحاد، فاشكالية تنتج إشكالية، فقد اكد عدد من المستقيلين من الهيئة الإدارية، أن من أهم أسباب الاستقالة تجاهل رئيس الاتحاد لمطالب الهيئة الادارية والاتهامات التي تم تبادلها في جلسة توزيع المناصب «الشعرة التي قصمت ظهر البعير». إضافة إلى تجاوزات رئيس الاتحاد هاني خير في نشر التهاني والتعازي ورفع البرقيات باسم الاتحاد والتصرف بممتلكات الاتحاد الخاصة والاتصالات بالمؤسسات دون علم مسبق من اعضاء الهيئة الإدارية في الاتحاد.

هاني خير رئيس الاتحاد، قال: «يتهمونني بالمزاجية والديكتاتورية وانا الذي خدمت (٤٠) سنة في الدولة ولم يعرف عني مطلقاً ذلك وقالوا عني انني صاحب قرار واحد، وكنت اتمنى لو اراهم يوماً مجتمعين علي، وفاق كي يتم اخذ المشورة والسير باتجاه رفع شان الاتحاد».

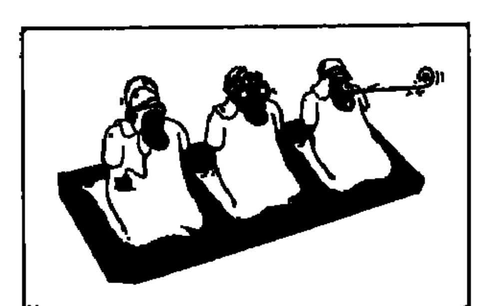
واستهجن خير اتهامه بالاختلاسات بقوله: «الاتحاد مفلس ويتهموننا بالسرقة، حتى اننا قمنا بتاجيل اعمال ترميمية للمقر لاسباب مالية، وكل ما نتقاضاه من الوزارة لا يتجاوز الستة الاف دينار أكثر من نصفها أجرة مقر والباقي لا يكفي لمصروفات السنة. وحالنا حال كثير من المنابر الثقافية في بلدنا».

إذن الإشكالية قائمة بين المؤسستين الرابطة والاتحاد، وكذلك بيّن الاتحاد واعضائه، وهذا عنوان حال المؤسسات الثقافية في الاردن.





قيل وقال





اذن مفتوحة

كانت اذان مندوبي «المشرق الاعلامي» اللذان اجريا مؤخراً مقابلة مع السيد إياد القطان مدير عام دائرة المطبوعات والنشر، مفتوحة لبعض المكالمات التي اجراها خلال اللقاء.

الاولى عن خلاف بين احدى الصحف الاسبوعية وشخصية كبرى حول اعلان نعي نشرته هذه الصحيفة بدون طلب من ذوي المرحوم، ثم طالبتهم الصحيفة بعد ذلك بفاتورة الاعلان.

الثانية، مكالمة بين المدير ورئيس تحرير احدى الصحف الاسبوعية ايضا، وهي عبارة عن عتاب من المدير على قيام الصحيفة بنشر مانشيت رئيسي يقول «لا نية للحكومة بإسقاط قضايا المطبوعات» في حين كان وزير الاعلام قد اعلن ذلك صراحة، وفيما يلي بعض ما سمعناه على طرف واحد من الخط الهاتفي:

– كيف تنشروا مثل هذا الكلام غير الدقيق؟

– ....

– حق الخطا موجود، نعم، لكن مش يتكرر كل يوم .. كل يوم.

– ....

– انا اذا صحفي جاب لي مثل هيك خبر، وتبين انه خطأ «بـ... ببطنه».

– ....

– انت صاحب جريدة، وينبغي ان يكون عندك رغبة بالنجاح والمهنية بنسبة ٩٩٪

– ....

– انا لا اقول كب الورق اللي يكتبوه، حاسب الصحفيين نفسهم اذا ما بكونوا دقيقين

نحن في «المشرق الاعلامي» ننشر ما سمعته اذان مندوبينا، ونعتبر هاتين الحكايتين كرتين في مرمى الصحافة الاسبوعية.

حزب بصحيفتين

ينوي الحزب الشيوعي الاردني (يعقوب زيادين) اصدار جريدة حزبية جديدة، ذلك لان جريدة «الجماهير» التي يصدرها الحزب الشيوعي الاردني (ايضا) بقيت تنطق باسم قيادة الحزب (منير حمارنة).

تقول اوساط الصحيفة الجديدة انها ستكون منفتحة وتحتمل التعدد في وجهات النظر، ولذلك فهي تطبخ على مهل وبالتشاور مع اوساط صحفية وثقافية من خارج الحزب.

يذكر ان جريدة «الجماهير» هي الجريدة الحزبية الوحيدة التي لم تنقطع او تتوقف عن الصدور منذ عشرات السنين، فقد استمرت بعد العلنية تحمل نفس الاسم الذي حملته في فترة العمل السري.

الرئيس الصربي يستغل تهديدات الناتو لاسكات الاعلام

استغل الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش تهديدات حلف شمال الاطلسي، الناتو، بشن ضربات عسكرية ضد بلده للقيام باسكات معارضين ووسائل الاعلام المناوئة له، فقد اصدرت السلطات الصربية تعليماتها الى محطات التلفزة والاذاعة بوقف بث اية برامج اجنبية. وقد التقى وزير الاعلام ونائب رئيس الوزراء مع مسؤولي المحطات الخاصة لابلاغهم التعليمات. وقد قال نائب رئيس الوزراء ميلوفان بوجيك خلال اللقاء «يجب على وسائل الاعلام في حالة وجود خطر حرب تغيير سلوكها، وهذا ليس مناشدة لها، بل هو امر». وقد ذكر مسؤولون حكوميون بان قيام محطات الـ «بي بي سي» و «صوت اميركا» و«دويش فيل» الالمانية و«صوت اوروبا الحرة» ببث برامج باللغة العربية «ينشر الذعر والانهزامية». ومن المعروف ان الدول الغربية تقوم بتقديم الدعم لمعارضي ميلوسيفيتش، بما في ذلك الدعم الاعلامي، ويصف ميلوسيفيتش اية حملة اعلامية ضده بانها موجهة ضد بلاده ككل. ويخشى مراقبون في بلغراد ان تقوم الحكومة في خطوات لاحقة باغلاق العديد من محطات الراديو والتلفزة في بلغراد بحجة مواجهة خطر خارجي.

رايح ولم يكثر ملايح

اثارت التصريحات التي القاها السفير الاميركي الذي انهى مهامه في الامارات العربية المتحدة غضب كبريات الصحف الاماراتية.

فقد اتهمته كل من صحيفتي «الخليج» و«الاتحاد» بالغطرسة والاستعلاء ومط الانف ودسه في امور تعتبر شؤونا داخلية في الامارات.

وكان السفير قد دعا الى اقامة مؤسسات تتميز بالشفافية وتستجيب لارادة الشعب. وانتقد غياب الديمقراطية.

وقالت جريدة «الاتحاد» لا يحق لو [illegible] من السياسة [illegible] اعطاء الدروس العالم بالشفافية والديمقراطية.

نزار نيوف

طالب معهد الصحافة الدولي بالافراج عن الصحفي السوري نزار نيوف الذي يعاني وضعا صحيا خطيرا ولا يتلقى العلاج المناسب.

نزار نيوف، محكوم بالسجن عشر سنوات منذ عام ١٩٩٢، وكان يراس تحرير الدورية الشهرية «صوت الديمقراطية» وقد حوكم بتهمة نشر معلومات مغلوطة حول وضع حقوق الانسان في سوريا.

غسيل الاموال بدون نشرها

اثارت المقالة التي كتبها د. رياض الحروب في «العرب اليوم» (٩/١٢) بعض الحديث والاهتمام هنا وهناك. فـ «العرب اليوم» نشرت الاخبار حول اهتمام البنك المركزي بالموضوع ومتابعته له خاصة وان الدكتور رياض كان قد اشار لبعض الوثائق، وقال على سبيل المثال ان ليتوانيا تفرض رسوما اضافية على السلع الواردة من الاردن بقيمة ٢٦٪ لان اسم الاردن مدرج على قائمة الدول التي يجري بها السماح بايداع اموال غير معروفة المصدر واتهم اسرائيل انها وراء ادراج اسم الاردن بهدف استقرارها بالاسواق في المنطقة.

وبنفس الوقت فقد انتهز الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي فرصة وجود عدد من الخبراء ورجال الاعمال الاردنيين والعرب في الندوة التي عقدتها مؤسسة شومان بعنوان «الازمات الاقتصادية الراهنة في العالم» يوم ٩/٢٤ ليعلن ان الاردن يخلو من هذه الظاهرة ولديه الحذر والاجراءات اللازمة ضد الاموال السريعة غير معروفة المصدر.

صعوبات امام الصحافة الايرانية

لا تعيش الصحافة الايرانية فيما يبدو اوضاعا مستقرة، وذلك بسبب الاختلاف في مواقف السلطات ذات العلاقة بهذه الصحف.

فقد طالب مرشد الجمهورية اية الله علي خامنئي مؤخرا بفرض ضوابط على الصحافة الليبرالية التي نشطت منذ انتخاب الرئيس محمد خاتمي وهو من التيار المعتدل، وكان قد تعهد في برنامجه اعطاء حرية اكبر للمجتمع المدني والصحافة، يناصره في ذلك وزير الثقافة عطاء الله مهاجراني الذي عمل على تخفيف الرقابة.

لكن مجلس الشورى ابدى اكثر من مرة ضيقه بهامش الحرية الصحفية، فقام باجراء تعديلات على القوانين تضيف مزيدا من العقوبات على الصحف المخالفة.

وكانت الشرطة والسلطة القضائية قد اوقفت احدى الصحف التي تعتبر مقربة من رئيس الجمهورية.

ومما يذكر ان القانون الايراني «ايضا» يتخذ من قضية الصور «المنافية للاخلاق» حجة في التضييق على الصحافة.

خلدون غابية

ابراهيم شاهزداه للاذاعة والتلفزيون

لم يكن تعيين ابراهيم شاهزاده مديرا عاما لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون مفاجئا للاوساط الاعلامية. فقد ابرزت صحيفة الـ «جوردن تايمز» (٩/١٠) ان شاهزاده وصل لهذا الموقع بعد خبرة ٤٠ عاما في العمل الاعلامي في الاردن وخارج الاردن، وانه يحمل خطة طموحة يتوقع من خلالها ان يضع التلفزيون في موقع افضل ضمن خريطة المحطات المنافسة، وان يدعمها تجاريا.

بينما ابرزت «العرب اليوم» تصريحات شاهزاده للصحيفة حيث فضل الانتظار للحديث عن الانجازات لحين تتحقق. وعن سؤاله عن الكفاءات الاردنية المهاجرة الى المحطات والفضائيات العربية، قال انه يفخر بان لنا سفراء من الكفاءات في هذه المحطات وطمأن شاهزاده المشاهدين انه سيبقي على برنامجه «من عمان بصراحة» رغم المنصب الجديد

وربما كان اول انجاز يعلن عنه شاهزاده هو ما اشارت اليه «الدستور» (٩/٢٢) من ان بث الفضائية الاردنية سيصل الى اميركا كجزء من خطة تهدف الى التوسع الجغرافي في البث ليغطي ايضا اوروبا واسيا.

مفاعل ديمونا ينقذ صحيفة «الحدث»

قرر المدعي العام منع محاكمة رئيس تحرير صحيفة «الحدث» واثنين من صحفييها، في القضية التي حركتها ضدهم دائرة المطبوعات والنشر (عهد المدير السابق) المتعلقة بتحقيق نشرته الصحيفة بعنوان «اشعاعات نووية تلوث الاردن» بتهمة عدم تحري الدقة.

رغم ان التحقيق حينها استند الى اقوال لعضو الكنيست عبد الوهاب الدراوشة، اي ان المصدر اسرائيلي، لكن ذلك لم يمنع تحريك القضية. وتشاء الصدف ان مفاعل ديمونا قد اصبح قضية اثيرت في هيئات دولية ونشرت عنه عدة تقارير في الخارج.

تقول بعضها ان المنطقة مهددة بكارثة بسبب الخلل الحاصل فيه، وهو الامر الذي جعل الاستمرار في اتهام «الحدث» بعدم تحري الدقة، يتصف هو نفسه بعدم تحري الدقة

من الاعلام الى البرلمان وبالعكس

توجان فيصل، عضو مجلس النواب السابق، تعود للاعلام ولكن عبر القناة الفضائية ART، والمعروف ان توجان كانت قبل النيابة تعمل في الاعلام من خلال اعدادها وتقديمها لبرامج تتعلق بالمرأة والاسرة. وها هي تعود للاعلام ولكن من باب السياسة هذه المرة.

عودة محادين الى «الرأي»

الزميل خالد محادين انضم في منتصف ايلول الماضي الى «الرأي» مجددا، ككاتب. وكان اخر عمل تولاه رئاسة تحرير جريدة «النهضة»، التي تصدر عن الحزب الوطني الدستوري والتي توقفت قبل اسابيع، بسبب ازمة مالية يمر بها الحزب وكما يتحدث قادته بذلك.

وسبق للزميل محادين ان عمل في «الرأي» حتى مطلع العام ١٩٩٥، وجاء تعيينه في موقعه الجديد، كبديل عن تعيينه مستشارا ثقافيا لامانة عمان.

اتحاد بين «الهيرالد تريبيون» و«الديلي ستار»

قراء الصحافة الانجليزية في البلدان العربية سيكونون ابتداء من السنة القادمة على موعد مع صحيفة يومية جديدة يحاول اصحابها ان تدخل بقوة منافسة عالية

جريدة «الهيرالد تريبيون» العالمية، ومقرها باريس، وقعت مؤخرا اتفاقية مع جريدة «الديلي ستار» اللبنانية الناطقة بالانجليزية التي عادت للصدور بعد انقطاع دام عدة سنوات بسبب ظروف الحرب. وحسب هذه الاتفاقية، فستصدر بالتعاون بين المؤسستين جريدة يومية مشتركة بتمويل استثماري من «الهيرالد تريبيون» وصلت قيمته الى مليون دولار، توزع في البلدان العربية بشكل رئيسي، وتغطي قضايا المنطقة اساسا مع تركيز خاص على الشأن اللبناني.

ويصف المراقبون الاتفاقية الموقعة بين الطرفين بانها معقدة وتتناول كافة التفاصيل المتعلقة بالتوزيع والاعلان وموقع ودور كل من «الهيرالد تريبيون» و«الديلي ستار» في الصحيفة المشتركة.

ويتوقعون ان يكون لهذه الصحيفة تاثير كبير على الصحف الانجليزية التي تصدر في البلاد العربية سواء من حيث التوزيع او الاعلانات. وستدخل الى الاسواق العربية بقوة نظرا لضخامة التمويل والدعم اللذين ستحظى بهما، فضلاً عن انتشار الصحيفة الام وعراقتها.

في ندوة حول التمويل الخارجي للمراكز والمنظمات غير الحكومية

التقاء وجهات النظر حول ضمانات التمويل: العلنية والاستقلالية والديمقراطية الداخلية

يبدو ان الحوار الدائر الان في الاردن حول مراكز الدراسات وانشطة المنظمات غير الحكومية يشكل حلقة من حوار عربي اوسع حول نفس القضية، ولكن ربما في اطر مختلفة، ففي مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية هناك حوار دائر حول الموضوع وهناك قانون جديد في مراحله المتقدمة لتنظيم عمل الهيئات والمؤسسات غير الحكومية. وفي مصر هناك حوار دائر حول المحاور ذاتها ويترافق مع مشروع قانون جديد خاص بعمل هذه المؤسسات، كذلك في الاردن.

لقد ترافق انفجار الحوار حول هذه القضية مع اعادة البدء بالحديث عن الحريات العامة ومحاولة الحكومة سن قانون جديد يقيد من حريات التعبير والرأي.

والحوار الدائر الان في الاردن عن مراكز الدراسات وانشطة المنظمات غير الحكومية، يزداد حدة وسخونة وتتسع دائرة المشاركين والمهتمين به. اذ تمكن اصحاب الرؤية النقدية لممارسة المنظمات غير الحكومية ومراكز الدراسات من جذب انتباه واسع في اطار قضيتين: الاولى متعلقة بمصادر تمويل هذه المؤسسات، حيث هناك من يعتقد ان المموليين الاجانب لهم ارتباطات سياسية مباشرة مع دوائر معادية لمجتمعاتنا، والثانية متعلقة باداء وانشطة بعض المؤسسات غير الحكومية.

الا ان الذي غاب عن الحوار للان هو شمولية التصورات، والابتعاد عن تسجيل المواقف، كذلك الاستعداد لاعلان الخيارات وتحمل المسؤوليات بوضوح. وفي اطار توسيع دائرة الرؤية والتوصل الى نتائج واستخلاصات موضوعية حول هذه القضية عقد المركز العربي والدولي للدراسات الاعلامية ندوة بعنوان: «مراكز الدراسات: الدور – المشاكل – والافاق»، وذلك في مقر المركز مساء الاثنين ١٩٩٨/٩/٢١. وقد شارك في الندوة كل من:

القيادي الشيوعي البارز الدكتور يعقوب زيادين، الكاتب الصحفي الدكتور فهد الفانك، المحامية والسياسية اسمى خضر، الباحث، مدير مركز الاردن الجديد للدراسات هاني الحوراني، رئيس الجمعية الاردنية لحقوق الانسان الدكتور سليمان صويص، المخرج السينمائي فيصل الزعبي، وعدد من مندوبي مراكز الدراسات، منهم منار الرشواني عن المركز العلمي للدراسات السياسية، وياسين القيسي مندوبا عن المؤسسة العربية للدراسات، بالاضافة الى طاقم المركز.

وجرى الحوار التالي:

في البداية، تم التمهيد من خلال مداخلات سريعة لفريق المركز حول ارتباط مراكز الدراسات بالديمقراطية والحرية من حيث ان المراكز تساعد على تدعيم الديمقراطية من خلال كسر احتكار المعلومات والمعارف وتسهيل عملية الوصول للمعلومة المطلوبة، ليس فقط في الاطار الاحصائي، ولكن والاهم في الاطار النظري والمفهومي .. ومن جهة اخرى حاجة هذه المراكز للحد الادنى من الحرية حتى تستطيع ان تقوم بعملها وتطور ايجابياتها، كذلك مشكلة التمويل من حيث عدم قدرة مجتمعاتنا رغم نضجها بما يكفي لتمويل مثل هذه الانشطة، وتطور عملية البحث اذ لم تعد ممكنا وصولها الى تمارين كهواية في اوقات الفراغ.

التمويل الاجنبي

استحوذت قضية التمويل الاجنبي والعلاقة مع مموليين من الخارج على الجزء الاهم من الندوة.

الدكتور يعقوب زيادين، قدم مداخلة حول الموضوع اعاد فيها ما اعلنه مرارا من هواجس حول عدد كبير من الهيئات الدولية المانحة وارتباطها بمراكز سياسية ذات اهداف معادية لمصالح مجتمعاتنا، الا انه في الوقت نفسه اكد رفضه للانعزالية، واعترافه بعدم القدرة على العيش في عزلة، وعدم رفض التمويل كمبدأ ولكنه ركز على اهمية ان لا يصبح التمويل اداة لتنفيذ برامج، وتحقيق اهداف جهات معادية لشعبنا

المحامية اسمى خضر اضافت امكانية جديدة لبلورة الفكرة، حيث استعرضت الجانب القانوني لمؤسسات المجتمع المدني، ومراكز الدراسات، ولكنها اشارت في اطار التمويل ومن واقع تجربتها الخاصة لامكانية الحصول على التمويل من الخارج دون مخاطر بتوفر شرطين مركزيين.

١. الديمقراطية الداخلية للهيئات والمراكز التي تتلقى الهبات.

٢. العلنية في العلاقة بين المراكز والمنظمات غير الحكومية وبين الجهات المانحة.

الدكتور فهد الفانك رفض هواجس الدكتور زيادين، الا انه اقر باهمية توفر الشرطين اللذين ذكرتهما الاستاذة خضر. ونوه الى امكانية وجود علاقة سرية بين بعض مراكز التمويل ونشطاء محليين. واكد على ان الولايات المتحدة والدول الاوروبية تاخذ ما تريد من معلومات عبر المؤسسات الرسمية، ولديها ما يكفي من النفوذ. والاردن برفضه للتمويل يضحي بمبالغ ضخمة يجب ان لا يفرط بها. ولكنه اكد على اهمية العلنية ليس فقط لضمان ان تكون اهداف التمويل مقبولة، ولكن ايضا لضمان ان تصرف الاموال وتبذل الجهود في اطار تحقيق الاهداف.

وذكر الفانك ان موقف الدكتور زيادين يعكس خلافات تنظيمية في اطار الحزب الشيوعي اكثر مما تعكس تصورا وافيا حول الموضوع.

هاني الحوراني هاجم النظرية القائلة بان مراكز الدراسات تقدم لمراكز التمويل معلومات عن المجتمعات المحلية، لتوفرها للجميع ولتعدد امكانيات الحصول عليها بكلفة اقل بكثير. الا انه اكد ان الغرب واسرائيل هم الاقدر على الاستفادة من جهد مراكز الدراسات بسبب تقدمهم وعنايتهم واعتمادهم القراءة كمصدر من مصادر المعرفة، اضافة الى ان البعثات الدراسية ورسائل الدكتوراه تشكل مصدرا مهما جدا للمعلومات عن مجتمعات العالم الثالث.

الدكتور سليمان صويص هاجم طرفي الحوار حول التمويل الاجنبي حيث رأى ان هناك تجنيا ايديولوجيا من قبل رافضي التمويل الاجنبي، والطرف الثاني يشعر انه متهم ولا يطرح كل ما لديه. واكد ان مراكز الدراسات ومؤسسات المجتمع المدني ليست مصدرا من مصادر المعلومات للمموليين.

واكد ان الذين يطلقون الاتهامات جزافا ضد التمويل يقفون مع الحكومة في نفس الخندق، وطالب باعتماد الشفافية والعلنية في عمل مراكز الدراسات ومؤسسات المجتمع المدني، واكد على ان المعيار الحاسم هو في تمسك مراكز الدراسات والهيئات المختلفة باستقلاليتها، وما يعنيه ذلك من فقدان الاستقلالية والانحراف عن الاهداف المعلنة.

بدائل التمويل الخارجي

– الدكتور يعقوب زيادين تحدث عن امكانيات جمع تبرعات لتمويل انشطة خاصة حول الكثير من المواضيع واكد على اهمية خفض النفقات والاقتصاد بها وذكر عددا من التجارب التي تمكن القائمون عليها من جمع احتياجاتهم من مصادر محلية الا انه اقر بان مجتمعنا لم ينضج كفاية لتمويل انشطة وفعاليات مدنية

هاني الحوراني طالب بالتمييز بين الاحسان والعمل الخيري من جهة وبين تمويل مراكز الدراسات والبحث العلمي حيث وصف الاول بانه موسمي ومراجي ولا يؤمن الحد الادنى من احتياجات البحث، ومراكز الدراسات والبحث تحتاج الى ديمومة ومبالغ لا يمكن تامينها بهذه الطريقة

وقال إن الممول الاجنبي اكثر ديمقراطية ويبدي احتراما اكبر بكثير لاستقلالية مراكز الدراسات من المموليين المحليين مضيفاً ان التمويل المحلي موجود لكنه انتقائي ويخضع لامزجة شخصية غير متاح للجميع على اساس ديمقراطي وتنافسي حقيقي

– الدكتور فهد الفانك من جهته ذكر ان التمويل المحلي لا يذكر ولا يمكن الاعتماد عليه

التمويل الحكومي

الدكتور يعقوب زيادين طالب بالضغط على الحكومات حتى تمول مراكز الدراسات والابحاث المختلفة، ولكافة مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني

– الدكتور سليمان صويص اعتبر ان التمويل الحكومي هو الذي يحل الازمة في الاردن وهاجم منع التمويل وقال ان على الحكومة ان تتحمل المسؤولية وان لا تغض النظر عن مساعدات اجنبية ضخمة تدخل البلاد وتوجه الانظار لمؤسسات وتنظيمات صغيرة مضيفاً بان هذا السلوك يعبر عن رغبة الحكومة في السيطرة على المؤسسات الصغيرة او القضاء عليها واتضح من خلال الحوار ان هناك مصدرين لرفض التمويل الاجنبي:

الاول مصدره حكومي يسعى للسيطرة على منظمات وهيئات المجتمع المدني ومراكز الدراسات وحرمانها من التمويل الذي يعطيها قوة ويزيد من فعاليتها، ويمكن ان يكون لهذا الموقف عدة اسباب منها .. ان المنظمات غير الحكومية تاخذ من الاموال المخصصة للدولة وبالتالي تقلل من المساعدات التي تصل للحكومات وحقيقة ان التمويل الاجنبي لا يخضع لمدى انسجام الجهات الحاصلة على التمويل مع التوجهات السياسية للحكومات المختلفة .. كذلك فإن التمويل الاجنبي مفتوح للجميع وغير مقيد باعتبارات النفوذ السياسي والطبقي مما يزيد من حدة المنافسة التي تتعرض لها مؤسسات (مدعومة) للحصول على التمويل الخارجي.

والمصدر الثاني لرفض التمويل الاجنبي هو الموقف الوطني الذي يرى في قبول التمويل فقدانا للاستقلالية الذاتية لهيئات المجتمع المدني ومراكز الدراسات وتوريطها بتنفيذ اجندة وخدمة اهداف سياسات معادية.

وهذا الموقف ياتي من المعارضة الاقرب الى الراديكالية منها الى المعارضة الليبرالية .. وبالنسبة لهذا الموقف فان وقف التمويل الاجنبي يضعف المعارضة الليبرالية التي تقلق الحكومات من جهة ويشكل في نفس الوقت حاجز صدمات بين الحكومات والمعارضة الراديكالية.

استقلالية مراكز الدراسات ومؤسسات المجتمع المدني

اكد واتفق جميع المشاركين في الندوة على ضرورة استقلالية مراكز الدراسات ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة اكان ذلك في اطار تعاملها مع المموليين او في اطار السعي لتحقيق اهدافها .. واعتبرت واحدة من المعايير المهمة للحكم على مدى نجاح المراكز وعلى مدى التزامها باهدافها

وكيفية تحديد ومعرفة مدى الالتزام بالاستقلالية، تتاح من خلال ضمان العلنية والشفافية وتامين الديمقراطية الداخلية لعمل المراكز والهيئات المختلفة

اقتراح صيغ تنظيمية او تنسيقية لعمل المراكز والهيئات المختلفة

هاني الحوراني طالب بصياغة ميثاق شرف للخروج من تراشق الاتهامات، واكد استعداده وقبوله للرقابة والشفافية وطالب بان تلتزم جميع الاطراف بالعلنية، وقيامها بالاعلان عن انشطتها كافة.

المحامية اسمى خضر قالت انه من المناسب وضع وثيقة يتم التوافق عليها بالنسبة لمراكز الدراسات تؤكد حاجة المراكز للحرية، وتصون الالتزام بالاهداف والغايات المعلنة.

المعرفة والعلم والسياسة

المحامية اسمى خضر اشارت الى ان البحث العلمي والمعرفة العلمية اصبحتا من وسائل الصراع السياسي، حيث اصبح العلم يوجه سياسيا او احيانا توجهه جماعات مصالح او فئة محددة مثل الصراع الدائر الان في الولايات المتحدة لتحديد العلاقة بين التدخين والسرطان.

الاستقلالية

هاني الحوراني اشار الى ان الاستقلالية ممكنة اكثر في التعاون والتعامل مع التمويل الاجنبي حيث ان هناك عدم تدخل من الجهات المانحة في مسيرة البحث او نتائجه.

الدكتور فهد الفانك اكد على اهمية استقلال مراكز الدراسات والابحاث واهمية ان لا تتورط بعلاقات سرية او غير معلن عنها مع اي جهة ممولة ايا كانت. واعتبر ان احترام المركز لسمعته وحفاظه عليها شرط مهم لديمومته واستمراره .. واشار الى ان مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية حصل على تمويل من وزارة التخطيط الاردنية لاجراء دراسة حول البطالة .. ولما جاءت النتائج مختلفة مع ما كانت تريده الوزارة ماطلت في الدفع.

الباحث جمال الطاهات من فريق مركز الدراسات الاعلامية عقب على هذه النقطة، قائلا: اثيرت مسالة التمويل على الحوار بشكل غير صحي، ولا بد من العودة للحديث عن الدور الاجتماعي والثقافي والعلمي لمراكز الدراسات، اذ ان الدور المطلوب من مراكز الدراسات هو الاساس الذي يعطي شرعية لمراكز الدراسات لتحصل على تمويل، هذا من جهة ومن جهة اخرى فان تحديد دور مراكز الدراسات يبلور معايير واضحة لاختيار مصادر التمويل وبالتالي قبول او رفض التعامل مع الجهات الممولة

دعوات لتشجيع التمويل المحلي ودفع المراكز للتخصص والتنسيق بينها

ويضيف الطاهات بان دور مراكز الدراسات الاساسي هو في الانحياز للعلم والتقدم، والذي يبدو ان هذا المفهوم، حتى عند بعض المشاركين في هذه الندوة، ما يزال غائما. فليس هناك اكثر من علم واحد كما اشار البعض. ولكن المنهج العلمي واليات التحليل والفهم العلمي هي التي قد توصل الى نتائج متضاربة وغير متفق عليها. واستمرار الحوار العلمي هو الذي يمكن من الوصول الى اتفاق. فالعلم ليس نتائج ولكنه طريقة، واستقرار هذه الطريقة وانتصارها لم يتم بسهولة بل استهلك شهداء على مدار عدة قرون من الصراع مع الجهل والتخلف واليات التفكير المتخلفة.

وطالب الأستاذ الطاهات مراكز الدراسات وهيئات المجتمع المدني دورها ليس فقط بانحيازها لوجود الضمانات القانونية للحرية وحرية الراي بالذات، بل ايضا بانخراطها بشكل فاعل في مختلف الانشطة التي من شانها تامين الانحياز للتفكير العلمي كمنهج وطريقة.

الحكومة ومراكز الدراسات

الاطار القانوني والتحديد الدقيق لمفهوم مراكز الدراسات

المحامية اسمى خضر اعتبرت ان القانون العثماني للجمعيات والصادر عام ١٩٠٩ اكثر ديمقراطية وتقدمية من كل القوانين التي لحقته، اذ بموجب هذا القانون تعتبر الجمعية مسجلة اذا تقدم سبعة اشخاص بطلب لتسجيل الجمعية لدى كاتب العدل.

وذكرت بأن الحكومات عبرت عن رغبتها بالسيطرة على هذه الانشطة عبر سن قوانين جائرة بحق مؤسسات المجتمع المدني، وقالت بان اسوأ ما تتصف به القوانين الجديدة ليس فقط الرقابة المباشرة للحكومات على مؤسسات المجتمع المدني، وباشتراط موافقة الوزير المختص على انشطة مؤسسات المجتمع المدني، بل بإعطاء سلطات تقديرية للوزراء، وباستثناء مؤسسات خاصة لا تخضع لرقابة الوزراء وتحصل على ٦٠٪ من مجموع التمويل الاجنبي فان جميع هيئات المجتمع المدني تحتاج الى موافقات مسبقة للبدء بانشطتها.

وفي هذا الاطار اكدت المحامية اسمى خضر ان منع التمويل في الاردن لم يكن بسبب رغبة الحكومة وقف النفوذ الاجنبي في الاردن، او مواجهته وانما رغبة في اقصاء مؤسسات المجتمع المدني، والسيطرة على مراكز الدراسات ومنعها من اداء دورها التنويري والديمقراطي.

المخرج فيصل الزعبي اشار الى غياب تعريف واضح لدور مراكز الدراسات وهيئات البحث العلمي، منوهاً ان اهم دور لهذه المراكز في اتجاه الاصلاح والتغيير والتطوير هو في الكشف عن الحقائق ونشر المعلومات الضرورية، حيث ان اخفاء المعلومة او الحقيقة لا يخدم الا الابقاء على الوضع الراهن. «فدائماً كانت المعرفة تقدمية وكان الجهل محافظا».

ولكن من الضروري السؤال عن طبيعة المعلومة التي تقدمها مراكز الدراسات وسياقاتها .. «فهل تقدم المعلومات في سياق العادة والتكرار ام في سياق الحاجة والكشف؟». واضاف السيد الزعبي: والذي يمكن من تحديد مفهوم مراكز الدراسات هو تخصصها وتوضيح اهدافها ومهامها وهذا يضمن استقلاليتها ايضا. اذ لا يمكن ولا يسهل على المختص «الا في سياق بيروقراطي» ان يقوم بتقديم نتائج غير صحيحة او غير قابلة للفحص علميا ....

مقترح لتطوير العلاقة مع الغرب – التعاون من غير تبعية

و قدّم المخرج فيصل الزعبي اقتراحا لاعادة تنظيم العلاقة بين مراكز الدراسات المحلية والجهات الممولة يقوم اولا على تطوير مفهوم مراكز الدراسات بحيث تصبح مراكز متخصصة، فليس هناك (حسب تعبيره) مركزا للدراسات يقوم ببحث كل شيء. ثم بعد تحديد الاطار الواضح للتخصص يمكن العمل على صياغة نظام – للشراكة البحثية – او نظام للمرابحة المعرفية العلمية. وهذه تكون بانشاء نظام تعاون بين مراكز بحث وطنية متخصصة مع نظيرات لها في اي مكان بالعالم .. وهذا لن يمنع او يلغي امكانية ان يستمر السياسي في توظيف العلمي ولكنه يؤمن وضوح العلاقة وحدودها .. ولا يضع الباحث الوطني تحت رحمة جاهل اخر ياتي مسلحا باموال مؤسسة غربية .. فالباحث الوطني يريد ان يتحرر من سطوة وجهل المسؤول والمالك المحلي ليس ليقع في براثن جاهل اخر.

وعليه يصبح المطلوب من مراكز الدراسات ان تكون حلقة وصل بين الباحث الوطني او المحلي مع نظرائه في العالم الخارجي عبر نظام من الشراكة البحثية او المرابحة العلمية او المدنية.

وهذا يتطلب ليس ادانة جوفاء للغرب وانظمة التمويل الراهنة التي يعتمدها بل تطويرا جادا وعميقا لمراكز البحث الوطنية بما يمكنها من القيام بدور جليل وتاريخي.

نقاط مشتركة وباستعراض عام لاهم وقائع الندوة ومحاضرها يمكن القول إن المجتمعين خرجوا بالاتفاق على النقاط التالية:

١. التمويل الاجنبي غير مرفوض على اطلاقه. هناك ضمانات ضرورية ومعايير مهمة لاختيار التمويل المناسب من غير المناسب. اهمها، الاستقلالية والعلنية والديمقراطية الداخلية.

وجود صيغة تنظيمية او تنسيقية بين مراكز الدراسات يخفف العبء ويضمن حدا اعلى للشفافية والعلنية.

الحكومة لم تكن معنية بوقف النفوذ الاجنبي او مقاومته عند محاولتها منع التمويل الخارجي، وانما كانت معنية بتدعيم سيطرتها على مراكز الدراسات او حتى الغاء الظاهرة وان امكن التخلص منها.

التمويل الداخلي غير ممكن دون ان يكون حكوميا وقائما على اساس من الوضوح والشفافية والعلنية في التوزيع.

تقييم عام

نجحت المجتمعات العربية في ادخال تقنية المنظمات غير الحكومية الى واقع الحياة الاجتماعية والسياسية، الا ان هذه الخطوة كغيرها من الخطوات لن تستمر في التطور بشكل تلقائي ودون ردود فعل تنشأ عن تعاظم دور وامكانيات المنظمات غير الحكومية في المجتمع العربي.

فمن جهة فان النجاح المحدود والجزئي نبه الى اهمية الفكرة وامكاناتها اما عدم الكفاءة في كثير من الاحيان فقد فتح المجال لمحاصرة الفكرة، ويمكن القول ان الحوار الدائر الان في كل من مصر والاردن وفلسطين حول الموضوع له علاقة برغبة النخب الحاكمة في الهيمنة على اداء واموال وفرص المنظمات غير الحكومية. ويمكن رصد عدة عوامل في هذا واهمها هي:

١. ازدياد حجم وعدد المنظمات غير الحكومية، واتساع دائرة نشاطها، مما اضفى على الفكرة اهمية لم تكن مكتشفة من قبل النخب الحاكمة قبل ذلك. وكانت فكرة المنظمات غير الحكومية مرهونة بصيغ متخلفة للعمل الخيري، اضافة الى ظهور اشكال من الهيئات المحلية التي تخضع مباشرة لرقابة وزارات مختصة. وبالتالي بدأ يتشكل احساس لدى اجهزة الحكم ان المنظمات غير الحكومية واحدة من مصادر عدم الاستقرار ومن ادوات تهديد استمرار الاوضاع، وخصوصا ان انشطة المنظمات غير الحكومية بدات تطال الممارسات السياسية للدولة.

٢. النجاحات المحدودة التي حققتها بعض المنظمات غير الحكومية، وبعض مراكز الدراسات لفت انظار الراي العام لها، وزاد من دورها الجماهيري والسياسي والاقتصادي، اضافة الى لجوء الكثير من مراكز الدراسات والمنظمات غير الحكومية للاعلام من اجل تاكيد الانجاز وانتزاع بعض الاعترافات بالقدرة التفهيمية الاولى للفكرة من حيث اثرها المحتمل على ديمومة الحال على ما هو عليه، ولكنها ايضا فتحت شهية بعض مراكز القوى للتقرب من الراي العام والاعلام عبر هذه المنابر.

٣. التطور المالي والنضج الذي تحقق للمنظمات غير الحكومية اضافة الى بعض النجاحات التي حققتها المنظمات غير الحكومية في المنطقة، وفشل الحكومات المتكرر على اكثر من صعيد، جعل من مراكز الدراسات والمنظمات غير الحكومية منافسا للحكومات في بعض الجوانب. وتقاطع انشطتها مع انشطة حكومية مختلفة.

٤. زيادة الامكانات المالية المتاحة لمراكز الدراسات والمنظمات غير الحكومية فتح شهية مراكز القوى في السيطرة على احد مصادر (الريع) او (الدخل). ومن غير المستبعد ان تصبح رخص مراكز الدراسات والمنظمات غير الحكومية قابلة للبيع والشراء والتاجير كما هي الان رخص سيارات التاكسي

ولكن يبدو ان المنظمات غير الحكومية ستهزم في اغلب الدول العربية باستثناء فلسطين، ليس فقط بسبب قوتها الراهنة، ولكن بسبب ضعف ما يمكن تسميته بالنخب الحاكمة في المجتمع الفلسطيني، ولتداخل التوزيع بين النخب الحاكمة وجسم المنظمات غير الحكومية وانفتاح كلا الاطارين عبر قنوات اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة. وهذه ليست هي الحال في الاردن ومصر وكل المؤشرات تؤكد على ان الذي ما زال يحمي مراكز الدراسات والمنظمات غير الحكومية فيهما، هو عدم رغبة النخب الحاكمة في شطب او الاطاحة بالفكرة، ولكنها تسعى للسيطرة عليها كمصدر من مصادر (الريع) الذي يجلب مساعدات من الخارج ومصدرا من مصادر استقطاب اهتمام الراي العام.

٥. والسبب الاخير في الازمة الراهنة واحتماليات الهزيمة في مصر والاردن، هو عدم كفاءة الكثير من القائمين على المنظمات غير الحكومية، مما ورطهم بشكل صبياني بانشطة ذات سمعة سيئة جماهيريا، وعدم استعدادهم لتحمل النتائج والانحياز للمضامين الثقافية والسياسية لهذه الانشطة.

وهم ببساطة انكروها او تخلو عنها، مما عمق من فرصة ادانتهم جماهيريا.

ولكن قد يكون الذين يخوضون جماهيريا الحرب المقدسة ضد المنظمات غير الحكومية ومراكز الدراسات غير شركاء في حصد نتائج هزيمة البنية الحالية لهذه المنظمات، اذ سيتم انتقالها الى قائمة الاحتكارات الكبرى للنخب الحاكمة .. ويعلم الله اجركم.

بداية انتصار يضمن الاستقلالية

تنظيم عمل المنظمات غير الحكومية في فلسطين

سوزان رغي *

لقد لعبت المنظمات الفلسطينية غير الحكومية دورا مهما في توفير الخدمات للمجتمع ومقاومة الاحتلال خلال السنوات الثلاثين الماضية: «لقد لعبت دور الحكومة الوطنية في غياب الهياكل الوطنية»

يبدو ان المنظمات الفلسطينية غير الحكومية قد حققت انتصارا كبيرا في اعقاب حملتها لضمان تشريع ديمقراطي ومتكافئ. ففي استخدام مشروع قانون صاغته «شبكة المنظمات غير الحكومية»، وحملة ضغط فعالة وزيادة الوعي، ضمنت حركة المنظمات غير الحكومية الموافقة على التشريع، في اول قراءة له، الذي يمنح قوة ضغط ديمقراطية كبيرة للمنظمات، مما يشكل دفعة قوية لتطوير المجتمع المدني.

ان الحدث ربما يشكل انجح تجربة ديمقراطية للمجلس التشريعي الفلسطيني والنشطاء، الامر الذي جعل شبكة المنظمات الفلسطينية غير الحكومية تعرب عن سرورها من المجلس التشريعي، كما ورد في أحدث نشرة لها:

.. اظهرت هذه التجربة ان اعضاء المجلس يملكون الرغبة والنية والحماس لمساعدة مناطقهم الانتخابية على صعيد القاعدة، في حال ما اظهرت هذه الدوائر، بدورها، الحماس والالتزام والقدرة المطلوبة لخلق الاثر المطلوب».

لقد لعبت المنظمات الفلسطينية غير الحكومية دورا مهما في توفير للخدمات للمجتمع ومقاومة الاحتلال خلال السنوات الثلاثين الماضية. «لقد لعبت دور الحكومة الوطنية في غياب الهياكل الوطنية»، قال مصطفى البرغوثي، وهو واحد من قادة فتح البارزين واحد النشطاء في المنظمات غير الحكومية، لذلك ليس امراً مثيراً للدهشة ان السلطات، قبل اوسلو وبعدها، قد عايشت القصة عندما اصبحت رفيقة في العمل.

وقد اسست «شبكة المنظمات غير الحكومية» في عام ١٩٩٣ تحسبًا لهذه المصاعب، وكانت احدى مهامها الكبيرة اصدار قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الاجتماعية، وتعتبر قضية اقامة العلاقة القانونية السليمة بين المنظمات غير الحكومية والسلطة الفلسطينية قضية حاسمة بالنسبة للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية، وتصف رنا بشارة، مديرة الشبكة، هذا المبدأ على النحو التالي: «ان تصورنا يتمثل في علاقة تنسيق مع السلطة الفلسطينية على جميع الاصعدة، من النظرية الى التطبيق الى التقييم. لكننا ايضا نرى ان على المنظمات غير الحكومية ان تتمتع باستقلال اداري».

منذ عام ١٩٩٤، كانت السلطة ومجتمع المنظمات غير الحكومية يستعدان للمواجهة الحتمية حول التشريع، وقد اشتركت وزارات مختلفة ولجنة توجيه وزارية والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والتعمير، في وضع الاطر المستقبلية للعلاقات بين المنظمات غير الحكومية والسلطة الفلسطينية وكان هنالك فوضى نتيجة اندفاع الحكومة نحو النظام، وفي الايام الاولى، تم ادخال اجهزة المخابرات في العملية ووجد بعض العاملين في المنظمات غير الحكومية انفسهم امام استبانات تطلب المعلومات عن انتماءاتهم السياسية، اذ تطلب منهم ان يكتبوا تقارير شخصية عن حياتهم.

وبينما كانت اللجنة الوزارية تعقد مشاورات لاعداد مشروع قانون تنظيم المنظمات غير الحكومية، فان شبكة المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع اتحاد الجمعيات الخيرية كانت تفعل الشيء ذاته وفي حزيران، بدا المجلس التشريعي بمناقشة مشاريع القوانين المختلفة جدا، والتي وضعها الجانب الحكومي وغير الحكومي.

ومن خلال اجتماعات مع لجان المجلس التشريعي وجماعات من اعضاء المجلس في كل انحاء المناطق الفلسطينية، ضمنت شبكة المنظمات غير الحكومية ان جميع اعضاء المجلس كانوا يدركون اهمية الاستقلال الذي كانت الشبكة تسعى اليه، من خلال القانون الجديد

وكان يتم اطلاع الاعضاء باستمرار على مواقف المنظمات غير الحكومية، ازاء مواد قيد النقاش، وبينما كان الموضوع خاضعاً للنقاش في المجلس، كان ممثلو المنظمات غير الحكومية موجودين دائما، يعطون اللاحظات للاعضاء لضمان ان يكونوا على دراية باهمية كل امر على حدة. كانت احدى القضايا المهمة بالنسبة لحركة المنظمات غير الحكومية تتمثل في الجهة التي ينبغي على هذه المنظمات ان تسجل نفسها لديها، فالمنظمات اقترحت ان يتم التسجيل عند كاتب العدل ثم وافقت الشبكة فيما بعد على نسخة مشروع القانون الوزاري بان يتم التسجيل لدى وزارة، لكن اية وزارة؟ وبرزت الخيارات المتمثلة في وزارة العدل او وزارة الداخلية

تقول رناد قبج، منسقة برامج المنظمات الفلسطيبية غير الحكومية «لقد ضغطنا بشدة لان يكون التسجيل لدى وزارة العدل، ونجحنا».

وكان التصويت ٣٤ صوتا مقابل اثنين

لقد استندت معارضة الشبكة للتسجيل لدى وزارة الداخلية على علاقات هذه الوزارة بالجهاز الامني، وقد تحدث عضو المجلس التشريعي، رياد ابو رياد، عن قلق الشبكة وقال بعد التصويت «في ضوء الظروف التي نعيش فيها الان، وما يقال عن تدخل اجهزة امنية معينة في أمور ليست من اختصاصها، ولابقائها بعيدة عن امكانية التدخل، ولكونها مرتبطة بوزارة الداخلية، فقد كان القرار بالتسجيل لدى وزارة العدل افضل خيار

ان الدور الذي لعبته الشبكة في ضمان قبول هذه المادة قد اشارت اليه «الا سلامة من اللجنة السياسية للمجلس التشريعي. فقد قالت لصحيفة «الايام» ان اللجنة وقد استوحت من مشروع شبكة المنظمات غير الحكومية، قد جمعت اقتراح المنظمات الفلسطينية غير الحكومية مع اقتراح اللجنة الوزارية، وتوصلت الى وجوب تأسيس دائرة في وزارة العدل بهدف تسجيل المنظمات غير الحكومية

وهنالك نجاحات اخرى سجلتها الشبكة، ومنها المادة الاولى التي تعلن حق المواطنين الفلسطينيين في ممارسة الحرية الاجتماعية والثقافية والمهنية والعلمية، بما فيها الحق في اقامة وتسيير الاتحادات والاتفاقيات المجتمعية

وأوردت شبكة المنظمات غير الحكومية قضايا جمع التبرعات، حيث تتمتع المنظمات بحرية في هذا العمل دون الحصول على اذن من الوزارة، وتعديل المادة الواردة في مشروع القانون الوزاري التي كانت ستعطي لممثلي الحكومة الحق في التفتيش في مباني المنظمات غير الحكومية

لكن الشبكة حذرة ازاء القول ان حملتها نجحت حول هذه النقطة: «لقد حققنا ٨٠٪ مما نريد، لكن هنالك بضع مواد تحتاج الى مراجعة» قالت قبج.

وما زالت الاجتماعات تعقد بين لجان المجلس التشريعي والوزراء لمناقشة المواد الواردة في مشروع القانون الحالي، التي ترغب المنظمات غير الحكومية في تعديلها او تغييرها او توضيحها، وهي تشمل حق الناس في حضور اجتماعات الجمعية العامة للشبكة، حيث تشعر المنظمات غير الحكومية ان مثل هذه الاجتماعات ينبغي ان تكون مغلقة، والمادة التي تقول ان مجلس الادارة ينبغي ان يكون من ٧-١٣ عضوا، حيث تشعر المنظمات غير الحكومية ان المجلس ينبغي ان يتكون من ٣-١٣ عضوا، والمادة التي تنص على حق وزير العدل في حل منظمة غير حكومية. حيث تشعر المنظمات غير الحكومية ان حل الوزير للجمعية ينبغي ان يأتي نتيجة انتهاك هذه الجمعية لانظمتها الداخلية التي تضعها هي، او بقرار من جمعيتها العامة.

ان الاهتمام بهذا القانون بعينه والذي ابداه المجلس التشريعي قد منح المنظمات الفلسطينية غير الحكومية واعضاء المجلس الثقة بان ياسر عرفات سوف يوافق على القانون، لكن هنالك مخاوف من ان يحدث بعض التأخير وقد اعرب بعض الاعضاء عن اهتمام كبير في الضغط على عرفات، اذا ما اجل المصادقة على القانون

تقول راوية الشوا: «اقترح ان تتم الموافقة على القانون بقراءة نهائية بعد ستين يوما من يوم الموافقة عليه من قبل المجلس، وفق القانون الاساسي، الذي وافق عليه المجلس لكنه لم يصادق عليه»

ان التزام مجتمع المنظمات غير الحكومية واعضاء المجلس التشريعي بحل ديمقراطي لهذه القضية، واضح، كما ان اطار العمل الديمقراطي للمنظمات غير الحكومية مرسوم على الورق، لكن حتى لو جرى التصويت على القانون حسب الأصول، فانه يظل علينا ان نرى فيما اذا كان قانون المنظمات غير الحكومية سيعامل باحترام من قبل الجهاز الحكومي.

* ميدل ايست انترناشونال

تحالف ديناميكي جديد بين الدولة والمنظمات غير الحكومية في مصر

ستيف نيغوس *

في عام ١٩٩٤ اطلقت الحكومة المصرية وعدا ضمنيا للمثقفين المصريين: لن تستطيعوا تغيير من يمسكون بزمام السلطة هنا لكننا سنسمح لكم بالمشاركة في تغيير المجتمع.

كان ذلك في السنة التي عقد فيها مؤتمر الامم المتحدة حول السكان والتنمية في مصر اعترافا بحملة تخطيط اسري اوصلت النمو السكاني السنوي الى معدلات يمكن التعامل معها ١ر٢٪ مقابل ٨ر٢٪ في العقد السابق. الا ان نجاح حملة الحكومة كانت الى حد كبير نتيجة عمل المنظمات غير الحكومية والتي وصلت الناس والمجتمعات بشكل لم يستطع جهاز الدولة ان يفعله.

وقد انهال النظام بالثناء على المنظمات واصبحت عبارة «المجتمع المدني» العبارة الطنانة لتحالف ديناميكي جديد بين الدولة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وكان وزيرا الصحة والسكان حريصين على حضور مؤتمراتها، واعلنت السيدة الاولى، سوزان مبارك نفسها راعية لها. ولم تكن الدولة مرتاحة تماما ازاء الحركة وكانت تصر على ان مصر ليست في حاجة لحركات لحقوق الانسان وغضبت من علاقاتها القوية مع المنظمات الاجنبية، كما انها لم تكن راضية على الانتقادات التي وجهتها كثير من النشيطات لختان الاناث لكنها كانت تدرك الانتباه العالمي الذي كانت الحركة تحظى به، ونظرت في السماح لها بالمشاركة في هذا المجد.

مقابل ذلك، طلبت حركة المنظمات غير الحكومية خدمة كبيرة واحدة: تعديل القانون (٣٢) الصادر عام ١٩٦٤ والذي يستدعي تصريحا خاصا من وزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق وضع المنظمات غير الحكومية، وهو وضع نادر منحه، فقد كانت منظمات كثيرة تعمل ببساطة كشركات مدنية وقد سمح لها هذا بالقيام بمعظم عملها، لكنه تركها على ارضية قانونية مهزوزة فيما يتعلق بالضرائب ووضعها بعد وفاة مؤسسيها الاصليين او موتهم. وقد قالت الحكومة انه لا يوجد اي مشكلة في هذا وسوف نغير القانون.

في شهر ايار بدات المسودة الاولى لبديل الحكومة للقانون (٣٢) بالانتشار في مجتمع المنظمات غير الحكومية، فاصيب المجتمع هذا بالرعب، فمع ان البديل قد سهل متطلبات التسجيل - الاعلان عن وجود المنظمة واذا لم يرد اي اعتراض من وزارة الشؤون الاجتماعية خلال ٦٠ يوما - فان المنظمة مجازة، فان البديل قد ابقى على جميع صلاحيات الوزارة على تلك المنظمات التي سجلت نفسها، وتستطيع الحكومة ان تضيف او تشطب الاعضاء. وتستطيع ان ترفع قضية لحل المنظمة باسرها، ويطلب اذن الوزارة حتى تتلقى اموالا اجنبية وهي شريان حياة كثير من الجمعيات المصرية وبخاصة حركات حقوق الانسان.

والاسوا من ذلك، انها تغلق مهرب المنظمة، فاية منظمة تتصرف «كجمعية» دون ان تعلن نفسها «كجمعية» تعتبر كاذبة بشكل جنائي.

تخشى الحركات من ان تستغل الحكومة هذه الفقرات، ان لم يكن لاغلاق المنظمات التي لا ترضى عنها، يكون ذلك لتربيطها بالتشريع.

يقول ناصر عبد الرازق من مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان : بدلا من ان نعمل في الشوارع فاننا سنكون في المحاكم، وسيكون علينا ان نؤسس وحدة قانونية جديدة للمنظمات غير الحكومية التي تواجه المتاعب مع هذا القانون.

يقول عبد الرازق واخرون ان اكبر مشكلة ازاء القانون تتمثل في فلسفته باسرها.

وتقول سوزان فايد من مركز نديم لضحايا التعذيب: انه يدل على انهم يريدون ابقاء المنظمات غير الحكومية تحت سيطرة الحكومة.

«لقد سمعت مسؤولين يشيرون الى هذا القانون على انه مستنير وهذا شيء مثير للدهشة»، يقول شخص اخر فضل عدم ايراد اسمه.

ان مسودة القانون اكثر تضييقا لان كثيرا من المنظمات غير الحكومية اعتقدت ان مجتمعا مدنيا اكثر اتساعا يمكن ان يكون بديلا لغياب نظام حزبي سياسي مجد، ففي عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ طلبت الدولة من مثقفي مصر ان يدينوا الارهاب والحركات الاسلامية - في مقالات صحفية، في السينما وفي التمثيليات، وفي التجمعات الشعبية، والندوات المهنية، وفي كل مكان تدعى اليه للقيام بذلك، فقد استجابت الطبقة المثقفة لذلك.

ومقابل ذلك وعدت الحكومة «بحوار وطني» اعتقد الكثيرون انه سيكون ورشة عمل لانتخابات اكثر نزاهة، وتسجيلا اسهل للاحزاب والاصلاحات السياسية الاخرى، وبدلا من ذلك فان وفود المعارضة، قد طغى عليها الموالون الحكوميون الذين تم انتقادهم، ولم تخرج تلك الاجتماعات باية نتيجة، لكن بعد بضعة شهور، بدا المؤتمر واستنتجت الطبقة المثقفة انها اذا لم يسمح لها بالمنافسة الجادة على السلطة فان عمل المنظمات الحكومية يمكن ان يكون مكافاة تثير العزاء.

ان المعارضة غير العنيفة، والصحافة والمنظمات غير الحكومية اعتادت على اعتبار نفسها محمية الى حد معين، في ضوء رغبة الرئيس مبارك في الحفاظ على مصداقيته كداعية للديمقراطية لكن يبدو انه يريد التخلي عن كل هذا لاسكات ناقدي الحكومة واذا لم يحدث شيء لتغيير رايه فان حرية التعبير عن الافكار وتشكيل الجمعيات وانخراط المرء في الحياة العامة في مصر سوف تتقلص بشكل مستمر.

* مراسل مجلة ميدل ايست انترناشونال اللندنية في القاهرة

وظائف الاعلام العولمي بين الشمال والجنوب

عواطف عبد الرحمن *

> تشير الدراسات الى استفادة العولمة من استمرار النظام الاعلام العالمي الراهن الذي يتسم بالخلل وأوجه التفاوت الخطيرة، سواء على المستويات المحلية أو العالمية، والتي تتمثل في الانسياب غير المتوازن للمعلومات، مع رسوخ الاتجاه الرأسي الأحادي الجانب للإعلام من الشمال الى الجنوب، من المراكز الى الأطراف، ومن الحكومات الى الأفراد، ومن الثقافة المسيطرة الى الثقافات التابعة، ومن الدول الغنية تكنولوجياً في الشمال الى الدول الأفقر في الجنوب.

منذ نهاية السبعينيات بدأت الدول الصناعية المتقدمة تشهد تغيرات جذرية في وظائف الاعلام، متواكبة مع التغيرات النوعية في تكنولوجيا الاتصال والثورة الهائلة في مجال المعلومات وتقنياتها وتحولها الى سلطة عليا. وظهرت تيارات فكرية جدية في سياق التغيرات العلمية والتكنولوجية التي شهدتها دول الشمال، سواء في مجال الاقتصاد او المجال الاجتماعي والثقافي، وكان لها مردود في مجال الإعلام والاتصال وعلاقته بالعالم المعاصر، اتاح لنا الكشف عن التغيرات العميقة التي طرات على العلاقة بين النخب المثقفة التي تقوم بانتاج المعرفة والثقافة، وبين القوى الاجتماعية التي تستهلكها. كما ان التغيرات الشاملة التي طرات على نظم وإدارة تكنولوجيا الاتصال، خصوصاً في مجال الإعلام المرئي والمسموع خلال حقبة الثمانينيات في كل من اوروبا الغربية والولايات المتحدة مضافاً اليها انهيار الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية وما تبعها من مناقشات حادة حول دمقرطة الاعلام في هذه الدول. كل ذلك في مجمله، ادى الى احتدام النقاش حول الادوار الجديدة للاعلام سواء في المجال السياسي او الثقافي والاجتماعي. والواقع ان هذه المناقشات لم تعد مجرد امر كمالي، خصوصا بعد ان شهدت العقود الاخيرة ظهور رؤى عدة وتصورات نقدية عن دور الاعلام والاتصال في حياة الافراد والمجتمعات، وكشفت هذه الرؤى عن الطبيعة المركبة للاعلام وتداخل الادوار التي يقوم بها. اذ اصبح الاعلام يشغل موقعا مركزياً في الاستراتيجيات والسياسات التي تستهدف اعادة بناء المجتمعات المعاصرة، سواء في الشمال ام في الجنوب، وقد يكون ذلك اكثر وضوحاً في المجتمعات الصناعية المتقدمة حيث يبرز دور الاعلام في اعادة توزيع مراكز القوى السياسية والاجتماعية والقوى المضادة. ويبدو ذلك جلياً في مختلف المواقع، بدءاً بالاسرة والمدرسة والمصنع والمستشفى، ثم مواقع العمل والترفيه على مستوى الاقاليم، ثم مستوى الدولة ككل.

وفوق ذلك اصبح الاعلام مسؤولاً عن الادوار الحاسمة في تدويل او عولمة الاقتصاد والثقافة، اذ يبرز دوره كمحرك رئيس في خلق وتشكيل منظومة العلاقات الدولية سواء على المستوى الرسمي (الحكومات والانظمة) أو المستوى الحضاري (بإعلاء شأن ثقافات معينة على حساب ثقافات اخرى). ولعل اخطر هذه الادوار ما يقوم به الاعلام في تشكيل انماط معينة من السلوك الانساني وتهميش انماط اخرى من خلال لغة الصورة ورموزها.

ادركت الحكومات في دول الشمال الصناعي المتقدم اهمية الادوار الجديدة التي يمكن ان تقوم بها وسائل الاعلام كبديل للممارسة الديمقراطية، خصوصا بعد ان احتل الاعلام المساحة المخصصة لممارسة الفعل الديمقراطي، اذ اصبحت هذه المساحة هي ذاتها المخصصة للاعلام، ولذلك لم يعد الاعلام يمثل السلطة الرابعة او الخامسة، بل اصبح يشغل المجال الشفاف بين الفعل السياسي والثقافي ورد الفعل الجماهيري. ومن هنا اصبح ينظر الى الاعلام باعتباره المعيار الذي تقاس به كفاءة الاداء السياسي والاقتصادي للنظم المعاصرة.

واذا كانت العولمة تسعى الى صوغ ثقافة كونية شاملة تغطي مختلف جوانب النشاط الانساني وتتطلع الى خلق الانسان العالمي المبرمج ذي البعد الواحد المؤمن بايديولوجية السوق العالمية والمتوحدة مع مصالحها ورموزها وشعاراتها، فإن ذلك ما كان ممكناً أن يتحقق الا بفضل الثلاثي التكنولوجي الصاعد الذي يعمل في تناغم وتكامل غير مسبوقين ويضم، حسب ترتيب الاهمية كلاً من وسائل الاعلام «السمعبصري»، وشبكات المعلومات، والطريق السريع للمعلومات والاتصال. ولذلك اصبحت السيطرة الكاملة على صناعة الاتصال والمعلومات والإتصالات اللاسلكية شرطاً رئيساً لضمان التحكم الكامل من جانب الشركات العملاقة في السوق العالمية. فالامبراطوريات الفضائية اصبحت المصدر الجديد لانتاج وصناعة القيم والرموز وادوات تشكيل الوعي والذاكرة الانسانية والوجدان والذوق. وتقوم بتقديم مغلفات ثقافية محكمة الصنع لتضمين منظومة جديدة من القيم تدور حول تشجيع النزعة الاستهلاكية وغرس قيم الانانية والفردية والروح النفعية. ولعل إلقاء نظرة على خريطة الفضائيات والمعلومات، يوضح لنا حقيقة الادوار الجديدة التي يقوم بها الاعلام لإرساء دعائم العولمة والترويج لايديولوجيتها

وتشير خريطة الفضائيات التي تسيطر عليها كل من الولايات المتحدة واليابان والدول الاوروبية، الى انه يوجد في العالم ١٫٢٦ بليون جهاز تلفزيون منها ٢٠٠ مليون جهاز بالكابل، وحوالي ٦٠ مليون مرتبطة بمجموعة رقمية، ويبلغ حجم صناعة الاتصال الف بليون دولار، ستتضاعف في العام ٢٠٠٠، وهي تشكل حالياً ١٠ في المئة من التجارة العالمية.

اما الخريطة المعلوماتية فتشير الى وجود ٢٠٠ مليون جهاز كمبيوتر منها ٤٥ مليون جهاز مرتبطة «بالانترنت». ويرى البعض ان شبكة «الانترنت» ستتجاوز قوتها شبكة الهاتف العالمية بحيث يصبح عدد مستخدميها ما بين ٦٠٠ مليون وبليون شخص بحلول العام ٢٠٠١ وهناك صراع وتنافس ضار بين شركات الاتصال الاميركية واليابانية والاوروبية التي تسعى الى خلق مجموعات متكاملة من شركات الاتصال والمعلومات ذات المستوى العالمي.

واذا كان من الضروري ان نميز بين موقع الاعلام والاتصال على خريطة السوق العالمية وبين دوره في توحيد العالم لمصلحة القوى المتحكمة في العولمة، فإن علينا ان نشير تفصيلياً الى أدوار ووظائف الاعلام العولمي وذلك على النحو التالي:

اولاً: في ظل صعود الاعلام «السمعبصري» اصبح هو المؤسسة التربوية والتعليمية الجديدة التي حلت مكان كل من الاسرة والمدرسة، والتي تقوم بدور اساسي في تلقين النشء والاجيال الجديدة، المنظومة المعرفية المنزوعة من سياقها التاريخي، والقيم السلوكية ذات النزعة الاستهلاكية، والتي تروج باشكال متنوعة لمصالح السوق العالمية وايديولوجيتها. من خلال هذه الوظيفة، يمارس الاعلام اخطر أدواره الاجتماعية والتي تتصل في احداث ثورة إدارية ونفسية تستهدف اعادة تاهيل البشر للتكيف مع متطلبات العولمة وشروطها.

ثانياً: يقوم الاعلام بدور اساسي في الترويج للسلع والخدمات التي تقدمها السوق العالمية من خلال الإعلانات التي تتضمن محتوياتها قيماً وانماطاً للسلوك الاستهلاكي تستهدف الدعاية للسلع الاجنبية مما يلحق اضراراً فادحة بالاقتصاديات المحلية علاوة على التاثير السلبي للاعلانات على حرية الاعلام والصحافة في دول الجنوب. والمعروف ان هناك ما يزيد عن ٤٠ وكالة اعلان عالمية منها ٣٠ وكالة اميركية تستحوذ على ما يزيد من ٤٥ في المئة من الزمن المخصص للبث في الاعلام «السمعبصري» المحلي والفضائي، عدا المساحات التي تحجزها في الصحف والتي تزيد عن ٦٠ في المئة في معظم الصحف.

ثالثاً: تقوم وسائل الاعلام «السمعبصرية» من خلال البث المباشر بدور مركزي في اختراق منظومة القيم الثقافية لدول الجنوب من خلال المسلسلات والافلام وبرامج المنوعات الاميركية خصوصاً في ظل عدم الإلتزام بالمواثيق الدولية التي نصت على ضرورة التزام البرامج المبثوثة عبر الأقمار الاصطناعية باحترام الطابع المميز للثقافات المختلفة وابرز هذه المواثيق اعلان اليونسكو عام ١٩٧٨، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٨٢)، والذي يتضمن مبادئ وقواعد تنظيم استخدامات الاقمار الاصطناعية في البث التلفزيوني المباشر (الفقرة ١٣) ونجحت اميركا خلال العقدين الاخيرين في اختراق الانظمة الثقافية لدول الجنوب وقدمت لشعوبها النموذج الاميركي كغاية مثلى

رابعاً. تقوم وسائل الاعلام العالمية باستقطاب النخب المثقفة للترويج لفكر العولمة وايديولوجيتها عبر الحوارات التلفزيونية والمقالات الصحفية والمؤتمرات والندوات (عدا الاغراءات الاخرى)، اذ يتم تكثيف جهودهم من اجل اعادة تشكيل الراي العام العالمي لمساندة السياسات الاقتصادية للثلاثي الذي يقوم بإدارة اقتصاد العالم (البنك الدولي + صندوق النقد الدولي + منظمة التجارة العالمية) والدفاع عن المعايير المزدوجة للشرعية الدولية والاسهام في اعلاء شان الثقافة الأميركية وتهميش ثقافات الجنوب والترويج لعالمية السوق، متجاهلين التفاوت الحاد بين المستويات الاقتصادية لكل من دول الشمال والجنوب، علاوة على الترويج لما يسمى بالقرية العالمية، مغفلين عن عمد التفاوت الرهيب بين معدلات التطور الاتصالي بين اجزاء العالم شمالاً وجنوبياً، سواء تمثل ذلك في مستويات الاشباع الاعلامي او معدلات التقدم التكنولوجي.

خامساً. تشير الدراسات الى تزايد اهمية الادوار التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسية في الانشطة الاعلانية والثقافية. ويتجلى ذلك في توظيف وسائل الاعلام الدولية والمحلية كاحزمة ناقلة يتم من خلالها ترويج القيم الاجتماعية والثقافية الغربية ونشرها في دول الجنوب، مما يتسبب في إحداث بلبلة واضطراب شديد في منظومة القيم المميزة لثقافات الشعوب التي تتعرض لهذه التاثيرات، وتمارس هذه الشركات، بالتنسيق مع البنك الدولي، ضغوطاً متواصلة على دول الجنوب لاستخدام قروض البنك في استيراد التكنولوجيا الاتصالية والمعلوماتية، ما يسهم في إحكام الحصار على الإعلام الجنوبي.

سادساً: تشير الدراسات الى استفادة العولمة من استمرار النظام الاعلام العالمي الراهن الذي يتسم بالخلل واوجه التفاوت الخطيرة، سواء على المستويات المحلية او العالمية، والتي تتمثل في الانسياب غير المتوازن للمعلومات، مع رسوخ الاتجاه الراسي الاحادي الجانب للإعلام من الشمال الى الجنوب، من المراكز الى الاطراف، ومن الحكومات الى الافراد، ومن الثقافة المسيطرة الى الثقافات التابعة، ومن الدول الغنية تكنولوجياً في الشمال الى الدول الافقر في الجنوب.

ولوحظ ان التدفق الاعلامي من الشمال الى الجنوب هو بمعدل مئة مرة في مقابل مرة واحدة من الجنوب، بينما لا يزيد بين دول الجنوب عن ١٠ في المئة.

وهذا لا يعني عدم وجود قضايا عالمية تحمل ملامح المستقبل المشترك، مثل قضايا البيئة والسلاح النووي والمراة، وإن كانت اجندة الأولويات لدى الشمال تختلف جذرياً عن اجندة الجنوب.

سابعاً: في ضوء التفاوت الهائل بين الشمال والجنوب، سواء في موارد الاتصال او مصادر المعلومات والتعرض لوسائل الاعلام وصنع الصورة الاعلامية وأنماط التدفق الاعلامي الراسية المقبلة من الشمال والمفروضة على شعوب الجنوب، نلاحظ ان الثورة الاتصالية لم تمس الا عدداً قليلاً من شعوب العالم، ولم تلق شعوب الجنوب الدعوة للمشاركة في عوائدها، وهنا يجدر بنا ان نتوقف قليلاً لمناقشة المفهوم الشائع الذي تروج له وسائل الاعلام العولمية حول ما يسمى بالقرية الاتصالية العالمية باعتبارها ابرز ثمار الثورة التكنولوجية المعاصرة، والذي يعني في جوهره احاطة الجماهير في انحاء المعمورة كافة بكل ما يدور في العالم من احداث وافكار وصراعات وانجازات بشرية، وان يتم ذلك في شكل يتسم بالموضوعية والتكامل والصدقية، بحيث يخلق معرفة شاملة وحقيقية بما يدور في الكون.

واذا كان مفهوم القرية يعني ان كل الناس يعرفون بعضهم بعضاً وما يحدث لكل منهم، فهل ينطبق هذا المفهوم على المقصود بالقرية الاتصالية العالمية؟ الواقع يشير الى عكس ذلك، اذ ان كلاً منا يعرف القليل عن الاجزاء الاخرى من العالم، وان الصورة الذهنية عن البشر والدول وحقيقة ما يدور في داخل كل مجتمع هي لا تزال في الاغلب صورة مبتورة وجزئية ومستقاة من الاعلام الغربي الذي تتحكم فيه مصالح وتحيزات القوى المهيمنة على مقدرات العالم في المرحلة الراهنة.

واذا كان مفهوم القرية العالمية يعني ان العالم انكمش واصبح رقعة واحدة، فإن الواقع يعكس صورة مخالفة. فالعالم اتسع وتعددت ثقافاته وتناقضت مصالحه وتنوعت صراعاته، والحقيقة ان الناس في ظل التقدم التكنولوجي الهائل، فقدت القدرة على التواصل وأصبحت تمارس حياتها داخل القرى المحلية التي تعيش فيها وترى العالم الخارجي من خلال النوافذ الاعلامية التي لا تتيح للبشر الا رؤية اشياء محدودة وفي اطر متحيزة وانتقائية وجزئية، خصوصا اذا كان معظم سكان العالم الذين يعيشون في الجنوب، يعيشون في قرى فقيرة تفتقر الى ابسط الضروريات كالكهرباء والماء العذب ويعانون من الفقر والأمية والامراض المزمنة.

ويشير الواقع الراهن ايضاً الى انه في اطار ما يسمى بالقرية العالمية تصاعدت روح الاقليمية وظهرت البوادر العرقية والاتجاهات الاصولية. وكان المتوقع ان يقوم الاعلام بادواره المفترضة في تشكيل الوعي الصحيح بحقيقة التمايزات والاختلافات الحضارية والثقافية بين الدول والشعوب وان يتم التعاون من اجل خلق التواصل بين الدول... التواصل المنبثق من هذا الوعي والادراك. ولكن نظم التعليم والإعلام في شمال العالم وجنوبه تعمل في سياق آخر مضاد لوحدة الجماعة البشرية ومصالحها الجماعية وتراثها الثقافي والإنساني، فما زلنا نلحظ على المستوى التعليمي شيوع المناهج الجزئية شديدة التخصص والتي قامت بتجزيء المعرفة الانسانية وتمجيد العمل الفردي وطمس الروح الجماعية ومعاداة الرؤى التكاملية التي تخدم الرؤية العالمية الصحيحة، كما تشير الدراسات الى غلبة الطابع العنصري العرقي على معالجات الإعلام للقضايا المصيرية في العالم الراهن. فالواقع يشير الى وجود عوالم عدة وليس عالماً واحداً.

في ضوء ما سبق تتضح لنا حقيقة الادوار التي يقوم بها الاعلام المعاصر. فالحقيقة ان النظام الاعلامي الراهن بكل ما يحويه من تفاوت وتحيزات وعدم تكافؤ في توزيع موارد الاتصال والمعلومات يهدف الى إبقاء الجمهور والراي العام في حال من الجهل الكامل بحقيقة ما يدور. واظهرت الحروب الاقليمية المعاصرة وفي مقدمتها حرب الخليج والبوسنة والصومال واحداث رواندا ومعركة التجديد للدكتور بطرس غالي الأمين السابق للأمم المتحدة أن معظم الشعوب (شعوب الجنوب تحديداً) ظلت في حال تغييب وجهل بحقيقة ما يدور.

* استاذة الصحافة في جامعة القاهرة

عن الصحافة العربية وانتقائية متابعة حقوق الانسان

محمود الريماوي *

يعتبر الباحث توفيق ابو بكر في كتابه «الصحافة العربية وحقوق الانسان» ان الانتقائية تغلب على تغطيات الصحافة العربية للمسائل المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان، وان الامر يرتبط اساسا باعتبارات سياسية، فحيث تنشأ خلافات مع نظام بلد ما، حتى تنشط الصحافة في تقصي وقائع الانتهاكات في البلد المقصود.

والشكوى التي يوردها الباحث قديمة ومتجددة، حتى ان المنظمات العربية لحقوق الانسان، تقع في المحذور ذاته، اذ يطغى التسييس على اجتماعاتها، فيجري انتقاد خروقات لحقوق الانسان في بلد ما، مع غض النظر عما يجري في بلدان اخرى، والمعيار هو الانحياز السياسي المعلن او المضمر، او محاولة ممالاة الجمهور.

وفي واقع الامر ان هذه الشكوى صحيحة، وتشهد عليها قرائن ووقائع مختلفة. غير ان تحليلها ما زال بحاجة الى جهد اضافي واضاءات متعددة

فالجمهور الذي اصبح يشكل قوة ضغط على طريق بعض من انتدبوا انفسهم للنطق باسمه، هذا الجمهور لا تشكل مسألة حقوق الانسان، جزءا اصيلا من ثقافته وقناعاته اذ انه يسهل على سبيل المثال التلويح بمحاربة الغرب، حتى يتراجع اي هدف او اعتبار اخر في وعي الجمهور، وحين تقترن الانتهاكات بالاستعداد لمناوأة الغرب، فان الانتهاكات تصبح غير ذات بال، بل ومطلوبة احيانا! وعلى قاعدة انه لا صوت يعلو على صوت المعركة.

وقد اسهمت احزاب وتنظيمات تقدمية في تغييب قضية حقوق الانسان والحريات الفردية والعامة، في صراعاتها مع الانظمة، رغم ان تلك الاحزاب كانت ضحية للممارسات المنافية لحقوق الانسان. واذ تستعيد بعض هذه الاحزاب رفع راية الديمقراطية، فان هذا التوجه يغلب عليه التسييس. فمن جهة يصار الى الدفاع عمن يوصفون بالتقدميين قبل سواهم وفي احيان كثيرة دون سواهم. ومن جهة اخرى، يصار الى السكوت عن انتهاكات حقوق الانسان وغياب الديمقراطية في اقطار اخرى حين يتعلق الامر بتحالفات سياسية توصف بانها «مبدئية». لقد اسهمت تلك القوى السياسية الى جانب مصادر ثقافة اخرى في تبهيت مسألة الديمقراطية، باعتبارها في احسن الاحوال مجرد تفاصيل، او انها بمثابة تحصيل حاصل لا تستحق عناء التفكير بها، اذا ما نشأ حكم وطني تقدمي هنا وهناك.

ومن العوامل الاخرى التي اسهمت في اضعاف الاهتمام الشعبي بالديمقراطية، ان الفكرة غربية المنشأ، حتى لو كان المنادون انفسهم ثم جرى تصويرها بانها بضاعة غربية مسمومة وبما ان الغرب لا يصلح الا للهجاء، والمناوأة والمكافحة، فقد كان من الطبيعي ان تنبذ بضاعته الديمقراطية. ولو ان المناوئين يقصدون الغرب للتعليم والتطبيب والسياحة ويستوردون منه الالات والمعدات ويضعون ارصدتهم في مصارفه. وقد فاقم من ذلك، السلوك الغربي المزدوج في التعامل مع دول ديكتاتورية.

وفات هؤلاء، ان الديمقراطية هي ثمرة تطور بشري، وانها كانت وما زالت (وعلى الاغلب ستظل) ضمانة للتقدم والمنعة، وان الدولة الاسرائيلية على سبيل المثال دمجت اشتات اليهود بالديمقراطية والتي باتت عماد تماسك وفاعلية النظام السياسي الاسرائيلي. لمثل هذه الاسباب، تجد الصحافة العربية حتى المتقدمة منها، انها تعجز عن تخصيص حيز واسع للمسائل المتعلقة بحقوق الانسان. والمفارقة ان الاخفاق في الوفاء بهذه المهمة يشمل حتى الصحافة التي تصدر في اجواء ديمقراطية نسبية، كما هو الحال في مصر والاردن والمغرب وبعض دول الخليج. وذلك دون التقليل من وطأة اعتبارات سياسية مباشرة. ومن هذه الاعتبارات، ان انتهاكات حقوق الانسان قد تمتد لتشمل رقعة واسعة خارج البلد المعني. فمن يهزأ بهذه الحقوق في الداخل، قد يتخذ الموقف نفسه في الخارج. اي انه لا يسمح بمعارضة اعلامية في الخارج. والانظمة التي تنكر حق صحافتها في الحرية، فانها تنكر حق كل صحافة اخرى (خاصة اذا كانت عربية) في الحرية.

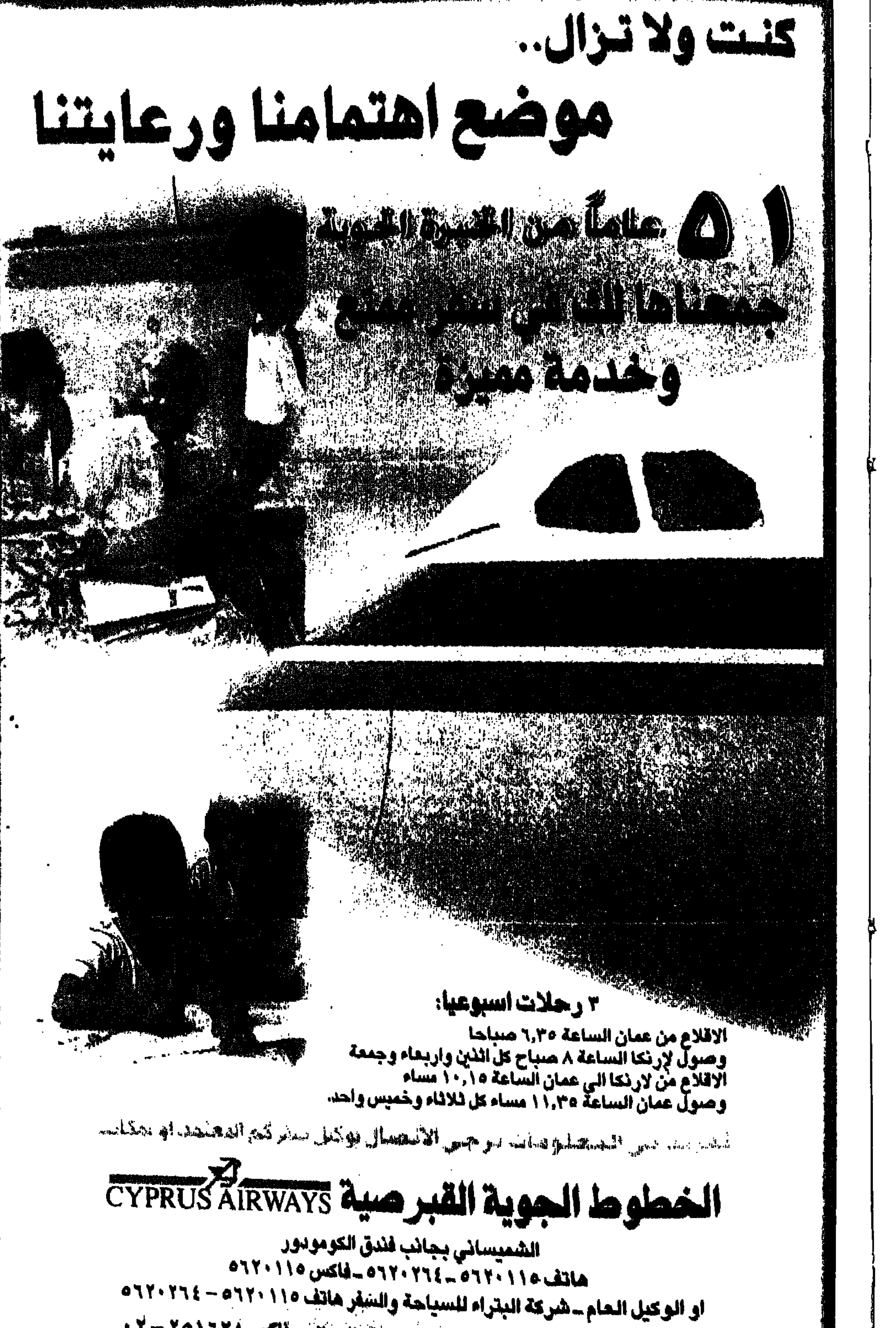
لما تقدم من اسباب، فان الصحافة العربية المتقدمة نسبيا تجد نفسها بين خيارين: اما تغطية كل انتهاكات لحقوق الانسان، او الخضوع لحسابات دقيقة، تجعل من تغطيتها لهذه الانتهاكات انتقائية. ودون انكار التقدم الذي طرأ في السنوات العشر الاخيرة في هذا الباب بالذات، اذ ان التغطية او المتابعة قد لا تكون اخبارية، بل تجد لها حيزا في المقالات والتعليقات، حتى لو لم تسمّ الاشياء باسمائها.

وفي القناعة ان التركيز الاعلامي على انتهاكات حقوق الانسان في غواتيمالا او الموزمبيق هو امر مفيد، اذ انه يوقظ الاذهان وينشط المدارك لعقد المقارنات والسؤال عن واقع حقوق الانسان، حيث يقرأ كل قارىء في بلده.

* معلق سياسي ورئيس القسم الثقافي في «الرأي»

دليل الاعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

BUSINESS GUIDE TO THE URUGUAY ROUND



كيف يلعب العامل النفسي دورا هاما في عملية مطالعة الصحف؟

اتجاه الشباب نحو ثقافة الكرة والفيديوكليب اضعف المعلومات العامة لديهم

فؤاد البخاري

تدخل عملية مطالعة الصحف والمجلات ضمن احدى الظواهر التي تلعب دورا نفسيا هاما لدى القارئ، لانها تسد لديه حاجة ترفيهية مفيدة للتوازن النفسي كما ان ما تنشره من اخبار وصور تساعد الفرد في تفريغ مشاعره المكبوتة. صحيح ان هناك من يهتم بمتابعة برامج الاذاعة والتلفزيون سواء اكانت سياسية او ترفيهية او غيرها ولكنها لن تستطيع ان تسد حاجة الانسان مثل الصحف والمجلات وما تنشره من مواضيع مختلفة سواء احداث سياسية او ريبورتاجات حيث تتيح لهم تلك الصحف والمجلات ان يفهموا مضمونها، كما تبقى الوسيلة الوحيدة للاستعلام على الرغم من وجود محطات الاذاعة والتلفزيون ثم المحطات الفضائية وحتى الانترنت

يختلف قراء الصحف والمجلات باختلاف الاعمار والجنس والدخول وكذلك مستوى التعليم كما يزد الاقبال على قراءة الصحف الفكاهية وبعض القصص البوليسية وليس سير الشخصيات وعظماء التاريخ والرحلات والعلوم كما يزداد الاقبال على القصص المشحونة بالغرائب والقصص المصورة، (ابواب التسلية والترفيه). ولكن الوضع الاقتصادي هنا عادة ما يسبب اختلافا كبيرا في القراءة بين الرجال والنساء وكذلك التعليم، كما ان الوقت الكرس لقراءة الصحف يختلف بطبيعة الحالة من فرد الى اخر ومن شريحة اجتماعية الى شريحة اخرى. كما ان قراءة الصحف اليومية لا تتاثر بزيادة عدد المتعلمين. فالصحف اليومية تجدها بين ايدي كافة الافراد ذات مستويات تعليمية مختلفة، فتجدها مثلا بين يدي حامل الدكتوراه مثلما تجدها بين يدي من هو ثقافته دون التوجيهي.

وهنا يجرنا الحديث عن القارئ الاردني هل تغيرت سلوكياته نحو قراءة الصحف والمجلات في مختلف العقود وهل كان للعامل النفسي تاثير كبير على تلك السلوكيات بالاضافة الى الظروف الاجتماعية والسياسية والبيئية. ولا بد لنا هنا ان نستعرض سلوكيات القارئ الاردني نحو الصحف والمجلات منذ بداية الاربعينيات وحتى اليوم لنعرف هل للعامل النفسي اثر على تلك السلوكيات ايضا.

في بداية الاربعينيات كان للصحف والمجلات العربية سوقا رائجة في الاردن على الرغم من قلة الكثافة السكانية وكانت الصحف والمجلات المصرية هي في المقدمة علما بانه كانت هناك مكتبة واحدة في عمان تتولى بيع وتوزيع جميع انواع الصحف والمجلات العربية وحتى الاجنبية الا وهي مكتبة لهمي يوسف دكان عشاق القراءة يقفون امام محله بالعشرات وهم ينتظرون بلهفة وصول اعداد تلك الصحف والمجلات المفضلة لديهم مثل صحف «الاهرام» «المصري» «اخبار اليوم» بالاضافة الى صحيفتي «الدفاع» و«فلسطين» اللتان كانتا ترادان من يافا وكذلك المجلات المصرية مثل «روز اليوسف» و«الهلال» و«المصور» و«الاثنين» و«مسامرات نجيب».

في الواقع ان للاحداث السياسية التي كانت تمر بمنطقتنا وكذلك العالم هم كبير بالنسبة للقارئ الاردني حيث كانت بداية الاربعينيات هي فترة نشوب الحرب العالمية الثانية وبما ان الاردن قد تاثر كثيرا بظروف تلك الحرب فقد كان من الطبيعي ان يهتم الناس بمتابعة انباء تلك المعارك على جبهات القتال، من تلك الصحف والمجلات. على الرغم من وجود بعض المحطات العربية التي تذيع انباء سير المعارك مثل «دار الاذاعة الفلسطينية» في القدس ثم محطة الاذاعة «الشرق الادنى» التي كانت تبث من يافا وتشرف عليها سلطات الانتداب البريطاني، الا ان مطالعة تلك الاحداث في الصحف كانت تشفي غليلهم.

وكانت تشاهد ظاهرة مميزة حيث رواد مقهى حمدان اشهر مقهى عرفته العاصمة يتناقشون في الاحداث السياسية والصحف بين ايديهم حيث يتحول المقهى الى ندوة سياسية

ثم كانت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ حيث ازداد عدد قراء الصحف الذين يودون متابعة اهم المعارك هناك وبشكل خاص صحيفتي «الدفاع» و«فلسطين».

ثم دخلت فترة الخمسينيات والتي كانت بداية ظهور المد القومي خاصة عام ١٩٥٥ وبروز الرئيس الراحل جمال عبد الناصر كزعيم عربي عالمي، وهنا لعب العامل النفسي في سلوكية القارئ، فاقبل على شراء الصحف والمجلات المصرية ومطالعتها بنهم شديد وخاصة مجلة «روز اليوسف» التي اكتسبت شهرة كبيرة بين المثقفين بسبب جراة مقالاتها وشهرة رئيس تحريرها الكاتب والروائي الراحل احسان عبد القدوس وكان لمقاله الاسبوعي الذي اشتهر به تحت عنوان «امس واليوم وغدا» وكذلك رواياته التي كانت تنشر على حلقات اثر كبير على رواج المجلة، في سوق الصحافة الاردني بل وكان قراء تلك المجلة يحجزون اعدادها سلفا حيث ما كان يرد منها يتجاوز الخمسة الاف نسخة

ثم فجاة منعت الحكومة دخول الصحف والمجلات المصرية الى الاردن عام ١٩٥٧ على اثر توتر العلاقات بين الاردن ومصر وخلت الساحة لبعض الصحف والمجلات اللبنانية وبشكل خاص صحيفة «الحياة» ومجلة «الاسبوع العربي» وكان الناس يطلقون عليهما اسم الصحيفة اليتيمة والمجلة اليتيمة بسبب خلو سوق الصحافة من الصحف والمجلات باستثناء بعض الصحف والمجلات المغمورة. وفي عام ١٩٦٤ سمح بعد دخول الصحف والمجلات المصرية بعد عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين على اثر عقد مؤتمر القمة العربي الاول فتهافت الناس على شرائها بشكل يفوق الوصف، فالعامل النفسي هنا هو الذي لعب دوره خاصة وان تلك الصحف قد حجبت عن القارئ الاردني مدة ٧ سنوات. ولا بد من الاشارة هنا ان صحيفة «الاهرام» قد اكتسبت شعبية كبيرة بين القراء هنا خاصة وان رئيس تحريرها انذاك هو الكاتب والصحفي المعروف «محمد حسنين هيكل» وكان مقاله الاسبوعي في «الاهرام» كاف لجذب القارئ.

ثم كانت حرب حزيران ١٩٦٧ وما نتج عنها من كارثة اصابت كل عربي بالاحباط مع شعور بالكآبة، حيث كانت النفوس المنهارة للجماهير تختزن مشاعرها المكبوتة بسبب تلك الكارثة انذاك. ولكن صحيفة عربية واحدة وهي «الانوار» اللبنانية اليومية، استغل المشرفون عليها تلك المشاعر المكبوتة في نفوس الجماهير. فلا بد اذن من وسيلة لتفريغ تلك المشاعر حتى ولو اقتضى الامر بيع الاحلام للقارئ العربي على طريقة الافلام الهندية حتى ولو باتباع اسلوب الاثارة والتضخيم والتهويل على صفحات «الانوار» وهذا ما حدث بالفعل ونجحت بامتياز في هذا الاسلوب ولكن الى حين، فكان لاخبار دخول امدادات الاسلحة السوفياتية الى مصر تعويضا عن خسائرها في الحرب هي المادة الصحفية الدسمة التي استغلها المشرفون على الصحيفة لتشر المانشيتات والعناوين البارزة الضخمة عن الصواريخ التي يصل مداها كذا وكذا، وعن الجسر الجوي الذي لا ينقطع من امدادات الاسلحة السوفياتية، الخ. حتى خُيِّل للقارئ، ان معركة تحرير الارض هي قاب قوسين او ادنى، هنا لعب العامل النفسي دوره في سلوكية القارئ، الذي يريد ان يشفي غلّه في اي شيء، بعد تلك الكارثة، فنجحت «الانوار» في دغدغة عواطف الجماهير فاقبل المواطنون هنا على شراء اعدادها بنهم شديد. فضربت الرقم القياسي في المبيعات مما لم تصله اية صحيفة عربية من قبل حتى وصل في عدد منها حوالي عشرة الاف نسخة وبيع معظمها، وهو عدد ضخم جدا بالنسبة لتوزيع صحيفة عربية ولكن هذا الاسلوب يعتبر اسلوبا تجاريا بحتا حسب مفهوم العرف الصحفي.

كان لاسلوب الاثارة والتهويل الذي اتبعته «الانوار» اثره السيء في نفسية القارئ، كما اضرت من حيث لا تدري بمعركة تحرير الارض مما حدا باحدى الصحف العربية ان تهاجم بعنف اسلوب «الانوار» في معالجة قضية تحرير الارض بل واسمتها بصحيفة «التهويش والصواريخ». حيث علقت في باطن القارئ، مخزونه العاطفي والخيالي وابعدته عن عالمه الحقيقي والخاص لفترة مؤقتة.. واكتشف القارئ فيما بعد انها جملة يسوق الى [illegible]

[illegible]

التصريح ونشرته على الصفحة الاولى وبعناوين بارزة وهذا الامر يتعلق بدغدغة المشاعر المكبوتة لدى الناس منذ توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ حيث ازداد اهتمام الناس بالاحداث السياسية وما تنشر من ردود فعل على تصريحات صدام حيث دخلت على الخط صحيفة «المحرر» الاسبوعية التي كانت تصدر وتطبع في باريس وقد اعادت الينا قصة صحيفة «الانوار» بالنسبة لمواضيع الاثارة الصحفية ودغدغة عواطف الجماهير اي ان العامل النفسي عاد ليلعب هنا عن طريق هذه الصحيفة وان اختلفت عن «الانوار» باساليب جديدة في عالم الاثارة الصحفية والفضائح اي انها دخلت من باب «الصحافة الصفراء» ومشى على نمطها عدد من الصحف الاسبوعية [illegible] مواضيع وعناوين [illegible] عن الاحداث التي [illegible] حرب الخليج عام ١٩٩١ [illegible] متعاطفة مع العراق وظلت على نمط اسلوب الاثارة والتهويل حتى بعد انتهاء حرب الخليج وما نتج عنها من كارثة على الامة العربية وافقد اكتسبت المحرر شعبية كبيرة بين القراء وكانت تبيع بالالاف ويقبل القراء على قراءتها بنهم شديد مما اعاد الينا قصة صحيفة «الانوار» ولكن في بعض الصحف استنكف الناس عن قراءتها بعد ان افاقوا من حلم العابر من هول صدمة كارثة حرب الخليج

كان لنتائج هذه الحرب رد فعل عكسي وسلبي على سلوكيات قراء الصحف حيث استنكف معظم الناس عن متابعة الاحداث السياسية حتى ما يجري داخل الارض المحتلة حيث افرزت جيلا من القراء خاصة الشبان والفتيات الذين استنكفوا عن قراءة ما يجري من احداث سياسية وحتى المواضيع الاجتماعية وسير العظماء والنوابغ والعلوم والثقافة والادب فلم تعد تهمهم تلك الامور بقدر ما يهمهم اخبار كرة القدم والدوري وكذلك نجوم الفيديوكليب فلم يعد يحزن شباب اليوم ضحايا مذبحة اسرائيلية في مدينة فلسطينية بقدر ما يحزنهم خسارة فريق مفضل لديهم في احدى مباريات الدوري ولم يعد يهمهم التهديدات الاميركية لضرب العراق بقدر ما يلفت نظرهم او حتى يهمهم التهديدات المحتملة من فريق منافس ضد فريقهم المفضل في لعبة كرة القدم

والفتيات بالمقابل لم يعد يحزنهن مشهد ضرب الفتيات الفلسطينيات وشد شعورهن من قبل قوات الاحتلال بقدر ما يحزنهن قرب اعتزال راغب علامة فالعلم هذا الخبر نشر بعناوين بارزة في احدى الصحف الفنية ونفذت كميات الصحيفة بسرعة عجيبة بسبب نشرها هذا الخبر الهام!! وحتى المجلات العربية التي تنشر صور مطربي الفيديوكليب خاصة على الغلاف كانت وحدها للترويج ثم اضيف الى القائمة بطل فيلم «تايتانيك» ليوناردو دي كابريو لتصبح معبود الفتيات الجديد واصبح نشر صوره كاف لوحده لترويج تلك المجلة ونفاد كمياتها بسرعة. هذا من ناحية، ولكن لو تنبهنا على ما يلفت نظر الناس على واجهات الاكشاك والاكشاك من صحف ومجلات وما تتضمن من اخبار وعناوين بارزة لاكتشفنا على الفور لا يلفت نظرهم سوى اخبار الدوري ثم يدور النقاش بين مجموعة من الشباب هو صحة الهدف في تلك المباراة وعن مهارة احد اللاعبين اما الفتيات فيلفت او يلفت نظرهن اخراجنا عاصي ووائل وراغب وكاظم وغيرهم - حتى لاحظت بان احداهن سالت اذا كان خبر وفاة وائل كفوري صحيح ام لا، هل نشرته احدى الصحف؟!

واو تركنا هذه الظاهرة الشاذة جانبا ونظرنا الى حدث هام هز العالم في شهر اب من السنة الماضية الا وهو مصرع الاميرة ديانا في حادث السيارة المعروف في باريس مع عماد الفايد وكان اوما مصرعها وقت هذا الحادث المفجع مادة دسمة لجميع صحافة العالم. وقد هز هذا الحادث مشاعر الشباب والفتيات هنا والذي هز وجدانهم اكثر من نبأ مصرع احد قادة المقاومة الفلسطينية على يد قوات الاحتلال الاسرائيلي. فازداد الطلب على شراء جميع الصحف والمجلات التي نشرت تفاصيل الحادث مع صور عن حياة ديانا من المهد الى اللحد وعلى ذكر ثقافة الكرة والتي يستهويها شباب اليوم على ما دونها من الثقافات الاخرى ظهر في سوق الصحافة بعض الصحف الرياضية ابتداء «الدستور الرياضي» ثم «الوحدات» واخيرا «الفيصلي» وتلاقي تلك الصحف اقبالا من عشاق ثقافة الكرة ويزداد الطلب عليها في حالة وجود مباريات الدوري ولعبها بدون مبالغة يبيع اكثر من بعض الصحف الاسبوعية الاخرى

من الاحداث العالمية غير السياسية التي لفتت انظار الناس هنا هو مباريات كاس العالم ١٩٩٨ حيث تابعوا احداثه بنهم شديد سواء عن طريق الصحافة او على شاشات التلفزيون ويلاحظ هنا ان هذا الحدث الرياضي العالمي قد تصادف مع حدث ماساوي خطير الا وهو المخططات الاسرائيلية التي تجري على قدم وساق لاستكمال تهويد مدينة القدس. وقد اصبحت هذه المواضيع مادة السخرية في بعض الصحف والمجلات العربية خاصة بالنسبة لرسامي الكاريكاتور. وحتى الشبان دون ١٦ عاما اصبحوا يعرفون رونالدو بطل الفريق البرازيلي ويتهافتون على شراء صوره، وقد سئلوا جميعا عما اذا كان قد سمعوا بالمناضل يحيى عياش الذي اغتاله الموساد الاسرائيلي فاجابوا بالنفي!

ومما هو جدير بالذكر ان اتجاه الشباب والفتيات نحو ثقافة الكرة والفيديوكليب والمم الثقافات الاخرى مثل التربية والاجتماع والعلوم وسير العظماء والنوابغ وغيرها قد اثرت سلبا على المعلومات العامة لدى هؤلاء الشباب والفتيات والذي يتابع برامج التلفزيون مثل «نحو القمة» او «ربع مع التلفزيون» او الاستطلاعات التي تجريها بعض الصحف المحلية عن الثقافة والمعلومات العامة لدى شبابنا وشاباتنا لوصلنا الى نتيجة محزنة وهو ان معلوماتهم العامة باستثناء الكرة والفيديوكليب تكاد تكون ضئيلة

هنالك ظاهرة ملفتة للنظر بالنسبة لسلوكيات البعض نحو انواع معينة من المجلات. هؤلاء البعض من سيدات الطبقات الموسرة اللواتي يتجهن نحو شراء ومطالعة المجلات النسائية رغم غلاء اسعارها واما ابناء الطبقة الموسرة من الفتيان والفتيات خاصة من هم دون ١٦ عاما فيتجهون نحو شراء المجلات الاجنبية الخاصة بالمراهقين والخناس رغم اسعارها الخيالية وسخافة مواضيعها الا ان الاقبال عليها من قبل شبابنا وفتياتنا يفوق الوصف بل ويفوق الاقبال على المجلات العربية التي تكون اسعارها ادنى بكثير من تلك المجلات.

ويعود سبب ذلك الى تسلط الثقافة الغربية على عقول هؤلاء الشبان والفتيات [illegible] بكل ما هو غربي حتى [illegible]

يصارع اللوكيميا بالعمل وعدم التفكير بالموت

ادوارد سعيد يكتب مذكراته وسط اعترافات متزايدة بمكانته

بقلم جاني سكوت

”ان سعيد، في عيون المعجبين به، رجل ذكي، جذاب، عاطفي، هزلي، واسع المعرفة، مشغول، وهو بالنسبة للبعض، مثال شخصي، يستطيع توليد حياة فكرية نشطة بمشاركة سياسية ملتهبة العواطف. وبالنسبة للذين لا يحبونه، فهو عنيف، متطرف، تآمري، لا مسؤول، مناهض لأميركا، وهم يقولون أنه يعزو الدوافع السياسية لأي شخص عدا نفسه.“

قبل عدة سنوات، بدأ ادوارد سعيد كتابة مذكرات، معظمها عن طفولته في فلسطين في السنوات التي سبقت قيام اسرائيل في عام ١٩٤٨، قبل أن تهرب اسرته إلى مصر، وتحط قدماه في جامعة كولومبيا، ويصبح واحداً من اكثر النقاد الادبيين والثقافيين تأثيراً في العالم.

قبل بضعة شهور، فان شيئاً صدم سعيد ازاء توقيته: تصادفت كتابة المذكرات التي يقوم حالياً بإنهائها مع معالجته من مرض ابيضاض الدم – اللوكيميا، الذي تم تشخيصه بعد فحص روتيني للكولسترول في عام ١٩٩١، والذي من المحتمل أن يقضي عليه ذات يوم.

لقد كانت بداية العلاج الكيماوي في عام ١٩٩٤ نقطة اللاعودة، وهي إدراك سعيد انه حيث كان يدخل ما يسميه بالمرحلة النهائية. لكن بداية المذكرات كانت على العكس، عودة إلى الوراء، في محاولة لأن ينقذ من النسيان، زماناً وأماكن لم تختف حتى الآن.

وهكذا سارا بوتيرة واحدة، الكتابة والمرض، وكل منهما يصاحب الآخر. فطوال الشهور الستة الأولى من العام الماضي، كان سعيد مريضاً جداً لحد منعه من التعليم، حيث كان يعاني من عدة فيروسات، ثم من ذات الرئة، وازداد ابيضاض الدم سوءاً، ولم يعد قادراً على الكتابة، حسبما قال.

في مقابلة اجريت معه مؤخراً، قال. كان الامر اشبه ما يكون بانعكاس لمرضي، اشبه ما يكون بالمرآة، ظهرت عليها جميع الصور الحقيقية. وليس هنالك اي شيء عنها في الكتاب، لكنني وجدت ما يستحق العودة إليه.

ادوارد سعيد، ٦٢ سنة، رجل ذو ابعاد كثيرة. فهو واحد من أهم النقاد الادبيين الاحياء، استاذ للغة الانجليزية والأدب المقارن في كولومبيا، مؤلف لخمسة عشر كتاباً، ناقد موسيقي، علامة في الاوبرا، عازف بيانو، أب لابنين شبّا عن الطوق، وابلغ ناطق رسمي عن القضية الفلسطينية في الغرب.

كان قوة رئيسية في إعادة خلق حقل الدراسات الادبية خلال العقدين الماضيين، وقد ساعد عمله في إعطاء شكل لمجالات بحث جديدة باكملها، مثل نظرية ما بعد الاستعمار، وكتابه الصادر عام ١٩٧٨ بعنوان "الاستشراق": حرك دراسة الشرق الاوسط الذي يتم الجدل المرير حوله منذ سنوات.

وفي الوقت ذاته قام سعيد بقدر ما قام به اي شخص آخر لرفع صورة القضية الفلسطينية في الحياة الفكرية الاميركية. فهو يكتب كثيراً حول الموضوع، وهو عضو في المجلس الوطني الفلسطيني حتى عام ١٩٩١، وقد اعد مؤخراً، فيلما عن الفلسطينيين لهيئة الاذاعة البريطانية.

انه ناقد بلا هوادة للسياسة الاسرائيلية ازاء الفلسطينيين، للسياسة الخارجية الاميركية في الشرق الأوسط، وفي السنوات القليلة الماضية ناقد لياسر عرفات واتفاقيات اوسلو، حيث يصف اتفاقية السلام بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بانها "وسيلة للاستسلام الفلسطيني".

ان سعيد، في عيون المعجبين به، رجل ذكي، جذاب، عاطفي، هزلي، واسع المعرفة، مشغول، وهو بالنسبة للبعض، مثال شخصي، يستطيع توليد حياة فكرية نشطة بمشاركة سياسية ملتهبة العواطف.

وبالنسبة للذين لا يحبونه، فهو عنيف، متطرف، تآمري، لا مسؤول، مناهض لاميركا، وهم يقولون انه يعزو الدوافع السياسية لاي شخص عدا نفسه.

وقد وصفه مهاجموه بانه نازي "استاذ للارهاب"، مدافع عن عرفات، وقد تم إضرام النار بمكتبه في عام ١٩٨٥.

"إن له عقلاً غير عادي ابداً، واعتقد انه يتصف بشجاعة فكرية كبيرة"، قال دانيال بارينبويم، عازف البيانو وقائد الفرقة الموسيقية الاسرائيلي الذي عرف سعيد منذ عام ١٩٩٢ والذي يعتبره اقرب اصدقائه.

بعد ظهر احد ايام هذا الصيف، كان سعيد في مكتبه في كولومبيا، للمرة الأولى منذ اسابيع، كان يقضي أيامه في الذهاب إلى لونغ ايلاند لربطه بانبوب الاوردة كجزء من تجربة سريرية لعلاج تجريبي للمرضى من امثاله الذين فشل معهم العلاج الكيماوي.

كان يجد نفسه، ثلاث مرات في الأسبوع، "مريضاً فلسطينياً في مستشفى يهودي، يلقى الرعاية من قبل طبيب هندي وممرضات ايرلنديات" كما يقول هو، يُحقن بالأدوية لمعالجة الآثار الجانبية للعلاج، مثل ارتفاع الحرارة، والرعشة التي لا سيطرة له عليها

في احد الايام الذي لم يكن يتلقى فيه العلاج، بدا وجهه شاحباً، وقد بدا هيكله مختفياً تحت الكنزة العريضة لمعطف رياضي ازرق غامق، واضحت ذراعاه نحيلين لا تكادان تقويان على الامساك بمضرب تنس، وفي فيلم هيئة الاذاعة البريطانية الذي كتبه ورواه، كان مرض ذات الرئة قد اضعف صوته.

لكن سعيد ينهض في الخامسة صباحاً ليعمل في الشقة الواقعة على "ريفرسايد درايف"، حيث يعيش مع زوجته، مريم كورتاس سعيد انه يسافر بين الحين والآخر ولديه عدة كتب يخطط لنشرها في العام المقبل مجموعة من المحاضرات حول الاوبرا، مقالاته السياسية، التي تنشر مرتين في الشهر في صحيفة "الحياة"، ومذكراته بعنوان "ليس صحيحاً تماماً"

عندما سئل كم قد يعيش (وهو يفضل الأ يعرف)، قال: لقد قررت أن من الممكن ان يعيش المرء وسيف داموكليس مسلط على رقبته. تستطيع، بإرادتك، الأ تفكر في الامر. واعتقد ان ذلك كان انتصاراً كبيراً حققته، فانا لا افكر بالموت.

ولد سعيد في القدس وقضى اول اثنتي عشرة سنة من حياته هناك، وهو اكبر ابناء رجل اعمال فلسطيني مسيحي ناجح والذكر الوحيد. وقد انتقلت العائلة إلى القاهرة في اواخر عام ١٩٤٧، قبل خمسة شهور من نشوب الحرب بين العرب الفلسطينيين واليهود حول خطط تقسيم فلسطين.

تركز تعليمه على الانجليزية، في مدارس استعمارية متميزة، كما قال، كما قضى عدة سنوات في مدرسة داخلية في ماساشوستس، وتخرج من برينستون في عام ١٩٥٧، وحصل على شهادة الدكتوراه في الأدب الانجليزي من جامعة هارفارد عام ١٩٦٤، ووظفته كولومبيا في عام ١٩٦٣ كمعلم للانجليزية، ثم رقته بسرعة.

عاش لسنوات في حالة عزلة عن لغته وخلفيته، لكن ذلك تغير مع الحرب العربية الاسرائيلية في عام ١٩٦٧، وفي أعقاب الهزيمة العربية وجد نفسه منجذباً لحركة المقاومة الفلسطينية وفي السنوات القليلة التالية، بدأ، كما قال، يفكر ويكتب كاميركي وعربي.

كان تصريح غولدا مائير في عام ١٩٦٩ "لا يوجد فلسطينيون" هو الذي فرض على سعيد والآخرين التحدي المنافي للعقل بعض الشيء، بتفنيد قولها، كما قال في وقت سابق من هذه السنة في محاضرة في مكتبة نيويورك العامة، والتي نشرت في عرض لندن للكتب.

يقول سعيد: لقد قادني هذا، بشكل حتمي، إلى إعادة النظر في فكرتي الكتابة واللغة، وما اخذ يقلقني هو صياغة الموضوع، وتشكيل اللغة، الكتابة كبناء للحقائق التي تخدم هذا الهدف أو ذاك بنجاح.

ويقول وهو يتذكر امرأ تراكب كثيراً من اعماله:
كان هذا عالم القوة والتمثيلات، عالماً اصبح واقعاً كسلسلة من القرارات التي يتخذها الكتاب والسياسيون والفلاسفة للاشارة إلى حقيقة وفي الوقت ذاته اظهار حقائق اخرى.

[illegible] ١٩٤٨ [illegible] الموضوع [illegible] الاسلام [illegible] عادياً بالسمعة الاكاديمية [illegible] امريكية كبيرة

في ذلك [illegible] على دور "الاستشراق" الذي نشرت بعد عشر سنوات. والتي تناول فيها سعيد الطرق التي كانت ممارسة قوة ودراسات وتصور التقليد الاستشراقي الذي استمر ٢٠٠ سنة في اوروبا والولايات المتحدة، نظرت بها إلى الشرق الأوسط والعرب والاسلام

قال سعيد ان الشرق كان اختراعاً اوروبياً، ساعد في تعريف الغرب "على صورته وفكرته وشخصيته وخبرته المناقضة". فالاستشراق لم يكن فقط طريقة تفكير بل كان ايضاً "مؤسسة" للتعامل مع مناطق مثل الشرق الادنى والاوسط والاقصى

كتب سعيد يقول "التعامل معه باطلاق التصريحات عنه، والسماح بوجهات نظر عنه، ووصفه، وتدريسه، وفرض الاستقرار عليه [illegible]. الاستشراق باختصار طريقة غربية للسيطرة على الشرق، واعادة هيكلته وبسط السلطة عليه". لم يكن سعيد اول باحث يهاجم الاستشراق. لكنه كان ذا سلطة معروفة. فقد كان ناقداً بارزاً في جامعة مرموقة، على اتصال بالتيارات الجديدة في التفكير الاوروبي، مثل اعمال ميشيل فوكو، الفيلسوف الفرنسي، حول العلاقة بين المعرفة والقوة

وصدف ان الوقت قد حان، فقد ظهر الاستشراق في لحظة انتباه متزايد من قبل الباحثين لتاريخ المجموعات، مثل النساء، والمضطهدين. وكان وقتاً بدا ان كثيراً من الناس قد اصبحوا فيه مهتمين بقضايا التمثيل كما في الواقع نفسه

كان هنالك تعامل في مجال دراسات الشرق الأوسط، وهنا يقول فيليب خوري، وهو مؤرخ الشرق الاوسط الحديث في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، ان الكتاب ظهر في غمرة مشاعر متزايدة بانه لم يعد هنالك وجود لبعض النماذج المهيبة للتفسير

واستعرت الحرب حول الاستشراق لسنوات، وفي احدى المعارك المشهورة، ردّ بيرنارد لويس، من جامعة برينستون، وهو ابرز مستشرق كان قد هاجم سعيد، ردّ في مقالة مطولة في مجلة «نيويوركر» عام ١٩٨٢

وقد اتهم سعيد بتزوير وإعادة ترتيب التاريخ لدعم مقولته، حذف اقطاراً باكملها وباحثين وكتاباً، وقال ان سعيد قد اظهر افتقاراً مزعجاً لمعرفة ما يفعله الباحثون بالاضافة إلى نقاط عمياء، مذهلة وفجوات في معرفته للعربية والاسلام

وردّ عليه سعيد واتهم لويس بتحريف الحقيقة وانتقاد الكتاب بما يزيد قليلاً عن "وصف تافه لبارونية انتهكها معتد اثيم".

ووصف لويس بانه سياسي انفعالي معاد للقضايا العربية، وهو انتقاد رفضه لويس غاضباً

وقال لويس يبدو ان السيد سعيد غير قادر على إدراك انه قد تكون هنالك اختلافات فكرية ليست سياسية في الأصل او الهدف، وان هذه الاختلافات يمكن نقاشها بلغة غير انفعالية رصينة.

وصدر حوالي دزينة من الكتب بعد ذلك لادوارد سعيد، بما فيها «قضية فلسطين» وهو عرضه لتاريخ الصراع بين العرب الفلسطينيين والحركة الصهيونية، و «تغطية الاسلام» وهو نقد لكيفية صياغة وسائل الاعلام والخبراء لوجهات النظر الغربية إزاء الشعوب والاسلام وسائر العالم

ان كتابه «الثقافة والاستعمار» والذي تناول فيه، من بين أمور أخرى، طريقة عمل الروائيين جين اوستن وتشارلز ديكنز، لم يعكس فقط بل عزز الاستعمار الاوروبي في القرن التاسع عشر، مما اثار مرة اخرى مشاجرات بارزة مع باحث آخر محترم

«ان الاتجاه الرئيسي لعمله هو ان بعضنا، بفضل موقعنا التاريخي، مكتوب علينا ان نقلد الآخرين»

هكذا كتب ايرنست غيلنر الراحل وكان عالم انسان اجتماعي وفيلسوف في جامعة كامبريدج في الملحق الأدبي للتايمز في عام ١٩٩٣ وقد قال غيلنر ان بعض الاستعماريين، في حقيقة الأمر، قد اصابوا وبعض مناهضي الاستعمار قد اخطأوا، فالحقيقة ليست مرتبطة بالفضيلة السياسية

لكن وجهة نظر سعيد هي التي سادت. فبعد عشرين سنة من نشره، فان كتاب الاستشراق قد ترجم إلى ٢٦ لغة، وقراءته مطلوبة في كثير من الحقول، وعندما نظم اتحاد شمال امريكا للدراسات الشرق اوسطية جلسة لجان حوار حول اثر الكتاب في اجتماعه السنوي المقبل، لم يضع اي مستشرق في اللجنة

وفي قوله ان المرء لا يستطيع ان يفهم التاريخ والثقافة والسياسة الغربية الحديثة دون ان يعطي مكانة رئيسية لتاريخ الاستعمار والاستيطان، فانه يقال ان سعيد قد ابرز مجالات تمتد من الانجليزية إلى التاريخ إلى علم الانسان والدراسات الثقافية

«لقد كان له اثر كبير كاي باحث في الانسانيات في العقود الاخيرة على الدراسات الاميركية والغربية بشكل اوسع» يقول تيموثي متشل، استاذ السياسة والدراسات الشرق اوسطية ومدير مركز كيفوركيان لدراسات الشرق الادنى في جامعة نيويورك

رشيد الخالدي، استاذ تاريخ الشرق الأوسط في جامعة شيكاغو، يقول: لقد فعل هذا رغم حقيقة ان واحداً من الامور الرئيسية التي يمثلها، يُنظر إليها بتشكك وقلق عميق وتحسب من قبل شريحة مهمة في المجتمع الثقافي، فكرة تقرير المصير الفلسطيني وما توحي به بالنسبة لاسرائيل والصهيونية.

تأثيره على تلك القضية.

يقول اقبال احمد، وهو مؤرخ باكستاني وصديق حميم لسعيد. إذا تحدثنا بشكل واقعي، لا شيء، فاللاجئون ما زالوا لاجئين، واسرائيل ما زالت تتوسع، والفلسطينيون ما زالوا يفقدون الأرض ومنظمة التحرير الفلسطينية في موقف ضعيف.

سئل سعيد: كيف يكون شعوره بعد هذا؟

اجاب قائلاً: محبط، لكنني اشعر بنوع من الفضول المتجدد، فانا اشعر بطريقة معينة ان التعرض لهذه الاسئلة يصبح اكثر اهمية.

في هذه الايام يجد سعيد نفسه منجذباً لموضوعين، وكل منهما يبدو مرتبطاً بشكل وثيق بالاحقة التي يجد فيها نفسه طافحاً بالحيوية، واحدهما كتاب حول ما يسمى بالنهج الاخير، والذي يركز فيه ليس على اولئك الفنانين الذين تصبح اعمالهم متناغمة كلما تقدم بهم العمر، على الذين يحمل عملهم الاخير باللاتناغم الذي لا حل له، اشخاص يخرجون بتعقيد وطاقة اكثر مما يبدأون بهما

والموضوع الثاني هو ما يصفه بايديولوجية التذكر، فبينما يشعر بالقلق إزاء آثار علاجه على ذاكرته، فانه اصبح مبهوراً بما تختار الثقافات باكملها ان تتذكر وتنسى، وهو يعد لسلسلة من المحاضرات حول الذاكرة والذاكرة في الثقافة الاميركية.

قبل فترة ليست ببعيدة، وفي احد امسياته السياسية، قال انه لا يمكن أن يكون هناك اي اساس للتعايش بين الفلسطينيين واليهود الاسرائيليين قبل ان يحدث شيئان: ان يعترف العرب ويحترمون حقيقة الهولوكوست، وان يقبل اليهود اللوم عن ذلك إزاء الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨.

يقول سعيد: لقد تلقيت اكثر البريد عدائية من العرب، فذلك امر يستحيل على الناس ان يفهموا بان هنالك اموراً متضاربة بأن مهمة المثقفين ان يظهروا انه يمكن ان يكون هنالك متناقضات في موضوع

اختيار اعضاء المجالس .. هل تم بدون معيار موضوعي او علمي وبلا شفافية؟!

الصورة الإعلامية لبعض رؤساء الجامعات أهم من البحث العلمي في جامعاتهم

د. تيسير مشارقة *

اثارت مجالس امناء الجامعات الاردنية الرسمية التي تم تشكيلها مؤخرا ردود فعل كثيرة ومختلفة في الاوساط الاعلامية والاكاديمية والسياسية. فبينما صفق نفر من هؤلاء لهذه المبادرة التي جاءت اثر الاعلان عن قانون التعليم العالي لعام ١٩٩٨ والغاء وزارة التعليم العالي، وقف اخرون ضد هذه التشكيلات على اعتبار انها لم تستند الى اسس واضحة، وشكلتها «لجنة اكاديمية رفيعة المستوى» مبهمة وغير معّرفة اعلاميا، واتهم اكاديمي بارز مجالس الجامعات الرسمية بانها مجالس عائلات تدخل في بنيتها عوامل عائلية وجهوية واثنية والليمية، واعتبارات اخرى كالمحسوبية.

ولم تنته قضية التشكيل والاعلان عن مجالس الجامعات الرسمية السبعة. وظلت تتفاعل اعلاميا الى يومنا هذا. وقليلة هي المسائل التي احتلت مكانة كبيرة وحيزا في وسائل الاعلام المكتوبة (اليوميات والاسبوعيات) بالقدر الذي احتلته «مجالس امناء الجامعات الرسمية» في الاردن.

صرخة د. عبد الله عويدات الاعلامية

فمنذ ان فجّر د. عبد الله عويدات وزير الثقافة الاسبق قنبلته الاعلامية (الصرخة الاعلامية) في جريدة «الراي» (١٩٩٨/٨/٣٠) حول الرئيس القادم للجامعة الاردنية (قبل تعيين د. وليد المعاني) مطلقا العنان، او مسرعا لوتيرة «مزاد» اختيار الرئيس الجامعة الكبرى في البلاد، ظل موضوع اشكالية اختيار رؤساء الجامعات الرسمية يشغل اذهان المعنيين والاعلاميين. ووضع د. عويدات مجموعة من الملاحظات على اسلوب ترشيح رؤساء الجامعات الرسمية في الاردن، معترضا على صيغ الترشيح قائلا:

«وبدات الفئات المختلفة بترشيح زبائنها، فمن رئيس وزراء قد تبنى اسما وطرحه في المجالس لتلتقطه الصحافة وتعمم الاسم، وبين فئة او اكثر تدعي ان الرئيس الجديد يجب ان يكون من طينتها لان تمثيلها قاصر في رؤساء الجامعات الحالية، وبين رئيس جامعة يبحث عمن يخلفه لتستمر مدرسته، وبين من قامت بترشيحه جهة من الجهات لاسباب خاصة تستطيع ان تقنع بها صاحب القرار».

واضاف د. عويدات «تعوّد الشعب الاردني على ان الترشيحات تتم بهذه الصورة. ووراء كل مرشح مصلحة لجهة من الجهات، وغالبا ما يرسو العطاء على من كثرت بواكيه او من كان له حظوة او حظ عند الجهة صاحبة الموسم».

وفي مقالته الطويلة سرد د. العويدات مجموعة من مواصفات الرئيس القادم للجامعة الاردنية، وذكر سمات اجمع كثير من الاعلاميين والسياسيين على انها حق يقال.

وبالرغم من ان د. عبد الله عويدات راى ان اراءه تظهره سباحا ضد التيار السائد!! الا انها كانت في الصميم، وكانها قنبلة الموسم التي فجرها هذا السياسي والتربوي المخضرم قبيل الاعلان عن قانون التعليم العالي الجديد لعام ١٩٩٨ الذي الغى وزارة التعليم العالي ونص على تشكيل مجالس امناء للجامعات الرسمية.

وفعلا، صدرت الارادة الملكية يوم ١٩٩٨/٩/٥ بتشكيل مجالس الامناء لكل من الجامعات الاردنية الحكومية التالية: الجامعة الاردنية، جامعة اليرموك، جامعة مؤتة، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الجامعة الهاشمية، جامعة ال البيت، جامعة البلقاء التطبيقية.

وصاحب الاعلان المذكور، اهداف مجالس الامناء المعلنة، بان يتحمل مجلس الامناء مسؤولية اختيار رؤساء الجامعات الحكومية على اسس سليمة، وان تضع الاسس للمناصب الاكاديمية والسياسة التعليمية الجامعية، لتجاوز المعيقات وللوصول الى الاهداف الكبرى في صياغة المجتمع وقدرته على التفكير بايجابية.

وقد ظهر ان الاستعجال في تشكيل مجالس الامناء يحل اشكالية المزاد (الاوكازيون) لترشيح رؤساء الجامعات، بدلا من ان تقوم الصالونات والاجهزة الاعلامية وجهات اخرى، بترشيح الاسماء وفرضها على الراي العام بطرق مختلفة.

لجنة اكاديمية رفيعة المستوى بلا شفافية!

وقد دافع د. محمد الصقور عن تشكيل مجالس الامناء في صحيفة «الراي» (٩٨/٩/١٦ص ٢٤) قائلا ان تشكيل المجالس جاء «بناء على اسس وضعتها لجنة اكاديمية رفيعة المستوى وذلك لاهمية المرحلة الجديدة والحاجة الى التطوير».

وراى د. الصقور ان اولويات ومهام مجالس الامناء كثيرة ومنها باختصار: المواءمة بين رسالة الجامعة ومخرجاتها من القوى البشرية، وزيادة ارتباط الجامعة بالمجتمع المحلي، وتحسين العملية التعليمية ورفع سوية الخريجين وتجذير التميز العلمي، وتعميق مفهوم المشاركة والمسلك الديمقراطي في عمليات التعليم الجامعي، وتامين مصادر تمويل جديدة للجامعات، ورعاية البحث العلمي وتفعيله، وان تكون مجالس امناء الجامعات الرسمية قدوة للجامعات الاهلية، وردم الهوة الموجودة في التعامل بين مؤسسات التعليم الجامعي الرسمية والاهلية.

ولم يتم حصر اعضاء اللجنة الاكاديمية رفيعة المستوى في اي وسيلة من وسائل الاعلام الاردنية، وبذلك تغيب الشفافية عن خطوة هامة في حياة بلدنا يقدم عليها لجنة «سرية» و«رفيعة المستوى». وقد تضمن خبر وكالة الانباء الاردنية «بتراء» ان تشكيل مجالس الامناء قد تم «بناء على اسس وضعتها لجنة اكاديمية رفيعة المستوى بحيث توخت قدرة الاعضاء على التفاعل مع الجامعات وقضاياها وهمومها ونقلها الى المسؤولين والقطاعات الاهلية والشعبية على حد سواء «العرب اليوم ٩٨/٩/٦» وظهر ان رؤساء مجالس امناء الجامعات الرسمية (الحكومية) هم التالية اسماؤهم: د. عبد السلام المجالي (الجامعة الاردنية)، زيد الرفاعي (جامعة اليرموك)، مضر بدران (الهاشمية)، احمد اللوزي (ال البيت)، الامير غازي بن محمد (البلقاء التطبيقية)، الامير طلال بن محمد (مؤتة)، وطاهر المصري (العلوم والتكنولوجيا).

ونص قانون التعليم العالي والقانون المعدل للجامعات لعام ١٩٩٨ على ان لا يتجاوز عدد مجلس امناء اي جامعة ١٥ عضوا. وبعد صدور الارادة الملكية بتعيين الاعضاء الاردنيين في هذه المجالس «ترك المجال لتعيين اعضاء اخرين من دول عربية وصديقة ممن لديهم القدرة على المساهمة في تطوير الجامعات الاردنية وخدمة اهدافها» (العرب اليوم ٩/٦).

مجالس امناء عائلية

وانتقد د. يوسف غوانمة تركيبة مجالس امناء الجامعات قائلا: «لا اتفق مع هذه (اللجنة الاكاديمية رفيعة المستوى) لانها لم تتوخ الدقة والموضوعية والشفافية في الاختيار «العرب اليوم ٩/٢٥» وتساءل «كيف يوضع هؤلاء (اعضاء المجالس) قيمين على الجامعات ويخططون للتفاعل مع المجتمع المحلي الذي لا يعرفونه؟ فهم في تصورهم واموالهم بعيدون عنا، فكيف يعملون على تنفيذ سياسات الجامعات الاكاديمية والتعليمية وحاجات المجتمع المحلي؟» «اين الاكاديميين في هذه المجالس؟ لماذا يغيب اعضاء هيئة التدريس عن تلك المجالس، ما هي الاسس التي وضعتموها (والسؤال موجه الى اللجنة الاكاديمية رفيعة المستوى)، فمن خلال استعراضنا لاسماء المجالس نرى انها مجالس عائلات، فعائلة واحدة اختير منها اربعة اشخاص، وعائلتان اختير من كل منهما ثلاثة اشخاص، وهناك ست عائلات اختير من كل عائلة شخصان. فاين الحكمة والعدالة والموضوعية في ذلك؟»

استراتيجية تنمية الموارد البشرية

لقد تزامن الاعلان عن تشكيل مجالس امناء الجامعات الرسمية مع اختتام اعمال الاسبوع العلمي السادس حول استراتيجية تنمية الموارد البشرية، الذي طلب سمو الامير الحسن في نهاية اعماله «ربط التعليم بالتنمية وببرامج الفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعي».

وروعي ان تتضمن تشكيلة مجالس امناء الجامعات الرسمية بالاضافة الى رؤساء الحكومات السابقين، نوابا واعضاء نقابات مهنية وهيئات عمل ورجال اعمال واكاديميين واساتذة قانون وامراء

ونوه صحفيون الى ان القرار المتعلق بتوزيع رؤساء واعضاء مجالس امناء الجامعات جاء لعدة «اعتبارات موضوعية عامة ومرحلية غير معروفة اسبابها» على حد تعبير الصحفي سلطان الحطاب في جريدة «الراي» (٩/٩/).

واعتبرت جريدة «الاسواق» صدور الارادة الملكية بتشكيل مجالس امناء الجامعات الرسمية خطوة عظيمة الى الامام وبداية مرحلة جديدة في ظل الغاء وزارة التعليم العالي وفي ظل الاستراتيجية الشاملة للتنمية وتنمية الموارد البشرية، ودافع مضر بدران (رئيس الحكومة الاسبق) عن مجالس الامناء، باعتباره رئيسا لمجلس امناء الجامعة الهاشمية، مصرحا في جريدة «الاسواق» (٩/٨/) ان «مجالس الامناء هي درع وحماية للاستقلال الاداري والاكاديمية للجامعات».

الصورة الاعلامية لرئيس الجامعة: حداثة بعقلية المشيخة

وفي خضم التداول الاعلامي للتطورات الجديدة على الصعيد الاكاديمي بتشكيل مجالس امناء الجامعات، التي من اولى مهماتها اختيار رؤساء جدد للجامعات التي يعملون فيها، برزت على السطح مسألة «صورة رئيس الجامعات الاعلامية». فكتب الصحفي رمضان الرواشدة «لفت انتباهي مسألة هامة تتعلق بالاداء الاداري والمالي لرؤساء بعض جامعاتنا الاردنية وهي حرصهم على صورتهم الاعلامية في نشرات الجامعة او في الصحافة المحلية، لدرجة ان بعضهم عين بعض الاعلاميين كمستشارين لهم يأخذون رواتب ليتابعوا اخبارهم في الصحف ويهتموا بها «الراي» (٩/١٨/).

واضاف الرواشدة «ومن التفاصيل المذهلة التي حصلت عليها ان غالبية النشرات العلمية التي تصدرها جامعة ما (..) مخصصة لنشاط رئيس الجامعة وصورته، ففي عدد نشرة (...) الصادرة عن جامعة اردنية في شهر حزيران احصيت ٢٧ خبرا عن رئيس الجامعة بواقع صفحة او صفحتين لكل خبر من اصل عدد صفحات النشرة المقاربة لحوالي ٧٠ صفحة».

ويتساءل الصحفي: «هل يعقل ان تحتل نشاطات رئيس الجامعة ثلثي مجلة او نشرة تهدف لتعريف الناس بالجامعة ونشاطاتها وندواتها ومكتباتها وما تقدمه للطلبة. وقد تصدرت لمجلة حوالي ٢٠ صورة لرئيس الجامعة ما بين (صورة) شخصية وهو يغطي منصبه، او جماعية مع وفود زائرة ومحاضرات حضرها او ندوات تبعها».

وحتى تكتمل صورة رئيس الجامعة الاعلامية، يكشف الرواشدة امثلة اخرى «لرئيس اخر لجامعة اردنية هامة ويعتبر مثل لدى كثيرين يصر على اتصالات شبه يومية مع الصحف بواسطة العلاقات العامة او هو شخصيا على نشر صورته مع كل خبر صحفي يصدر عن الجامعة حتى لو كان طلب وثائق من الطلبة المستجدين.

«هذا الرئيس يستكتب بعض موظفيه في دائرة العلاقات العامة او بعض دوائر الجامعة الاخرى ويطلب منهم نشر مقالات تشيد بانجازات واداء الجامعة وارتقائها في عهده الميمون، حتى انه استنفذ جميع الموظفين الذين يحسنون الكتابة فاخذ يستكتب اصدقاءهم».

وكان صبري اربيحات (استاذ علم الاجتماع في جامعة فيلادلفيا) قد لخص واقع حال بعض الجامعات، بانه اشبه بالحديث عن «الحداثة بعقلية المشيخة» وهذه العبارة تنطبق على جوانب كثيرة من حياتنا.

صورة البحث العلمي في بلادنا متواضعة

وفيما تتجلى صورة بعض رؤساء الجامعات الاردنية، ينحدر مستوى البحث العلمي في بلادنا (البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحث العلمي)، وقد لفت انتباهنا د. صلاح جرار الى ما اورده د. انور البطيخي في ورقة له عن البحث العلمي، ان الاردن انفق سنة ١٩٩٣ ما مجموعه ١٢٫٥ مليون دولارا على مشروعات البحث العلمي وان الكيان الاسرائيلي انفق في السنة نفسها ٦٥٠ مليون دولارا، وذكر ان عدد الباحثين لكل الف مواطن في الاردن ٣٨، وفي الكيان الاسرائيلي ٢٫١، وفي الولايات المتحدة ٦٫٩ («الراي» ٨/٣٠/) وغير معروف حتى الان حجم او قيمة او عدد البحوث العلمية المنجزة في الاردن في السنوات السابقة، ومن يقيم الجهود البحثية في الاردن في ظل المعطيات العالمية التالية: انجاز (٦٥) الف بحث علمي في بريطانيا خلال سنة واحدة (١٩٩٤-١٩٩٥) و(٤٦) الف بحث علمي صدرت في فرنسا في نفس العام، و(٤٠) الف بحث علمي صدرت في روسيا. «الدستور» في (٨/٢٩).

فالابحاث العلمية في الجامعات الاردنية قليلة (او نادرة) وضعيفة المستوى، ولا توجد مراكز بحث علمي متخصصة وتعاني مراكز الدراسات والبحوث من ازمات موضوعية متوالية (ملاحقة من دائرة المطبوعات وملاحقة من دوائر موتورة بحجة التمويل الخارجي)، وتعاني من ازمات ذاتية، فهي في معظمها مراكز معلومات (بنوك معلومات صغيرة) لا مراكز دراسات وابحاث، والباحث الخاص، غير المؤطر – الفردي – او – الذي يعيش خارج اطر المؤسسات – في الغالب بدون امكانات مادية وملزوم وموهوم بمرض «نظرية المؤامرة» وتلاحقه نصوص قانون المطبوعات والنشر الطائلة والغامضة.

دور رقابي لوسائل الاعلام

وجدير بالذكر ايضا ان لدى كثيرا من العاملين في العمل الاكاديمي والسياسي – ومنهم اسحق احمد الفرحان: («الراي» ٩٨/٩/٩) – قناعة بان الخطى نحو تطوير التعليم الجامعي لا تزال بطيئة، وان تاتي لمتأخرة وغير كافية ولا تتناسب مع تطورات العصر السريعة الوتيرة، ولا ترتقي بنا الى دخول القرن الحادي والعشرين بالكفاءة المطلوبة، ويظل دور الاعلام في هذا المجال دورا رقابيا كاشفا للثغرات واماكن التقصير ومظاهر الفساد والتلاعب المالي واماكن الضعف، وفي هذا السياق تكن مادتنا هذه حول التغطية الاعلامية لمسألة «مجالس امناء الجامعات» التي ما تزال ساخنة في متناول ايدي الاعلاميين كرغيف.

---

* باحث في قضايا الاتصال والإعلام والتعليم

ما وراء زلات اللسان عندما يفكر الاسرائيليون بصوت عال؟

هفوات صغيرة تبوح بالهدف الحقيقي
الكتاب: اسرار مكشوفة
الكاتب: اسرائيل شاحاك
ترجمة: هشام عبدالله
الناشر: الاهلية للنشر والتوزيع (عمان) ١٩٩٧ عدد الصفحات: ٢٨٤ صفحة.

كتب المفكر العربي الأميركي ادوارد سعيد عن الكاتب اليهودي اسرائيل شاحاك انه "رجل شجاع جداً، ويستحق التقدير لما قدمه من خدمات للانسانية .. انه احد ابرز الشخصيات في الشرق الاوسط المعاصر". وفي كتابه الجديد الذي جاء بعنوان "اسرار مكشوفة" يتناول اسرائيل شاحاك التطورات على سياسة اسرائيل النووية والخارجية بلغة ناقدة، ومتميزة. واعتمد شاحاك في هذا الكتاب على مقتطفات من الصحف العبرية، تمثل تصريحات النخبة السياسية وآراء الصحفيين الأقرب إلى هذه النخبة، ووضعها في سياق أبلغ من أي مستند أو وثيقة رسمية، فاضفت على الكتاب جواً خاصاً اختلط فيه الخبث بالسذاجة، والدهاء بالرعونة، والديمقراطية بالديكتاتورية، والسخرية بالمأساة والتنمُّر بالمسكنة وكل ما يخطر على البال من تناقضات تتصف بها اسرائيل بالذات.

ويتطرق كتاب "اسرار مكشوفة" إلى خمس قضايا رئيسية، الرقابة العسكرية على المطبوعات في اسرائيل والعلاقات الخارجية الاسرائيلية والتجارة الخارجية الإسرائيلية واليهود في اميركا واتفاق اوسلو وما بعده.

يعرض الكتاب لسياسات اسرائيل في امور عدّة، يكشف طبيعة واهداف واساليب هذه السياسات، ففيه يستجمع شاحاك النوايا من الكلمات التي تزل بها السنة زعماء الصهيونية وهم يفكرون بصوت عال.

ومن الأجزاء المهمّة في الكتاب ذلك الذي حمل العنوان التالي "الرقابة على المطبوعات" وهو الجزء الأول، وفيه يعتقد الكاتب (شاحاك) أن حرية التعبير وحرية الصحافة بشكل خاص قد ازدادت في السنوات الأخيرة للأسباب التالية:

تراجع قوى اليسار الصهيوني، الذي يعتبر - برأي شاحاك - من أشد أعداء الحقوق الفردية للإنسان وحرية التعبير من أحزاب اليمين. اما السبب الآخر في ازدياد حرية الصحافة خلال السنوات العشرين الماضية هو فشل الحروب الاسرائيلية (أو نجاحها الجزئي)، تماماً كما ازدادت حرية الصحافة الأميركية بعد حرب فيتنام مباشرة.

ويرى الكاتب أن حرية التعبير بشكل عام وحرية الصحافة بشكل خاص تخضع لرقابة على المطبوعات ربما كانت الأشد صرامة في العالم. وتخضع الصحافة الاسرائيلية للرقابة العسكرية المشددة، وكما يقول يتسحاق غال - نور "من الناحية القانونية، تمتلك الرقابة العسكرية (الإسرائيلية) سلطات تامة. اما من الناحية العملية فإن قسطاً ضئيلاً من محتويات الصحافة يمنع نشره في اسرائيل" (ص٣٢).

والرقابة العسكرية على المطبوعات ليست سوى واحدة من رقابات مستقلة اخرى، تم الغاء بعضها في السنوات الأخيرة، وما زال بعضها قائماً.

فهناك لجنة للرقابة تختص بالمسرح في اسرائيل، ولم يكن بالإمكان عرض أية مسرحية من دون ترخيص منها. ويكتب شاحاك: "قبل العام ١٩٦٧، تركز اهتمامها الأساسي حول ما كان يعتقد انه يتضمن اموراً جنسية فاضحة، أو الفاظاً جنسية مكشوفة سواء في المسرحيات الكلاسيكية او المعاصرة، وبعد العام ١٩٦٧ تحوّل

اصبح المسرح العبري قناة المعارضة السياسية تحوّل هدف المراقبين لما يمكن أن يعتبروه مناهضا للوطنية، أو للجيش، أو مؤيدا للعرب، خاصة حين تثير مسرحية جديدة موضوع الفظائع التي ترتكب ضد الفلسطينيين"(ص٣٢) ولكن وبعد صراع طويل، تم الغاء هذا النوع من الرقابة قبل بضع سنوات، بموافقة جميع الأحزاب العلمانية ومعارضة الأحزاب الدينية في اسرائيل.

وهناك لجنة للرقابة على البريد، مفوضة بفتح الرسائل الخاصة ومصادرتها (لكن ليس إتلافها) و "شغلت نفسها في السنوات الأخيرة بمصادرة رسائل المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفييتي السابق إلى اقاربهم" (ص٣٣)

واهم أنواع الرقابة في اسرائيل هي الرقابة العسكرية، فحسب غال - نور "المبدأ الاساسي في اسرائيل هو أن جميع المعلومات الرسمية سرية، إلا إذا سمح بنشرها" (ص٣٣)

ويرى شاحاك أن من آثار الرقابة العسكرية أنها زادت من سوء أداء الجيش، ويأتي بمثال صارخ على ذلك، انه "خلال الأسبوع الذي سبق ٦ تشرين أول (اكتوبر) ١٩٧٣، منعت الرقابة جميع الأنباء المستقاة من مصادر صحفية عادية التي تتحدث عن حشد القوات المصرية والسورية على خطوط وقف اطلاق النار. وكانت تقديرات الجيش الاسرائيلي هي أن حشد هذه القوات لا معنى له على الإطلاق، وبالتالي لم يرد إزعاج الشعب من دون داع، والواقع ان الحظر ذاته كان عاملاً مساعداً في دفع اسرائيل إلى هزائمها اللاحقة" (ص٣٤).

وفي موقع آخر من الكتاب، يوضح شاحاك ان الاسرائيليين كانوا يفضلون دفن قتلاهم من العسكريين تحت جنح الظلام. وغالباً ما يقوم الرقيب العسكري بتقديم "نصيحة ودية" إلى محرري الصحف لإسكات الصحف دون الحاجة إلى "حظر رسمي". ويقول الكاتب "استمرت التغطية على الحوادث التي تتعلق بمقتل جنود نتيجة لإهمال الجيش حتى أواخر السبعينيات. فنشر صور الجنود الجرحى المتألمين، أو المتذمرين بسبب انزعاجهم من أمر ما، كما كان دارجاً في الصحافة الأميركية في أثناء تغطية حرب فيتنام، ما زال ممنوعاً في اسرائيل، بينما تشجع الرقابة نشر صور الجنود الجرحى المبتسمين على أسرة مريحة في المستشفيات".

ويتابع شاحاك "وقد احدثت حرب لبنان تغييراً بهذا الصدد، فقد سمح بنشر اعتراضات وشكاوى الجنود في وسائل الاعلام، وحتى عرضها على شاشة التلفزيون. وحين ازدادت الحرب ضد المقاومة اللبنانية حدة، سمح حتى بإطلاق الصيحات المناهضة للحرب" (ص٣٥).

ويعزو شاحاك تخفيف الرقابة العسكرية على المطبوعات إلى "الهزيمة الوشيكة" التي تعرضت لها اسرائيل خلال حرب ١٩٧٣ قائلاً: "وقد كانت تلك "الهزيمة الوشيكة" بداية لتوق الاسرائيليين لمزيد من الحرية".

وبخصوص النصوص القانونية التي تحدد سلطات لجنة الرقابة العسكرية الاسرائيلية، تلك التي نشرت لأول مرة في جريدة "هآرتس" يوم ١٩٩٢/١١/٢٦، وهي نصوص الاتفاقيات التي تم التوصل اليها بين ما يسمى "لجنة المحررين" [مكوّنة من رؤساء تحرير الصحف اليومية ومدير سلطة الاذاعة] ولجنة الرقابة العسكرية، وهي نصوص تم الاتفاق عليها عام ١٩٥١ وفي معظمها تستند إلى "انظمة الدفاع" البريطانية لنظام ١٩٤٥ التي تبنتها اسرائيل بالكامل وأدخلت عليها تعديلات شكلية (مثل استبدال كلمة "مندوب الجلالة" بكلمة "وزير الدفاع" او ما شابه ذلك) وهذه الانظمة "تفرض المراقب صلاحية منع أية نشرات يعتبر انها "قد تعرض للخطر الدفاع عن اسرائيل، او الامن والنظام العام" دون إبداء اي سبب للمنع وهذا ينطبق على أية مادة مطبوعة سواء كانت كتباً او كلمات متقاطعة، بما في ذلك إعادة نشر ما سبق نشره فعلاً وتحتاج جميع النشرات الدورية، باستثناء المطبوعات التي تصدر في طبعة واحدة [لمرة واحدة]، إلى ترخيص" (ص٣٦)

ومن التعديلات التي تم تبنيها عام ١٩٨٨ في اسرائيل على هذه الأنظمة، ما ذكره المؤلف، وهو ينص على انه "يجب إخضاع اي شيء يؤلفه اي شخص ويحتمل ان يؤثر على امن الدولة باي شكل من الاشكال للرقابة الوقائية" (ص٣٦) ويشير المؤلف ايضاً إلى ان قوانين الدفاع البريطانية قد تم تبنيها من قبل بن غوريون بالتفاهم مع "الكنيست الاول" عام ١٩٤٩، على ان تطبّق بشكل أساسي ضد العرب، وألا تمنع الرقابة اليهود من الحوار السياسي وانتقاد الحكومة، مهما كان ذلك الانتقاد لاذعاً

ويشير شاحاك إلى "مأسسة الرقابة على المطبوعات" التي تمت في اسرائيل عام ١٩٥١، ليس بموجب قانون، بل باتفاق، وتم تعديله في العام ١٩٦٦، وهو الاتفاق الذي تم بين الرقابة العسكرية الاسرائيلية ولجنة المحررين (التي تمثل جميع الصحافة الاسرائيلية ولا تشمل أية صحيفة عربية)، وقد تم الكشف عن نصوص هذا الاتفاق السري يوم ١٩٩٢/١١/٢٦ من قبل جريدة «هآرتس» - كما اشرنا - وهي كالتالي

"١- الهدف الاساسي من لجنة الرقابة هو منع نشر معلومات تتعلق بالامن قد تساعد العدو او تلحق الضرر بالدفاع الاسرائيلي ٢- لن تطبق الرقابة على المناقشات السياسية، والآراء، والتعليقات والتقييمات، او اية مضامين اخرى، إلا إذا احتوت على معلومات تتعلق بالامن او يمكن ان تكشف عن غير قصد معلومات امنية. ٣- تعتمد الرقابة على التعاون بين سلطات الجيش والصحافة (الاسرائيلية) بهدف تحقيق الاهداف المحددة في البند ١" ص (٣٧) وتتبع بيان المبادئ، مواصفات مفصلة تتعلق باشكال التعاون المذكور.

واظهر شاحاك التعليقات الاولى على الاتفاق المذكور اعلاه، ومنها تعليق لـ (دوري كلاسنبالد)، الذي قال إن "الاتفاق الطوعي لفرض الرقابة يؤدي إلى الفساد" (ص٣٩) ثم يضيف (كلاسنبالد) "يجب ألا يفوّض [illegible] اية لجنة رقابة، سلطة تقرير المدى الذي يمكن ان تصل إليه حرية الصحافة وحق الجمهور في الحصول على المعلومات. لتفويض مثل [illegible] السلطات إلى اي شخص مخالف لحرية التعبير بشكل عام" (ص٣٩).

ويفترض شاحاك، ان المساعي لنيل حرية التعبير في اسرائيل والحريات الأساسية الاخرى قد بدات بتحرك من احزاب الوسط [illegible] بعض الجماعات الهامشية، او حتى [illegible] من غير اليسار الصهيوني. وان التغيير [illegible] نتيجة لعوامل اجتماعية مختلفة ومنها [illegible] بطرق الحياة الغربية التي كانت تعني [illegible] الحريات، بالاضافة إلى التحولات [illegible] نوعية قراء الصحف، التي بدات باعتقاد [illegible] في الفترة ما بين (١٩٧٤-١٩٨٨) غداة [illegible] الاولى التي حققها النضال من اجل [illegible] هوامش الحرية.

لقد تعلّمت الصحف الاسرائيلية ان [illegible] إلى جماهير القراء الذين كانوا يشاهدون التلفزيون بانتظام ايضاً ويقول شاحاك [illegible] وصل متوسط بيع الصحف العبرية ايام [illegible] إلى ٢.٥ مليون نسخة، علماً بان السكان الأقل تعليماً والاكثر فقراً والاكثر تديناً والاكثر ميلاً لليمين ويمثلون ٥٠٪ من سكان اسرائيل يميلون إلى تجنب الصحف ويكتفون بالتلفزيون.

ويشير شاحاك ايضاً إلى "فقرة جديدة اضيفت إلى اتفاق ١٩٦٦ بين لجنة المحررين والرقابة العسكرية، وقد بقيت هذه الفقرة سرية إلى ان كشفها (حاييم تسادوك) وتقول "الاستخدام غير الصحيح للرقابة" وتقول الفقرة "من الآن فصاعداً، تخضع الرقابة على المطبوعات لقرار المحكمة العليا رقم ٨٨/٦٨٠ والذي يمنع أي حظر على اي مضمون للمقالة إلا في الحالات التي تقارب اليقين من ان منشوراً معيناً يمكن ان يضعف بشكل ملموس امن الدولة» (ص٤٤).

ويرى شاحاك في كتابه، ان جريدة "هآرتس" قامت بخطوة لا سابق لها حين [illegible] انسحابها من لجنة المحررين ونشر البنود السرية لاتفاق لجنة المحررين مع لجنة الرقابة العسكرية، الذي فتح الباب على مصراعيه لمناقشة الرقابة على المطبوعات في اسرائيل وبالتالي مقاضاة الرقابة امام المحاكم.

الصحافة الاسرائيلية (باختصار)

* الصحافة الاسرائيلي في معظمها تجارية ومستقلة.
* هناك ثلاث جرائد يومية نشطة وتوزيعها الاجمالي نصف مليون [illegible] الصحف تصدر في تل ابيب وهي: معاريف، ويديعوت احرونوت، وهآرتس (توزيعها الاجمالي حوالي مليون نسخة في نهاية الاسبوع)
* يضم سوق القراء حوالي مليوني قارىء تتنافس عليه معظم الصحف
* اسرائيل تحتفظ بسيطرتها على توزيع حصص بث القنوات الاذاعية [illegible]
* لا تدار سلطتي الاذاعة والتلفزيون من قبل الحكومة ولا [illegible] مباشر.
* تقوم سلطة الاذاعة الاسرائيلية بمنح التراخيص وفرض الرسوم [illegible]
* سلطة القناة الثانية تمنح التراخيص [illegible] للشركات [illegible]
* شركة الكوابل [illegible] [illegible] ٪ [illegible]

[illegible]

ضيف جديد في عالم فضائيات الشرق الأوسط

نعومي سكر

سوف يدخل عالم الفضائيات الشرق اوسطية المزدحمة بشكل متزايد، لاعب جديد بعرض غريبه وسوف يتكون العرض من حوالي ٨٠ قناة لاذاعة رقمية واضحة جداً، يمكن التقاطها بمستقبل محمول يقوم بمهمة الطبق اللاقط.

الشيء الوحيد غير الواضح يتمثل في المحطات الاذاعية التي سيستقبلها هذا الجهاز.

البرامج ستبث على قمر "افريستار" وهو القمر الصناعي الأول من اسطول فضائيات "وورلد سبيس" الذي سيتم البدء به قبل نهاية هذه السنة.

ان مؤسسة "وورلد سبيس" ومقرها في واشنطن، من بنات افكار الاثيوبي المولد، نوح سمارا، الذي رتب تمويلاً بحوالي بليون دولار من جماعة من المستثمرين الذين لا يحبون الشهرة. وتقول التقارير ان من بين هؤلاء المستثمرين عائلة بن محفوظ السعودية.

ان خطة سمارا تتضمن وضع ثلاثة اقمار صناعية في الفضاء مع نهاية عام ١٩٩٩، للتغطية العالمية، وإبقاء قمر رابع كاحتياط، وضمان وجود ملايين من المستقبلات الخاصة اليابانية الصنع، للبيع في كل انحاء العالم النامي.

ومع اقتراب موعد بدء "افريستار" فان البحث عن مزودي برامج يزداد شدة، فقد اجتذبت تغطية "افريستار" لافريقيا والشرق والأوسط اتحاد الاذاعة والتلفزيون المصري الذي تديره الدولة لتاجير الاستطاعة كوسيلة للوصول إلى مناطق لا يصلها بث القمر المصري نايلسات الذي دشن مؤخراً. وتم الاتفاق مع محطة اف ام لبنانية خاصة، الاذاعة رقم واحد، بهدف الوصول إلى الجاليات اللبنانية المهاجرة فيما وراء البحار.

وهنالك صفقات أخرى تشمل أحداها الشيخ عبدالعزيز عبدالقادر، رئيس المجموعة الاعلامية السعودية، تهامة، لتاسيس اربع قنوات اذاعية جديدة، وتتولى تهامة حالياً الاعلان لمحطة «الجزيرة» التلفزيونية الفضائية المثيرة للجدل، ومقرها في قطر، والتي تركز على الأخبار والشؤون الراهنة.

قال الشيخ عبدالعزيز في شهر حزيران أن اتفاقه مع مؤسسة «وورلد سبيس» سوف يشكل "ثورة استماع" فيما يتعلق بالاختيار والنوعية والاستقبال. ان «ثورة الاستماع» مصطلح قد يفسره الآخرون بطرق مختلفة، فسمارا يتحدث عن مهمته على انها توفير للمعلومات المطلوبة لإيصال الصحة والانتاجية للاقطار النامية، وقد قورنت، بشكل علني اقل، بتلك الاذاعات الغربية التي ساهمت في سقوط الأنظمة الاوروبية الشرقية القديمة. ان تحقيق مؤسسة «وورلد سبيس» لمثل هذه التوقعات سوف يعتمد، إلى حدّ ما، على ما إذا كان المستمعون سيحكمون على اختيار القنوات الاذاعية الجديدة بانها تساوي المائتي دولار التي يدفعها المستمع لشرا مستقبل، وفيما إذا كان المذيعون الذين يستخدمون افريستار سيكسرون المحظورات القديمة

يتكهن سمارا بان ثمن جهاز الاستقبال الذي يعمل في سيارة ايضاً، سوف يهبط حين تعمل الاقمار الفضائية الثلاثة وعندما يبدأ المستهلكون الأغنياء، في اكثر بلدان اسيا واميركا اللاتينية النامية سكاناً، وفي افريقيا والشرق الاوسط، بتشغيل اول انتاج

فيما يتعلق بالبرامج فان مؤسسة «وورلد سبيس» تدعي انها تروج لمادة محايدة كما تطوف مع شركات عالية كبيرة مثل «بلومبرغ» وال «سي ان ان» وقد أسست مؤسسة خيرية لضمان بث البرامج التربوية، وهي تخصص «مساحة» للاعلانات التجارية المحلية بما فيها قنوات موسيقية من تركيا واوغندا واماكن اخرى، على امل المشاركة في دخل الاعلانات

يقول المتشككون والمنافسون ان الحصول على التغييرات المناسبة للغة والمحتوى المحلي والوصول إلى المستمعين سيكون معركة صعبة، لكن سمارا يقول ان الهدف الرئيس لمن يدعمونه هو الربح وهم يعتقدون ان المشروع سوف ينجح

ميدل ايست انترناشونال

مؤتمر في عمان لمناقشة التحديات التي تواجه الصحافة ووسائل الاعلام

سوف يعقد في عمّان من الثاني والعشرين إلى الخامس والعشرين من شهر تشرين الثاني المقبل مؤتمر لمناقشة التحديات التي تواجه الصحافة ووسائل الاعلام في منطقة البحر الابيض المتوسط وسيكون الهدف زيادة الاتصالات والتفاهم عبر المنطقة، وتطوير بعض المؤشرات التي يمكن ان تؤدي إلى تغطية افضل واكثر اطلاعاً في عالم إعلامي يتغير بسرعة اكبر مما يستطيع اي منا أن يستوعب، حسبما ذكرت شبكة جميستون تابعة للاتحاد الاوروبي في نشرة صادرة عنها.

وذكرت النشرة بان المؤتمر سيتيح للمشاركين مناقشة التهديدات السياسية والتجارية التي تواجه الصحافة بالاضافة الى قوانين المطبوعات والنشر الحافلة بالقيود في الدول المتوسطية والرقابة التي تحد من دور الصحافة.

سيشارك في هذا المؤتمر الذي يرعاه سمو ولي العهد الأمير الحسن، حوالي مئة من الصحفيين والشخصيات الاعلامية والاكاديميين، ليتناولوا هذه القضايا ويضعوا بعض التوصيات.

الدافع لعقد المؤتمر

ان العالم، يواجه مع إطلالة الالف الثالث، انفتاحا ثقافياً واقتصادياً لم يسبق له مثيل، ويجيء هذا الانفتاح نتيجة تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، وهي في حقيقة الأمر، ثالث ثورة اتصالات، بعد الحروف الهجائية والصحافة المطبوعة، وتبشر باختراق شامل، معلوماتي، ثقافي واقتصادي واجتماعي.

لكن الاقطار النامية لا تملك، ولا تستطيع ان تملك السيطرة على هذه الاتصالات الجديدة المتطورة، مما يثير التساؤلات حول حرية التعبير، وحق الناس في الاتصالات، الهوية الثقافية وتدفق المعلومات.

لقد بدأت بعض المجتمعات تحس بخطر الاتصال العالمي، والفرص. كما أن الاقطار النامية بشكل خاص تشعر باثر الرسائل الاعلامية التي تتدفق من الفضاء، حاملة التعقيدات الاجتماعية، والغزو الثقافي والتلميحات، اضافة إلى القضاء على هويتها ذاتها.

لذلك تم الترتيب لعقد هذا المؤتمر خلال الذكرى السنوية الخمسين لإعلان حقوق الانسان، حيث ستتم مناقشة الأمور التالية:

الحق في الاتصال: التقييم واستشرافات المستقبل.

تكنولوجيا الاعلام، الديمقراطية والتنمية.

الاتصال العالمي، الهوية الوطنية والثقافة.

نحو اطار للاتصال: المؤسسات، القوانين والأخلاقيات.

وسيكون هذا المؤتمر [illegible] الاتصال والديلوماسية [illegible] عصر المعلومات [illegible] ١٩٩٧

[illegible]

الانقلاب الفضائي العراقي

بيترفيوهيرد*

عشية الذكرى السنوية الثلاثين لانقلاب السابع عشر من تموز ١٩٦٨ الذي جاء بحزب البعث إلى الحكم، قام العراق بانقلاب دعائي ثانوي بالبدء بخدمة تلفزيونية فضائية دولية تبث من خلال القمر المصري، نايلسات.

المحاولات السابقة في السنوات الأخيرة، من قبل السلطات العراقية لاستخدام اقمار روسية أو تركية أو موفر الخدمة الفضائية الأوروبية "يوتلسات"، فشلت نتيجة التفسيرات المتشددة لعقوبات الأمم المتحدة. وحتى إذا وجدت بغداد جهة فضائية راغبة في ذلك، فان لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة رفضت السماح لبغداد باستيراد المعدات اللازمة لبدء مثل هذا البث، قائلة انها ليست "حاجة أساسية".

كان البث التجريبي في السادس عشر من تموز المرة الأولى التي يتم فيها مشاهدة البث الفضائي من التلفزيون العراقي منذ ازمة الخليج عام ١٩٩١، وقد بدأ البث لمدة أربع ساعات من الثالثة إلى السابعة مساء بتوقيت غرينيتش. وقد قال وزير الثقافة والاعلام العراقي، الدكتور همام عبدالخالق، ان دور القناة التلفزيونية الفضائية الجديدة هو تعميم أثر العقوبات «بان نظهر لبقية العالم اثار حظر ظالم مفروض على العراق منذ ثماني سنوات».

وحينما قالت صحيفة «الشرق الأوسط» التي تصدر في لندن فان ابن صدام حسين الأكبر، عدي، سوف يشرف شخصياً على القناة الفضائية الجديدة التي كان مخططاً لها منذ عام ١٩٩١، ويدير عدي حالياً محطتي الاذاعة وتلفزيون الشباب، لكن وزارة الاعلام العراقية مسؤولة رسمياً وبشكل مباشر عن المؤسسات الحكومية الاعلامية.

ان بدء العراق بالبث التلفزيوني الفضائي يجيء بعد تقارير أخرى عن تخفيف جزئي للقيود في بيئة إعلامية داخلية تصل إلى كونها من بين أشد البيئات خضوعاً للرقابة في العالم العربي.

في اوائل شهر تموز، نسبت صحيفة «الشرق الأوسط» لمصادر عراقية رسمية في عمّان بأن العراق سوف يسمع قريباً بصدور صحف ومطبوعات خاصة تملكها أحزاب سياسية غير حزب البعث.

وقد تم اتخاذ هذا القرار على مستوى عال بهدف ايجاد «نمط جديد» لزيادة كفاءة هذه الوسائل الإعلامية، وفقاً لما قالته الصحيفة المذكورة.

وقالت الصحيفة ان بغداد، مثلاً، لا تعارض صدور صحيفة تحمل وجهات نظر الحزب الديمقراطي الكردستاني طالما انه يواصل الكفاح لتقوية علاقاته مع الحكومة العراقية".

ومن المحتمل ان تحصل منظمات أخرى على الموافقة المستقبلية لاصدار مطبوعاتها، مثل «الحزب الاخضر»، وهو تنظيم جديد شكله الصحفي مظهر عارف، الذي يقال انه شريك لعدي، والحركة الوطنية العراقية، وهي مجموعة من الشخصيات العراقية المستقلة.

لقد قيل أن المهندسين العراقيين في الشهور الاخيرة كانوا يرفعون من طاقة البث لمحطات الاذاعة الثلاثة التي تعمل في العراق: اذاعة بغداد، صوت الجماهير وإذاعة أم المعارك، باستخدام أجهزة بث جديدة تلقوها من بلد عربي. أن صوت الجماهير إذاعة تعمل على الموجة المتوسطة والموجة القصيرة وتتجه نحو المستمعين المحليين والخارجيين، كما ان اذاعة أم المعارك تعمل على الموجتين المتوسطة والقصيرة باللغة العربية وتستهدف الاقطار المجاورة. وقد تم تقليص بث اذاعة العراق الدولية، وهي الخدمة الخارجية، منذ حرب الخليج.

ان البث الاذاعي الخارجي في العراق يتم بشكل رئيسي باللغة العربية، لكن البث بالانجليزية والفرنسية استؤنف في عام ١٩٩٧.

ان قرار اتحاد «نايلسات» بتاجير قناة للعراق يعكس العلاقات التجارية المتزايدة بين العراق ومصر وفق اتفاقية النفط مقابل الغذاء التي وافقت عليها الامم المتحدة. ووفقاً لما قالته وكالة رويترز فان قيمة صفقات مصر وفق تلك الاتفاقية تصل إلى حوالي ١٧٠ مليون دولار.

وفي الوقت ذاته فان الولايات المتحدة تمضي قدماً بالخطط لبدء البث بالعربية والكردية للمستمعين في العراق، فقد صوت الكونغرس في هذه السنة لتوفير اكثر من عشرة ملايين دولار لبدء «إذاعة العراق الحر» وسوف تدار هذه الاذاعة الآن من قبل اذاعة اوروبا الحرة، الاذاعة الحرية التي مقرها في براغ.

ومع أن المشروع ما زال يحتاج إلى موافقة رئاسية، فان المحطة بدأت توظف العاملين فيها، فقد صدر اعلان في مجلة «الايكونومست» يوم الحادي عشر من تموز يعرض عقوداً لمدة سنة واحدة لصحفيين اذاعيين للعمل مع اذاعة العراق الحر، مع وجود وظائف في براغ ومراكز مراسلين في العواصم الغربية والشرق اوسطية. كما ظهر في الصحف الناطقة بالفارسية التي تصدر في هذه اعلانات مماثلة للصحفيين للعمل في اذاعة ايران التي ستبدأ في وقت لاحق من هذه السنة.

* ميدل ايست انترناشونال

الصحافة والمجتمع المدني - علاقة تأثير متبادلة

د. نبيل الشريف *

لا يوجد ما هو أخطر من اللامبالاة على المجتمعات. وقد تكون اللامبالاة أخطر على المجتمع من السياسات الحكومية. فليس أصعب ولا أخطر من أن يتقوقع الناس داخل جزرهم المعزولة في تجاهل كامل لما يفرضه عليهم واجبهم المدني كأعضاء في مجتمع حي.

ثمة علاقة جدلية بين الصحافة والمجتمع المدني، فالصحافة الحرة الفاعلة والمؤثرة لا يمكن ان تزدهر إلاّ في مجتمع مدني حر وفاعل ومؤثر. ولا يمكن لهذا المجتمع إلاّ أن ينتج صحافة من نوعه وجنسه. وكلما ضعفت الصحافة او كبلت بالقيود، كان المجتمع الذي تعمل فيه ضعيفاً ومكبلاً بالقيود.

ان البيئة الحاضنة هي الأساس في ازدهار الصحافة، والمجتمع المدني ذو المؤسسات المكتملة واليقظة هو الذي يشكل البيئة الملائمة لازدهار الصحافة الحرة. فالزهرة اليانعة لا تتفتح إلاّ في بيئة مناسبة، وهي لا يمكن أن تنمو في الصحراء. كما أن الصحراء بيئة طاردة ومنفرة لنمو الزهور، فان المجتمع المدني غير المكتمل يعد مناخاً غير ملائم لنمو الصحافة وتطورها. فالزهور اليانعة لا تنمو وتزدهر في الصحارى الجدباء.

كما أن الصحارى الجدباء لا تحتضن هذه الزهور ومن هنا جاء التاكيد على جدلية العلاقة بين الصحافة والمجتمع المدني

ويجدر الاعتراف ابتداء، أن المجتمع المدني في العالم العربي ما يزال في أطوار تكوينه الأولى، وهو هش وضعيف إلى الحد الذي لا نكاد نلمس له حضوراً وتأثيراً في واقع حياتنا، كما أن المجتمع المدني في العالم العربي يكاد يختنق ويلفظ انفاسه الأخيرة تحت ضغط عوامل عدة لا تسمح له بالنهوض والارتقاء، واهمها التركيبة القبلية للمجتمع العربي.

لم يختلف الوضع منذ اطروحة مفكرنا الكبير ابن خلدون الذي أسهب في الحديث عن أثر العصبيات في تشكيل المجتمع العربي، فقد وصل إلى نفس الاستنتاج مفكر عربي حديث هو الدكتور محمد جابر الأنصاري فالقبيلة ما تزال تسكن العربي حتى وإن غادرها هو بجسمه واتخذ من الحواضر مقراً له. ولا يمكن للمجتمع المدني أن يزدهر في ظل التركيبة القبلية للمجتمع العربي. بل يمكن القول أن العصبية القبلية والمجتمع المدني على طريق التصادم الابدي وكل منهما يتقدم على حساب الآخر. ولأن المجتمع العربي قبلي في أدق تفاصيله ومكوناته، فان الحياة المدنية مؤجلة حتى إشعار اخر، وبالتالي فان الحديث عن صحافة مزدهرة تقوم بدورها الرقابي والتنويري على الوجه الاكمل سيظل هو الآخر أمراً مؤجلاً إلى أمد غير معلوم.

وليس من المبالغة القول ان مؤسسات المجتمع المدني حالياً ليست اكثر من غطاء أو قناع للنفوذ العصبي والعشائري والقبلي. فالحزب ليس حزباً في حقيقة الامر، ولكنه امتداد اخر للعشيرة أو هو - في الواقع - عشيرة مرخصة تعمل ضمن الاطار الحزبي وترفع لافتة حزبية ولكنه ليس اكثر من تجمع عصبي. وحتى الجمعية أو الرابطة أو المنظمة غير الحكومية، فانها تخدع بعض الناس ببريقها الأخاذ ولكنها صور أخرى للتجمعات العائلية أو القبلية، فقد افسدت هذه المؤسسات في العالم العربي ويحسبها الظمآن ماء وما هي إلاّ سراب خادع لا تربطها بمنظمات المجتمع المدني الحقيقية شيء سوى تشابه الاسم.

وليس من المعروف كيف يمكن أن يستقيم الحديث في العالم العربي عن مجتمع مدني في ظل استشراء الأمية. وتدل اخر الاحصائيات ان نسبة الأمية في الدول العربية تتراوح بين ٣٦,٦٪ إلى ٧٥,٤٪ في معظم الدول العربية وترتفع هذه النسبة إلى ٩٣,٩٪ في بعضها الاخر.

ومن التجليات المؤسفة لخذلان المجتمع المدني للصحافة ما حدث إبان معركة قانون المطبوعات والنشر الاخير. فقد تركت الصحافة تقاتل هذه المعركة وحدها، وسادت حالة من اللامبالاة التي سمحت في النهاية بجز عنق الصحافة وشل قدرتها على التفكير – مجرد التفكير – في أن تكون أداة من أدوات التنوير والرقابة والمساءلة كما ينبغي أن يكون عليه الحال في الظروف السليمة. وقد اعتقد كثيرون أن دفاع الصحفيين عن حرية الصحافة كان دفاعاً عن امتياز شخصي أو مهني. وبالتالي تركت الصحافة تقاتل وحدها معركة الحرية وسط شعور باللامبالاة واعتقاد مغلوط أن حرية الصحافة قضية لا تعني أحداً سوى الصحفيين، لو كان المجتمع المدني في الأردن فاعلاً ومكتملاً لما مر قانون المطبوعات والنشر بالشكل الذي مر به، بل لو أن المجتمع المدني في الأردن كان قد وصل إلى مرحلة النضج والاكتمال لما جرؤ احد إبتداء أن يتقدم بمشروع القانون ذاك الذي يكبل يد الصحافة ويمنعها من القيام بالحد الأدنى من دورها المرتقب.

ومما يلفت النظر أن بعض مؤسسات المجتمع المدني ساهمت في تقليص حرية الصحافة، اما بالدفاع عن قانون المطبوعات كما فعلت بعض الاحزاب عن وعي وسبق اصرار باصدار بيانات ترحب بقصقصة أجنحة الصحافة، وكما فعلت أحزاب وقوى سياسية أخرى عندما استغل موقفها الناقد لبعض التجاوزات الاخلاقية في الصحف الأسبوعية لتبرير تقديم ذلك القانون.

والنتيجة في النهاية واحدة هي أن مؤسسات المجتمع المدني هي التي ساهمت بسلبيتها ولا مبالاتها في تقليص حرية الصحافة، وهو امر مثير للانتباه ويستحق التامل الطويل. كما اقرت مؤسسة أخرى من مؤسسات المجتمع المدني (هي مجلس النواب) مشروع القانون رغم الآمال الكبيرة التي علقها الصحفيون على تحطم القانون على صخرة مجلس منتخب.

ويذكر الصحفيون أن هذا القانون قد أقر من قبل ٢٨ نائباً فقط من أصل ثمانين. حيث غاب بعض النواب عن جلسة اقرار القانون وانسحب اخرون من الجلسة. اننا هنا لا نوزع أحكاماً على احد، ولكننا نقدم وصفاً تشخيصياً لعلاقات مؤسسات المجتمع المدني بعضها ببعض وهذا كله يؤكد أن الوعي المدني المفقود في العالم العربي يحقق البيئة المناسبة للإيقاع بين مؤسسات المجتمع المدني الحقيقية أو الصورية وقيامها بإضعاف بعضها بعضاً.

ويجدر الاعتراف هنا أيضاً أن الصحافة كثيراً ما استعملت في التشويش على مؤسسات المجتمع المدني الأخرى مثل الأحزاب والنقابات وحتى المنظمات غير الحكومية. ولأن الصحافة في البلدان العربية إما أن تكون مملوكة للحكومة بالكامل حيث تعين هي رؤساء مجالس إدارتها ورؤساء تحريرها. وإما انها خاضعة لتاثير الحكومات وعصاها الغليظة وجزرتها الجذابة فهي تسير في فلك الحكومة وتسبح بحمدها.

اقول لأن هذا هو حال الصحافة العربية في الاعم الأغلب من الحالات فليس غريباً أن تكون الصحافة العربية أداة في أيدي الحكومات للتشويش على مؤسسات المجتمع المدني، فإذا ارادت حكومة عربية أن تسيء لحزب معين فما عليها إلاّ أن تشن عليه حرباً بالوكالة عن طريق الصحافة، وإذا ما رغبت في إضعاف صيرورة النقابات، فكل ما عليها فعله هو "الايعاز" ببدء حملة عليها فتصبح النقابات بين عشية وضحاها عدو الشعب رقم واحد.

ان هذه الحروب الداخلية التي تشنها مؤسسات المجتمع المدني على بعضها بعضاً (سواء اكانت صحافة أم برلماناً او احزاباً ام نقابات) تعد من أبرز مظاهر الاختلال والضعف في الواقع العربي. وهي تقدم الدليل الانصع على أن فقدان هذه المؤسسات للاستقلال وحرية الارادة يسهم في عرقلة مسيرة النهوض العربي، واي حديث عن التقدم والتطور في الواقع العربي سيظل حرثاً في البحر ما لم يبدأ من تحرير مؤسسات المجتمع المدني من كل مظاهر الاخضاع والتأثير.

ولا يمكن للصحافة العربية أن تتطور وتنطلق نحو دورها المأمول كسلطة رابعة تقوم بواجبات الرقابة والتوعية إلاّ إذا تحررت من التأثير الحكومي ومن الملكية الحكومية. والوضع الصحيح بالنسبة للصحافة هو أن تكون ملك الناس لا ملك الحكومة سواء بشكل جزئي او كلي. ويجب الأ تملك الحكومة سهماً واحداً في اية مؤسسة صحفية في البلدان الديمقراطية.

فالصحافة هي عين الناس في مراقبة أداء الحكومة في المساءلة، وهي تقوم بدورها نيابة عنهم في تسليط الضوء على العلل ومواطن الخلل في الأداء الحكومي. وقد كنا نسير في الأردن على طريق تحرير الصحافة من الملكية الحكومية، فقد نص قانون المطبوعات والنشر رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ الذي الغي مؤخراً على عدم جواز احتفاظ الحكومة باكثر من ثلاثين في المائة من اسهم المؤسسات الصحفية، ولكن القانون الجديد الذي اقر مؤخراً لا يتضمن اي بند من هذا القبيل مما يسمح باستمرار التأثير الحكومي على الصحف بكل الطرق.

ولا يمكن للصحافة أن تقوم بدورها المرتقب في السعي لتعزيز الوعي المدني ودعم مؤسسات المجتمع المدني في ظل وضع كهذا.

ان الأصل في الأمور هو أن تقوم الصحافة ومؤسسات المجتمع المدني بالعمل معاً لتوعية الناس بحقوقهم وتذكيرهم بواجباتهم وحثهم على المشاركة الفاعلة في مسيرة مجتمعهم عن طريق طرح الافكار بحرية. فالديمقراطية تتطلب من الناس أن يتخذوا قرارات تتعلق بحياتهم ومستقبلهم وأن يقوموا بالاختيار الحر القائم على الوعي وتوفر المعلومة.

اننا لن نتبنى افكاراً مستوردة عندما نردد مقولة الرئيس الاميركي ابراهام لنكولن عندما قال "دع الناس يعرفون الحقائق وعندها سيكون البلد في أمان" ونحن نتحدث صباح مساء عن مفهوم المساءلة والشفافية. ولكن بعض الممارسات المستحكمة تفرغ مثل هذا الشعار من مضمونه. وقد لمس الناس قوة الصحافة وقدرتها على فضح الممارسات السلبية التي تؤثر على حياتهم في موضوع تلوث المياه مؤخراً. ولا ابالغ إذا قلت إنه لولا الصحافة التي لم تكن بعد مقيدة بالقانون الجديد لظللنا نشرب ماء ملوثاً إلى أمد غير معلوم.

إن أهمية الصحافة الحرة في المجتمع المدني تكمن في قدرتها على ضمان التعددية في طرح الافكار والرؤى والاصوات، وكلما كانت الصحافة منبراً حراً لنقل كل الأفكار والطروحات التي تتفاعل في مجتمع ما ساهمت هذه الصحافة في تعزيز ركائز المجتمع المدني وجعله اكثر قوة وصلابة. ولعل قيام الصحافة الحرة بتقوية الثقافة المدنية في المجتمع يعد من اهم الأدوار التي يمكن ان تضطلع بها الصحافة فقد تساهم في رفد عجلة التطور في المجتمع، كما انها تسهم في توفير مظلة حماية لها مرتكزة إلى وعي وطني باهمية الدور الذي تقوم به.

وقد لا يوجد ما هو أخطر من اللامبالاة على المجتمعات. وقد تكون اللامبالاة أخطر على المجتمع من السياسات الحكومية. فليس أصعب ولا أخطر من أن يتقوقع الناس داخل جزرهم المعزولة في تجاهل كامل لما يفرضه عليهم واجبهم المدني كاعضاء في مجتمع حي

ولا نستطيع أن نغفل هنا الدور الذي يلعبه الظرف الاقتصادي الضاغط في تعطيل الوعي بالثقافة المدنية. فأنت لا تستطيع ان تطلب من عاطل عن العمل او فقير معدم ان يكون عضواً فاعلاً في مجتمعه. فغاية ما يتمناه الفقير هو الحصول على لقمة عيش يقيم بها أوده. واخر ما يفكر به العاطل عن العمل هو المشاركة في قضايا المجتمع ومسيرته النهضوية. وقد يفسر هذا العزوف عن الانخراط في الأحزاب وتدني نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية

ان الصحافة المدنية او صحافة المجتمع المدني الحي هي نقيض اللامبالاة وهي الرد العملي على صحافة الاثارة والتسطيح. فهي صحافة منتمية لمجتمعها تسهم اسهاماً فاعلاً في تحديد أولويات المجتمع من خلال رصد نبض الناس وفتح صفحاتها لمناقشة هذه الأولويات وتقديم كل الأفكار والطروحات والرؤى ووضعها في متناول الناس ليستطيعوا بالتالي أن يتخذوا القرار الذي يرونه مناسباً. والصحافة المدنية، او صحافة المجتمع المدني، هي التي تجعل الناس يحسون أنهم مرتبطون ببعضهم بعضاً وان مصيرهم واحد وان عليهم العمل معاً لإعلاء شأن مجتمعهم.

واخيراً فانه لما يشق على النفس أن نشير إلى عمق الهوة التي تفصلنا في العالم العربي عمّا يجب ان يكون عليه حال الصحافة من حرية وحال المجتمع المدني من قوة وصلابة وديناميكية فالصحافة العربية المغلوبة على أمرها بقوانين متشددة وبتأثيرات حكومية مختلفة عاجزة عن الانتصار لنفسها في معارك الحريات الصحفية. فكيف يمكن لهذه الصحافة أن تكون عنصر ايقاظ وتنوير لابناء المجتمع المدني، وهل يمكن لفاقد الشيء أن يعطيه؟؟ اما المجتمع المدني الغارق في الولاء العصبي والفئوي حتى أذنيه فهل يستطيع ان يلتفت لأوجاع الصحافة ويخفف منها؟ وهل يمكن للمريض ان يكون طبيباً مداوياً؟!

ما لم تحدث معجزة فستظل علاقة الصحافة بالمجتمع المدني وأيهما يسهم في تطوير الآخر تذكرنا بالاحجية الأزلية للبيضة والدجاجة حيث تضيع المعالم وتتسربل بالغموض بدايات الأمور ونهاياتها. ولكن إرادة المجتمع وعزم ابنائه على تطوير الواقع يشكلان الأساس للنهوض والإيقاء، ولا يهم حينها من أين نبدأ بالاصلاح بتحرير الصحافة أم بتحرير المجتمع فالمهم هو أن نبدأ مسيرة الاصلاح التي من شأنها أن تخرجنا من المأزق الراهن.

هذا هو طريق الخلاص للوطن والأمة: ولكن من يعلق الجرس؟!

* رئيس تحرير جريدة «الدستور»

«شرقيات» تملأ فراغا في الصحافة النسائية

فخري قعوار

لا اذكر ان مجلة نسائية اردنية صدرت منذ اوائل الستينيات وحتى الان، استطاعت ان تستمر في المواظبة على الصدور، وازعم هنا انني متابع لما يصدر في السوق المحلية من صحف ومجلات بغض النظر عن موضوعاتها واهتماماتها. فعلى سبيل المثال، كانت هناك مجلة اسبوعية تحمل اسم «الاسرة»، لصاحبتها هدى صلاح، صدرت في اوائل الستينيات، لكنها لم تدم طويلا، وصدرت في اوائل الثمانينيات مجلة تحمل اسم «البيت العربي» لصاحبتها ليلى ابو ناب، ولم تدم طويلا ايضا، وصدرت مجلات اخرى مثل «فرح» و«بسمة» وغيرهما، ولكنها - بكل اسف - لم تستمر لاكثر من اعداد قليلة، ثم توقفت عن الصدور.

وهذا يعني ان لدينا فراغا قديما ما يزال متصلا الى اليوم، وهو عدم وجود مجلة نسائية متخصصة ومستقرة ودائمة الصدور.

وعندما صدر العدد الاول من مجلة «شرقيات» الاردنية، قبل حوالي خمسة شهور، لم استطع ان اخفي فرحتي بميلاد مجلة نسائية جديدة، لكنني عبرت عن هذه الفرحة بطريقتي الخاصة، عندما كتبت عن «شرقيات» في جريدة «الراي» بتاريخ ١٩٩٨/٦/٢٢، مقالة بعنوان «شرقيات زوربا»، لكنني كنت اثناء ذلك واضعا يدي على قلبي، خوفا من المفاجأة غير البهيجة، وهي مفاجأة التوقف عن الصدور اسوة بمثيلاتها من المجلات النسائية، وهذا ما جعل المقالة عبارة عن مجموعة من الاعتبارات المستقلة.

وقد ذكرت الزميلة دينا زوربا في العدد الاول من مجلتها «شرقيات» انها [illegible] الاردن الى العالم، وقالت [illegible] على ذلك، بان الواجب يقتضي ان تكون [illegible] ودقيقا الواقع الذي تعيشه نساؤنا، او تقدم صورة حية لحياة الاغلبية المقهورة من النساء. فالمرأة الاردنية (في الغالب) ما تزال تحت رحمة الرجل سواء كان اخا ام ابا ام زوجا، وما تزال تعيش تحت ظلال عصبيته، [illegible] ويحظر عليها ان تعمل او ان تكون العنصر الانتاجي الرئيسي للاسرة، ولا شك ان الزميلة زوربا تدرك هذا، وتعرف واقع المرأة في [illegible] ولا اشك في انها سوف تعمل على تجسيد الصورة السلبية في «شرقياتها».

وتمنيت على الزميلة دينا، رئيسة تحرير «شرقيات» ان لا تقع فريسة لتقليد المجلات النسائية العربية التي تخاطب قطاعا محدودا من النساء اللواتي انعم الله على ازواجهن الخير والثروة، وانعم عليهن بفرص التعليم والسفر ومتابعة اخبار الدنيا.

غير انني لم اتوقف عند مواد العدد الاول، ولم اذكر بشيء من التفصيل عن بعض الاهتمامات والموضوعات الرئيسة التي جاءت فيه، على سبيل التعرف على توجهات المجلة وتوجهات هيئة تحريرها.

ولان المجلة استمرت في الصدور حتى بلغت عددها الخامس (الذي يصدر هذه الايام) ولان رئيسة التحرير تؤكد ان هناك مؤسسة وراء «شرقيات» وليس فردا او افرادا، ولان المجلة تسد فراغا ثقافيا طالما شكونا منه، ولان مجلة نسائية مثل «شرقيات» تلعب وحدها في السوق المحلية، ولانها تحتاج للدعم والتشجيع من جميع الفئات الاجتماعية وفي مقدمتها النساء.. فانني ساحاول هنا ان اقدم قراءة شاملة موجزة لابرز ما جاء في العدد الاول الذي صدر في مطلع حزيران الماضي. فالاهتمامات توزعت على عدة محاور: محور التغطية الاخبارية المصورة للانشطة النسائية الاجتماعية، ومحور القضايا العالمية، ومحور تحليل دور المرأة نفسيا واجتماعيا وطبقيا، ومحور الاسلام والقانون، ومدى صلاحية المرأة لتولي المنصب القضائي، ومحور الاسلام والمرأة من جانب حكم القران بالمساواة بين الرجل والمرأة، ومحور الذكريات والذكريات الشخصية، ومحور الازياء النسائية، ومحور التعليم المنزلي، ومحور المسائل الجمالية والتجميلية والفنية، ومحور العاب الاطفال، بالاضافة الى ابواب وموضوعات تتعلق بالاجهاض وبالطبخ وبالادب والغناء، ومتابعة لبطل فيلم التايتانك، وما صرفه الاردنيون في سبيل مشاهدة هذا الفيلم في دور السينما بعمان وغيرها من المدن الرئيسة الاردنية التي عرضت الفيلم.

وفي اعتقادي ان هذه الاهتمامات وهذه المحاور والموضوعات، التي حواها العدد الاول، تغطي جوانب متعددة ومتنوعة من القضايا التي تعنى بها الاسرة بصورة عامة، والمرأة بصورة خاصة، كما ان نوعية التغطية كانت معمقة في اكثر ما كتب، مما يحقق هدفين معا: هدف المتعة والتشويق، وهدف الفائدة والمردود الثقافي.

غير انني شعرت بفراغين في هذا العدد، فراغ يتعلق بالاقلام النسائية الاردنية، وهذا ما ابديته لرئيسة التحرير، وفراغ اخر هو الخروج من حدود عمان الى المناطق الفقيرة والمناطق التي تعاني فيها المرأة اشكالا متعددة من الاضطهاد. في قراءات للصحف والمجلات المصرية، كنت الاحظ باستمرار ان الاهتمام الاول والاخير، لا يخرج عن حدود مصر، واذا كان هناك اهتمام بقضايا عربية، فهو ناتج عن طبيعة هذه القضايا التي تفرض نفسها، ولا مجال للتهرب منها او اغفال تغطيتها. وانا اتحدث هنا عن الصحافة المتخصصة (فنية او نسائية او غيرهما).. فعلى سبيل المثال، فان مجلة "حواء" لا ترى ان هناك امرأة غير المرأة المصرية، واذا خرجت عن حدود مصر، فانها لا تدخل في المحيط العربي، بل تبتعد الى العالم الغربي.

اقول قولي هذا، وانا الاحظ ان العدد الاول من «شرقيات» قد خرج عن حدود الاردن، ووصل الى القاهرة والى دمشق والى بيروت .. وذهب بعيدا الى غيرها من عواصم العالم، لكنه بقي مربوطا بالقاعدة الاساسية: عمان.

اي ان «شرقيات» تجاوزت منذ عددها الاول مقولة الانغلاق القطري، وانفتحت على عالمها العربي وطرحت قضايا فنية وادبية .. من خلال استكتاب او مراجعة او مقابلة فنانين وادباء عرب من امثال هشام عباس ونزار قباني واحلام مستغانمي وغيرهم.

لكن المجلة تريد ان تعيش وان تبقى وان تواظب على الصدور وان تحرز النجاح، وهذا امر بات معروفا للقاصي والداني، وهو ضرورة العناية بالاعلان التجاري باعتباره مصدرا اساسيا من مصادر الدخل، بل المصدر الاول ولا اقول الاخير، لان البيع في الاسواق وعبر الاشتراكات هو في الحقيقة المصدر الثاني. بل ان المطبوعة - اي مطبوعة - لا تكون حرة ومستقلة اذا لم تستطع تأمين دخلها عبر الاعلان التجاري، لان البديل الاخر هو التمويل المباشر من جهات او افراد او منظمات لا يتطلعون الى الربح، بقدر ما يتطلعون الى سلب المطبوعة حريتها وتوجيهها بالوجهة التي يريدونها لها.

ومن خلال الاطلاع على الاعداد الاخرى التي صدرت بعد العدد الاول، لاحظت تطورا ملموسا في نضج الجانب الثقافي في «شرقيات» ولاحظت بموازاة ذلك، تصاعدا ملموسا ايضا على صعيد استقطاب الاعلان، الامر الذي يبشر بمستقبل زاهر للمجلة.

الاسكتلنديون متحدون في محبة الحسين ومنقسمون حول مستقبل بلادهم

بيتر هينشكليف *

من الصعب على مراقب لاحداث الشرق الاوسط بان يتابع التطورات في الصحافة البريطانية حاليا، وكانت الصعوبة قائمة لبعض الوقت بسبب الانشغال شبه الكامل لوسائل الاعلام بالمغامرات الجنسية للرئيس كلينتون، وكما هو الحال عادة، فان كل الاخبار كانت سلبية، قصف المصانع الكيماوية في السودان، تقارير بان صدام حسين يخفي اسلحة نووية، التهديد المتزايد للمصالح الاميركية من ابن لادن، والمازق المستمر في عملية السلام، والذي ظهر بشكل طفيف باحتمالات اقناع بنيامين نتنياهو للسماح للفلسطينيين بان يكون لهم سيطرة جزئية على المحمية الطبيعية داخل منطقة اعادة الانتشار بنسبة ١٣٪.

لقد لقي علاج جلالة الملك الحسين تغطية متعاطفة ومبتهجة بشكل عام في صحفنا، فهو يظل شخصية محترمة حتى في الصحف الاسبوعية البريطانية قليلة الاحترام للاخرين.

ان جلالته محبوب جداً في اسكتلندا حيث اعتاد على قضاء بعض الوقت في زيارة الاصدقاء - وهم اشخاص اسكتلنديون عاشوا وعملوا في الاردن مع القوات المسلحة وقد قال جلالته ذات يوم، لصحيفة اسكتلندية انه يعتبر هذا البلد وطنه الثاني، وهي عبارة اثرت بما في ذلك اكثر الاسكتلنديين قومية.

ان القومية قد اصبحت قضية مهمة هنا، ففي العام الماضي، صوت الاسكتلنديون في استفتاء عام، وباغلبية كبيرة، لاختيار قدر كبير من الاستقلال، وهذا سيشمل برلمانا اسكتلنديا بصلاحيات واسعة جدا بما فيها صلاحية تغيير اية ضريبة بما لا يزيد عن ثلاثة بنسات

الاسكتلنديون حريصون، بشكل تقليدي، على نقودهم، وكلمة حريص بالنسبة للانجليزي تعني «بخيلاً»، لذلك فان الجميع يأملون في ان اي تعديل بثلاثة بنسات سيكون تخفيضا وليس زيادة، لكن هذا امل كاذب، فمعظم الناس يتوقعون ان الزيادة في الانفاق على الخدمات الاجتماعية، كما تبشر جميع الاحزاب السياسية المحلية، سوف تعني ان اي تغيير في الهيكل الضريبي سيكون بالاتجاه الخاطئ، لكن هذا التصور لا يبدو انه اضعف حماس مؤيدي البرلمان الاسكتلندي، الذي سيبدأ في السنة القبلة.

ان الاستقلال سوف يعطي اسكتلندا كثيرا من السلطات التي تتمتع بها السلطة الوطنية الفلسطينية في ذلك الجزء الذي تسيطر عليه في الضفة الغربية لكن، كما هو الحال مع الفلسطينيين، فانه يبدو ان اغلبية الاسكتلنديين يرغبون في الذهاب الى ما هو ابعد من ذلك، ويحصلون على الاستقلال التام، وبذلك يقطعون الروابط الدستورية مع انجلترا والخروج من المملكة المتحدة، وهو شعور لا يشترك فيه معظم الناس لا في اقليم ايرلندا الشمالية ولا في امارة ويلز.

الحزب القومي الاسكتلندي الذي يتبنى سياسة الاستقلال التام يتمتع بتفوق في استطلاعات الراي، على حزب العمال والمحافظين، ففي الانتخابات العامة التي جرت في العام الماضي، خسر المحافظون كل مقاعدهم في اسكتلندا، واذا فاز الحزب القومي الاسكتلندي باغلبية المقاعد في المجلس الاسكتلندي الجديد في العام المقبل فان الاستقلال سيبدو احتمالا فعليا، بشكل يماثل وضع كويبك في كندا الحديثة.

يمكن للمرء ان يفهم بسهولة، التطلعات الفلسطينية لدولة مستقلة، فاسكتلندا تختلف بعض الشيء، وعلى عكس ايرلندا الشمالية او حتى ويلز، كانت اسكتلندا «بلدا» او «امة»، ولم تكن اقليما او امارة، وكان قانون الاتحاد في عام ١٧٠٧ يرمي الى توحيد البلدين تحت تاج واحد وبرلمان واحد، اي انه من ناحية نظرية، اتحاد بين كيانين متكافئين لكنه بالنسبة للقوميين الاسكتلنديين تاج وبرلمان انجليزيان في لندن، والذي يرون انه، رغم وجود نواب اسكتلنديين فيه، مهتم بالشؤون الانجليزية على حساب المصالح الاسكتلندية.

كما يشعر كثير من الاسكتلنديين ان نفط بحر الشمال ينبغي ان يكون اسكتلنديا ولا يستخدم الا لمصلحة الناس الذين يعيشون في محيطه.

من المفارقات ان سكان جزيرتي شيتلاند واوركني، اللتين يجيء معظم النفط منهما، قد صوتوا ضد برلمان اسكتلندي وهم يفضلون حكم لندن على سيطرة ادنبره

ينتمي القوميون الى المدن، وخاصة غلاسكو، واغلبيتهم شبان، ويستوحي كثير منهم مما يتصورونه ماضيا مجيدا رومانسيا كبلد مستقل

ان الافلام مثل «القلب الشجاع» عن وليم والاس، احد القادة الاسكتلنديين الذين حاربوا الانجليز في القرن الرابع عشر، تميل الى ان تكون اسطورة اكثر من كونها تفسيرا صادقا لتاريخ حقيقي، ولذلك التاثير على الشبان.

ان «النشيد الوطني» الاسكتلندي الذي يتردد في المناسبات الدولية «زهرة اسكتلندا»، بدلاً من النشيد الوطني البريطاني «حفظ الله الملكة»، ليس نشيداً قديماً بل تم تاليفه في السنوات الاخيرة على يد موسيقار اسكتلندي قومي، لكنه، مثل فيلم «القلب الشجاع»، يشير الى صراعات بعيدة، ويهاجم ملكا انجليزياً حكم في القرن الثالث عشر، وهو واحد من الملوك القلائل الذين خسروا معركة امام الاسكتلنديين، مثل تلك التي وقعت في عام ١٣١٤

اننا نعيش في حدود جرت عندها المعارك بين الجيشين الاسكتلندي والانجليزي، او بشكل اكثر دقة، جماعات من القاتلين الذين يدعون انهم جيوش ويبيعون انفسهم لمن يدفع اكثر

ان اقرب مدينة الينا من اي حجم كانت، قد غيرت تبعيتها من انجلترا واسكتلندا ثماني مرات في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، وهي الان انجليزية، واسمها بيرويك - ابون - تويد، واسوارها التي بنتها الملكة اليزابيث الاولى ما زالت سليمة في بنائها.

ان القاطنين على الحدود - داخل اسكتلندا - صوتوا للاستقلال بنسبة طفيفة، ورغم تاريخهم الدموي الذي يعرفونه، ومثل جيرانهم الانجليز، ومثل ابناء الضفتين الشرقية والغربية فان بينهم كثيرا من المصاهرة والتزاوج، منهم ينظرون الى الجنوب تجاريا، ويقومون بالتجارة في انجلترا اكثر منه في اسكتلندا، وعلاوة على ذلك، لم يعودوا يقبضون شيئاً من القادة الجشعين ليغيروا على انجلترا وينهبوها، لقد توقفوا عن ذلك

لقد كاد الاسكتلنديون يكسبون معركة مشهورة في عام ١٥١٤ ضد الانجليز عندما ترك ابناء الحدود الجيش الاسكتلندي، في منتصف وقت المعركة، عندما شعروا انهم حققوا مكسباً كافياً في ذلك الوقت، ولان المنسحبين كانوا يشكلون ثلث الجيش الاسكتلندي فان الانجليز هاجموا المتحصرين بشكل غير متوقع وهزموهم، لكن لا يرد اي قصة من قبل القوميين الاسكتلنديين ولا حتى في افلام هوليوود عن هذه المعركة

ان كل قومي وحتى كل مواطن اسكتلندي يتمنون الشفاء العاجل والكامل لجلالة الحسين، مثلما اتمنى انا.

* سفير المملكة المتحدة السابق في الاردن